العدد ٤٧
سبتمبر/أيلول ٢٠١٤

نشرة الهجرة القسرية

الأزمة السورية والتَّهجير والحماية

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD
النشرة للتوزيع المجاني فقط

٣ **كلمة أسرة التحرير**

٤ **تقديم: وراثة الخسارة**
نايجيل فيشر

٦ **الإيماء وتحديات الحماية في سياق أزمة اللاجئين السوريين**
روجير زيتر وإيليويش روباديل

١١ **أزمة اللاجئين في لبنان والأردن: الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الإقتصادية**
عمر ضاحي

١٤ **السوريون يُسهمون في النُّمو الاقتصادي الكردي**
أنوبها سود ولويسا سيفيريس

١٧ **محدودية الصفة القانونية للاجئين من سوريا في لبنان**
داليا عرنكي وأوليفيا كاليس

١٩ **دور المجتمعات المضيفة في شمال لبنان**
هيلين ماكريث

٢١ **نشطاء اللاجئين في لبنان يسعون إلى مزيد من المشاركة في جهود الإغاثة**
فرانسيس توبهام سمولوود

٢٣ **استراتيجيات التكيُّف بين السوريين المستوطنين ذاتياً في لبنان**
كاثرين ثورلايفسون

٢٦ **لاجئ بحكم ارتباطاته**
بلانش تاكس

٢٧ **تحديات التنقل المعيقة للحماية**
ميليسا فيليبس وكاثرين ستاروب

٣٠ **واجب وعبء على الأردن**
صالح الكيلاني

٣٢ **نَحوَ صناعة برامج يقودها المستفيدون في الأردن**
سنيد مكغراث

٣٢ **ماذا لو قبلت إسرائيل اللاجئين والنَّازحين السوريين في مرتفعات الجولان؟**
كريستال بلوتر

٣٥ **الجندر والتجنيد والحماية والحرب في سوريا**
روشيل دايفيز وآبي تايلور وإيما ميرفي

٣٩ **أثر التَّهجير على المعاقين والمسنين في مجتمع اللاَّجئين السوريين**
ماركوس سكينير

٤١ **استضعاف اللاجئين الفلسطينيين-السوريين**
ليا موريسون

٤٢ **الصِّحة العقليّة للأطفال والمراهقين السُّوريين اللاجئين**
ليا جيمس، وآبي سوفسيك، وفردينانذ غاروف، وريم عباسي

٤٤ **القصة من الداخل: النُّزوح داخل سوريا**
إيرين موني

٤٦ **تغيُّر أدوار النساء في سوريا بسبب الأزمة**
زرين الحدّاد

٤٨ **التنقل على أنّه حل**
لوكاس أوش

شكر وعرفان

نُشر هذا العدد بمساعدة برنامج الإيماء والحماية الإقليمي، وهو برنامج إقليمي يُنفَّذ على مدى ثلاث سنوات في لبنان والأردن والعراق، بقيادة الدانمارك ومشاركة من الاتحاد الأوروبي والدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا وجمهورية التشيك.

وجميع محتويات هذا العدد هي من مسؤولية نشرة الهجرة القسرية وحدها ولا يجوز بأي حال من الأحوال الأخذ بها على أنَّها تعبّر عن آراء المانحين الداعمين لهذا العدد.

صورة الغلاف

لاجئون فلسطينيون في مخيم اليرموك ينتظرون المساعدات الغذائية. وخلفهم يمكن رؤية الدمار الذي لحق المنطقة بفعل القصف. يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

يمثّل مخيم اليرموك حياً من أحياء دمشق وتبلغ مساحته ١,٢ كيلومتراً مربعاً يقطنه اللاجئون الفلسطينيون. كان المخيم يؤوي أكثر من ٦٠٠ ألف فلسطيني، لكنَّه أصبح مسرحاً للقتال في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. وضُرب على المخيم صار دام أشهراً بدأ في يوليو/تموز ٢٠١٣، والآن في العام الرابع من الأزمة، لم يبق في المخيم سوى ما يقارب ٨١ ألفٍ لاجئ فلسطيني محرومون من الغذاء والدواء، وقد أغلقت مستوصفاتهم ومدارسهم ولحقت الأضرار بشوارعهم ومبانيهم وأصبح وصولهم إلى العالم الخارجي أمراً في منتهى الصعوبة. ومن بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) البالغ عددهم الإجمالي حوالي ٥٤٠ ألفاً، يُقدر أنَّ أكثر من ٥٠٪ منهم نزحوا في سوريا أو لجئوا إلى البلدان المجاورة.

لماذا أُخفيَت ملامح بعض الوجوه؟ انظر www.fmreview.org/ar/photo-policy

الأعداد القادمة لنشرة الهجرة القسرية
www.fmreview.org/ar/forthcoming

المنظمات القائمة على العقيدة والاستجابات للتّهجير (العدد ٤٨)
الموعد المقرر للنشر: نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤
لم يعد المجال مفتوحاً أمام المساهمات الجديدة
www.fmreview.org/ar/faith

لتغير المناخي والتهجير (العدد ٤٩)
الموعد المقرر للنشر: مايو/أيار ٢٠١٥
www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters

دايتون +٢٠: عشرون عاماً على توقيع اتفاقية دايتون للسلام في البلقان (العدد ٥٠)
الموعد المقرر للنشر: أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.
لمزيد من المعلومات يرجى النقر على الرابط التالي:
www.fmreview.org/ar/balkans

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام 1998 بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون
(أسرة التحرير)
نينا ويفر (مساعدة المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International
Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: 281700 1865 44+
سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

ISSN 1460-9819

التصميم:

Art24
www.art-24.co.uk

طباعة:

Fine Print (Services) Ltd
www.fineprint.co.uk

FSC MIX Paper FSC® C007881

كلمة أسرة التحرير

أضحت أزمة النُّزوح في سوريا مع ازدياد أعداد النَّازحين فيها الأزمة الأكبر للنازحين في العالم، ربما تنطوي أيضاً على أكبر عدد من "العالقين" في الأزمة. وكذلك أعداد المهجَّرين من سوريا إلى الدول الأخرى ما زالت في ازدياد، ولا يقتصر المهجَّرون على السوريين فحسب بل يشتملون أيضاً على اللاجئين العراقيين والفلسطينيين وغيرهم من المقيمين في سوريا.

يقول نيغيل فيشير منسق الشؤون الإنسانية السابق لدى الأمم المتحدة للأزمة السورية في تقديم هذا العدد: "دعونا ...لا نتجاهل الوجه القبيح للتَّهجير المتمثل في الإفلات من العقاب الذي أضحى مستشرياً في سوريا. فلو كان لنا أن نصف أزمة مسلحة ما على أنها تنفرد بغياب التناسب والتميز فلا شك أننا عندها نتحدث عن الحرب الأهلية في سوريا."

ولم تكن الصفة الرسمية ولا الظروف المادية والاستقبال الاجتماعي للاجئين هي نفسها في كل المناطق الجغرافية التي هُجِّروا إليها ولم تكن هي نفسها عبر مرور الوقت، بل لا شك في أنَّها ستستمر في التغير. ومع عدم وجود أي مؤشر واضح حول انحسار الأزمة داخل سوريا وعدم القدرة على التنبؤ بأمد تلك الأزمة، تتوافر لدى المجتمع الدولي فرصة لتنطلق من ذلك الواقع منذ هذه اللحظة باستجابة فعالة لما يوشك أن يصبح دون أي شك تهجيراً مطوَّلاً. وفي وقت تتطور فيه الظروف في البلدان المجاورة والاستجابات في الدول الأخرى، ظهر نمط من الحاجات والعوز والمشكلات وليس الوقت مبكراً أبداً لإبداء الملحوظات التي يمكن أن تكون ذات قيمة في رفع مستوى حماية المهجرين ورسم ملامح المساعدات التي يجب تقديمها إلى كل من المهجَّرين والبلدان والمجتمعات التي "تستضيفهم".

نتقدم بالشكر الجزيل لكاثرين ستاراب من المجلس الدانماركي للاجئين ولنور الضحى الشطِّي من مركز دراسات اللاجئين على مساعدتهم ,وعلى آرائهم التي أثروا العدد بها بصفتهم مستشارتين خاصتين لهذا العدد

العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغة html وpdf بالإضافة إلى تسجيلاتها الصوتية على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/syria وسوف تُتاح بإصداراتها المطبوعة باللغات الانجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية. وهناك قائمة أيضاً موسّعة بالمحتويات الخاصة بهذا العدد على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/syria/hijra47listing.pdf

يرجى المساعدة على تعميم هذا العدد على أوسع نطاق ممكن من خلال إرساله إلى الشبكات وروابط الإعلان وذكره في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر. يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk في حالة رغبتم بالحصول على نسخ من الإصدار المطبوع لهذا العدد.

للحصول على تفاصيل الأعداد القادمة من النشرة حول الاستجابات القائمة على العقيدة للنُّزوح والتغير المناخي والبلقان، يرجى النقر على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/forthcoming

للحصول على تنبيهات فور صدور الأعداد الجديدة أو بما يتعلق الأعداد القادمة، انضم إلينا على فيسبوك أو تويتر أو انضموا إلى قائمة التنبيهات التي نرسلها للمشتركين عبر البريد الإلكتروني على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/request/alerts

مع أطيب التمنِّيات

ماريون كولدري وموريس هيرسون

المحرِّران، نشرة الهجرة القسرية

تقديم: وراثة الخسارة

نايجيل فيشر

مع استمرار الحرب الأهلية في سوريا، ما زال نطاق التَّهجير والنُّزوح في ازدياد. ومع أنَّ الأزمة قد تطول، لا بد من تقديم الدعم للاجئين والنَّازحين الآن لتأمين حمايتهم واستشفائهم على المدى القصير المباشر والمدى البعيد.

هجَّرت الحرب الأهلية في سوريا أعداداً هائلة من السوريين من بيوتهم ومجتمعاتهم. ومع حلول أواخر يوليو/تموز ٢٠١٤، كانت الحرب في سوريا قد أدت إلى نزوح ما يقارب ٧,٥ مليوناً في الداخل ولجوء ما يزيد على ٢,٩ مليوناً إلى خارج البلاد استضافت معظمهم الدول المجاورة. ونتيجة ذلك، اقتُلع نصف السوريين من جذورهم ودُفعوا إلى الفقر وعلق كثير منهم في مناطق "مستعصية على الوصول" بل يتوقع أن تكون الأرقام الحقيقية أكبر بكثير من تلك الأرقام المقدرَّة. والسؤال المطروح: أمنْ استنكار دولي؟ أمن تعبيرات عن الغضب أو التضامن؟ في الواقع، نعم. فهناك منظمات شجبت ذلك الواقع كوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنسق إغاثة الأمم المتحدة فاليري آموس في خطابها أمام مجلس الأمن وكذلك تكررت صيحات التنديد أو المناصرة في وسائل الإعلام في الدول المجاورة. لكن على العموم ما النتيجة؟ أياً كانت ردود الفعل، فقد بدأ الشأن السوري يبهت ويتلاشى من الصفحات الأولى للصحف ليس بسبب بروز الأزمة في غزة والعراق فحسب بل بسبب عدم المبالاة أيضاً.

"مُهجَّر أو نازح" إنما هي كلمة كأنها لا تضر ولا تنفع. لكن، مع استخدامها الذي أصبح الآن شائعاً أكثر من أي وقت مضى وتخدر العقول التي ما عادت تعي مضمونات تلك الكلمة وارتفاع الأعداد الكبيرة من المهجرين والنازحين، هل أصبحنا معتادين على المأساة الإنسانية الكامنة وراء الحقائق المدمرة للتهجير في سوريا اليوم؟ ووراء تلك الكلمة التي فقدت قدرتها التنبيهية على مضمونها، يعيش ملايين الناس قصص تشرد الأسر وفقدان الأطفال والآباء والأمهات والأصدقاء والبيوت والأحياء الكاملة. بل هناك وراء الكلمة رعب يسيطر على الخائفين من البراميل المتفجرة المتساقطة عليهم كالمطر والإبعاد القسري عن الديار والأعمال الانتقامية بحق أفراد عائلاتهم القابعين في السجون أو المعرضين والمعرضات للتعذيب والاغتصاب أو الإخفاء القسري أو القتل. فالنزوح لا يحدث مرة ولا مرتين ولا ثلاث بل يحدث مرات ومرات، يقتلع الناس من جذورهم وديارهم ويرحلون إلى بيوت جيرانهم أو إلى ما تبقى من أنقاض الأبنية في أحيائهم، ثم ينزحون داخل مناطقهم ومحافظاتهم أو في نهاية المطاف يعبرون الحدود إلى مصير مجهول.

وإزاء ذلك كله، لا نرى سوى قليلاً من الاستجابات التي تضع في اعتبارها الصدمة النفسية التي عانى منها ويعاني المهجَّرون إذ تخطف بهم الذاكرة خلفاً إلى ما حدث معهم وما مروا به ثم تستقر بهم في واقعهم الذي يرفضهم أو يستمر في فصلهم عن أسرهم وعوائلهم. ومع أنَّ الاستشارة النفسية لا بد من تقديمها على نطاق واسع جداً، ما زل الطريق إلى الاستشفاء يحتاج إلى السعي لاستعادة نوع من الحس بالحياة الطبيعية.

ما المقصود بالحس بالحياة الطبيعية؟ بالنسبة لكثير ممن عانوا من الصدمات الناتجة عن النِّزاع، الحس بالحياة الطبيعية تتجاوز الحزن والفاجعة إلى إتاحة الفرصة لمساعدة الآخرين والتركيز على حاجات الآخرين بدلاً من الانكباب على الأفكار السوداء لدى كل شخص. إنها فرصة لكسب العيش والقدرة على اتخاذ القرارات حول المستقبل. فخلال العقود التي عملت فيها مع المهجَّرين في عدة قارات، وجدت أنَّ آمال المُهجَّرين إنما هي نفسها في كل مكان. وعندما كنت أسألهم عما يريدون، لم يكونوا يطلبون سبل الراحة الجسدية ولا المأوى ولا الغذاء أو الرعاية الطبية (طبعاً هذه من الأساسيات التي لا ينبغي التوقف عن تقديمها) بل كانوا في العادة يطلبون أمرين اثنين: الوظيفة وتعليم أولادهم.

فبالوظيفة، تتحقق كرامتهم إذ يكسبون قوتهم ويتمكنون من اختيار ما يصرفون المال عليه، وبتعليم أولادهم يزرعون بذور الأمل ليحصدوا ثمارها في المستقبل. إذن قد نجد الآباء والأمهات يقولون: ربما تكون الحياة قد انتهت لكن ليس لأطفالي. أريد لهم مستقبلاً وهذا يعني أن يذهبوا إلى المدرسة." ثم بالنسبة للطفل نفسه، حتى الذهاب إلى أنقاض مبنى فجَّرته القنابل أو مخيم للاجئين يعني النظام والروتين والأصدقاء وما يأملون أن يكون معلماً أو مقدماً للرعاية يعطف عليه ويهتم بأمرهم. وهذا الطريق مهم نحو تحقيق الحس بالحياة الطبيعية والاستشفاء من الصدمة النفسية والتغلب على الكوابيس. إذن، فلا يأت أحد ويقول لك إنَّ التعليم ليس من التدخلات ذات الأولوية لا للنازحين ولا للاجئين.

وبالإضافة إلى ذلك، دعونا لا نتجاهل الوجه القبيح للتَّهجير المتمثل في الإفلات من العقاب الذي أضحى مستشرياً في سوريا. فلو كان لنا أن نصف أزمة مسلحة ما على أنها تنفرد بغياب التناسب والتميز فلا شك أننا عندها نتحدث عن الحرب الأهلية في سوريا. وجميع أطراف الحرب مذنبون وكلهم ينشرون الفوضى مع إفلاتهم من العقاب لأنَّ القوة تطغى على رجحان المسؤولية. ومن المفارقة

عائلة سوريّة لاجئة في أربيل، العراق. دفعت أسرة الفتيات مبلغ 100 دولار أمريكي عن كل شخص لتهريبهم من سوريا بعد تعرض حيّهم إلى هجوم عنيف مطوّل. تقول الأم: "أهم شيء أريده لبناتي أن يتمكّن من الذهاب إلى المدرسة بأمان".

العجيبة جداً أنَّ هناك نظاماً يتجاهل تجاهلاً تاماً سيادة البلاد والتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي ثم يتبجَّح بالإصرار على احترام الآخرين لحقوقه السيادية.

وفي أثناء ذلك، تناضل البلدان المجاورة للاستجابة إلى حاجات أعداد لا تُحصى من اللاجئين الذين تستضيفهم اليوم، والدول المضيفة الرئيسية هي لبنان والأردن وتركيا بالإضافة إلى مصر والعراق وكلها أبدت جهوداً كريمة تفوق جميع التوقعات المعقولة. ومع ذلك، بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على الأزمة في سوريا، بدأت تلك الدول تشعر بالضغط نتيجة تزايد التوترات الاجتماعية في المجتمعات المضيفة ومزاحمة اللاجئين السوريين للمواطنين على خدمات الرعاية الصحية والمأوى والماء والوظائف ومقاعد الدراسة في المدرسة. فهذه كلها تحديات تتطلب إبداء تركيز يتجاوز اللاجئين وحدهم إلى تقييم الضغوطات على المجتمعات والموارد المالية الوطنية ثم الاستجابة لها.

وفي هذا العام، اجتمعت الحكومات المضيفة مع المجتمع الدولي سعياً وراء تحديد استراتيجية للاستجابة الإقليمية للتصدي للتعقيدات متعددة الطبقات التي تتسم بها الأزمة السورية وللبحث عن حلول على المدى البعيد والقريب أيضاً لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وعلى البلدان المستضيفة مراجعة سياساتها التي رسمتها خلال الشهور الأولى للأزمة لأنها رُسمت في وقت لم يكن كثير من الناس يعتقد أنَّ الأزمة سوف تستمر لأكثر من بضعة شهور. أينبغي السماح للاجئين السوريين في العمل في البلدان المجاورة وهل يجب إيجاد مدارس ومرافق صحية منفصلة خصيصاً لهم؟ كل سؤال يمثل معضلة بالنسبة للبلدان المستضيفة التي تأمل عودة الضيوف السوريين إلى سوريا يوماً ما. لكن إلى أي سوريا سيعودون؟ كيف ينبغي إعداد السوريين للعودة إلى مشهد تغير تغيراً جذرياً؟ كيف يمكن مساعدة السوريين الذين ما زالوا يعيشون في بلدهم على حماية مجتمعاتهم وصون منظومات المياه والصرف الصحي وإدامة المدارس والمستشفيات المعرضة للمخاطر والتهديدات أو احتواء مزيد من موجات التَّهجير والنُّزوح؟ تلك أسئلة تُطرح اليوم وتتطلب إجابات خلاَّقة عليها. وفي سياق محدودية الموارد، لا بد من اتخاذ الخيارات الصعبة ولا بد من إيجاد الحلول الخلاَّقة.

وتستمر الحرب الأهلية على خلفية استقرار متزعزع في المنطقة. وسوف تزداد أعداد النازحين، ومن هنا، يجب على المساهمين في حل هذه المشكلة تقديم نطاق واسع من المنظورات المختلفة المحفّزة للفكر بشأن أزمة التَّهجير السورية، ونحن نحتاج إلى الأفكار المستنيرة والانعكاسات والتساؤلات والحلول، فكلها غذاء للفكر من أجل العمل. لذلك، فلنستمر بالقراءة.

نايجيل فيشير منسق الشؤون الإنسانية السابق لدى الأمم المتحدة للأزمة السورية.

عنوان هذا التقديم مأخوذ من رواية لكيران ديساي 2006.

الإنماء وتحديات الحماية في سياق أزمة اللاجئين السوريين

روجير زيتر وإيليويش رواديل

تقدِّم خطة الاستجابة الإقليمية السورية السادسة ٢٠١٤ تركيزاً أكبر على التعافي المبكِّر وتدخلات التماسك الاجتماعي والانتقال من المساعدات إلى التدخلات التي يقودها الإنماء بالإضافة إلى استمرار المساعدات الإنسانية وبرامج الحماية على نطاق واسع.

في إقليم يستضيف بالأصل ملايين اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين، تفرض درجة الأزمة السورية مزيداً من التوترات على موارد البلدان المجاورة وقدراتها وكذلك قدرات منظومة المساعدات الدولية. ويصل قرابة ٣٣٠٠ لاجئ في المعدل إلى البلدان المجاورة كل يوم في عام ٢٠١٤ ما يمثّل عبئاً كبيراً على قدرة البلدان المضيفة والفاعلين الدوليين في المنطقة على توفير الحماية، بل يزيد ذلك من الآثار السلبية السائدة أصلاً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية البشرية. ومع عدم ظهور بوادر لتوقف الحرب الأهلية في سوريا أو لإحلال عملية للسلام تساعد على تشجيع اللاجئين على العودة، يُصبح التَّهجير مطوَّلاً.

تستهدف خطة الاستجابة الإقليمية السادسة ٢٠١٤ المساعدات لتستمر مدة سنة كاملة وتغطي ٢,٨٥ لاجئ سوري في الأردن ولبنان والعراق وهي البلدان الثلاثة التي سوف يُنفَّذ فيها برنامج الإنماء والحماية الإقليمي[1] بالإضافة إلى ٢,٥ مليون من أبناء السكان المضيفين الذين يبلغ مجموعهم في البلدان المذكورة ٤٥ مليوناً. تقوم هذه المقالة على التخطيط والتحليل التجمعي الذين أُعدَّا لبرنامج الإنماء والحماية الإقليمي بشأن تقييمات المشروع وتقارير الأوضاع وغيرها من الدراسات التي أنتجتها الهيئات العابرة للحكومات والحكومات المضيفة والمانحون والمنظمات الإنسانية عام ٢٠١٣.[2]

الآثار الاقتصادية على اللاجئين وسبل كسب رزقهم

تواجه أسر اللاجئين ندرة في نشاطات در الدخل بل تُعد فجوة الدخل-المصروف لمعظم تلك الأسر فجوة كبيرة تتزايد يوماً بعد يوم. ومن هنا، تحتل مسألة سبل كسب الرزق المستدامة وتكاليف الحياة ومستويات أجور السكن بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي وارتفاع المديونية هموماً رئيسية تشغل بال اللاجئين ومضيفيهم على حد سواء.

ويجد اللاجئون السوريون العمل غير المنتظم غالباً في مجال الأعمال التي لا تتطلب المهارة متى استطاعوا لذلك سبيلاً. وفي لبنان والأردن والعراق، هناك قرابة ٣٠٪ من اللاجئين في عمر العمل ينخرطون في أعمال مدفوعة الأجر ومتفرقة، لكنَّ ارتفاع حدة التنافس على العمل يؤدي إلى خفض المستويات العمرية المؤهلة للعمل. ومن العوامل المهمة أنَّ غالبية اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية لأنَّ

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ ج كوهلر

عُمَر، 20 عاماً، يعلم مساعداً في ورشة للنجارة في العاصمة الأردنية عمّان ليعيل والدته وأخته وأخوانه الثلاثة. وراتبه الشهري يغطي تكلفة إيجار السكن. ولقد فقد والده الذي علمه النجارة برصاص القناصة في سوريا في بواكير عام 2014.

ذلك يمكِّنهم من المشاركة في النشاط الاقتصادي إلى درجة أكبر من استطاعة اللاجئين في المخيمات. ومع ذلك، الفرص محدودة للغاية ولا تقل حدة استضعاف اللاجئين الحضريين عن استضعاف من يعيش في المخيمات.

وفي حين تمنح عملية تسجيل اللاجئين الحق في الوصول إلى المساعدات الإنسانية وبعض الخدمات العامة، لا يتمتع اللاجئون السوريون بأي حق قانوني للعمل في الأردن ولا في لبنان إلا بتصريح. وهذا الأمر يجعل القطاع غير الرسمي المصدر الوحيد لفرص توليد الدخل ومع ذلك تنخفض فيه الأجور كثيراً وتزداد الأجواء الاستغلالية إزاء العاملين. لكنّ اللاجئين السوريين في كردستان العراق، بالمقابل، لهم حق العمل ما داموا يتمتعون بحق الإقامة في الإقليم. وتشير الأدلة إلى أنَّ ظروفهم المعيشية أقل سوءاً مع أنَّ معظم اللاجئين موجودون في المخيمات (كما الحال في الأردن على سبيل المثال) الأمر الذي يجعلهم أوفر حظاً بشأن تسلم المساعدات الإنسانية.

ويتّبع السوريون استراتيجيات متنوعة وخطرة للغاية للتكيف مع الأوضاع. فينتشر بيع ما يمتلكونه وهذا لا يزيد من تفقيرهم الحالي فحسب بل يستنزف مواردهم التي قد تلزمهم عند العودة إلى سوريا وإعادة بناء حياتهم وسبل كسب أرزاقهم. لقد أثّر غياب الوظائف تأثيراً كبيراً على النساء واليافعين. وبالمقابل، هناك قلق متنام إزاء ارتفاع حالات ظاهرة عمالة الأطفال مع خضوع أسر اللاجئين إلى التفقير المتزايد خاصة فيما يتعلق بالرفاه المباشر لهؤلاء الأطفال ورفاههم في المدى البعيد وخسارة فرص التعلم وكل ذلك سوف يؤثر على فرصهم الحياتية في المنفى وعند العودة إلى سوريا.

فالصورة الإجمالية إذن تدل على استضعاف مزمن يتزايد عمقاً ومناعةً. ومع أنَّ التركيز الإنساني في نهاية المطاف ينصب على اللاجئين السوريين، هناك وضع اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين المهجَّرين للمرة الثانية من سوريا وهو وضع سيء جداً. فآثار التَّهجير وتكاليفه على سبل كسب أرزاقهم كبيرة جداً وكذلك تهميشهم من برامج الاستجابة العامة من الأمور المقلقة على وجه الخصوص.

الآثار الاقتصادية على البلدان المضيفة والسكان فيها

من ناحية الآثار **على الاقتصاد الجزئي** تشهد مستويات أجور السكن ارتفاعاً حاداً ويجد السكان المحليون أنفسهم يُخرجون من السوق لتدني أجور العمل. وكذلك انتشرت ظواهر الارتفاع الحاد للبطالة وتدهور أجور العمل ومحدودية الفرص الوظيفية خاصة للعمالة غير الماهرة. ورغم القيود الرسمية المفروضة على العمل، تمكن بعض اللاجئين من الحصول على العمل وارتفع العرض على العمالة ما أثّر في نهاية المطاف تأثيراً كبيراً على أسواق

العمل وزاد من أسعار السوق بالنسبة للسلع الأساسية. وفي حين عززت التحويلات المالية/القسائم المقدمة للاجئين من قدرتهم الشرائية، فهي ذاتها سبب في رفع الأسعار في الأسواق المحلية ورفع مستوى استضعاف سبل كسب الرزق لعدد كبير متزايد من الأسر المحلية.

وبالإضافة إلى التوتر المالي الذي نشأ، هناك الآثار المترتبة على الإنتاج الاقتصادي التي كان وقعها كبير على السكان المضيفين وأدت إلى تفقير عدد لا يستهان به من الأسر (خاصة منها ذات الدخل المحدود والفقيرة). وحتى قبل الأزمة، كان ٢٥٪ من اللبنانيين يعيشون أدنى من خط الفقر العلوي البالغ ٤ دولارات في اليوم الواحد مع توقع دفع تدفق اللاجئين بما يقارب عدده ١٧٠ ألف لبناني إضافي إلى الفقر ومضاعفة معدلات البطالة بمعدل يفوق ٢٠٪ مع حلول عام ٢٠١٤.[٣] ومن المؤشرات على وجود هذا التوتر أنَّ ٢,٥ مليون شخص في البلدان المستضيفة يُتوقع حصولهم على المساعدات في خطة الاستجابة الإقليمية السادسة عام ٢٠١٤ من خلال عدد من مشروعات الدعم المجتمعي وغيرها من التدخلات. لكنَّ ذلك لا يزيد على ٥٪ من مجموع السكان في البلدان الثلاثة (حوالي ٢٠٪ في الأردن ولبنان) ومن غير المحتمل أن يخفّض ذلك من الآثار السلبية الواقعة على المجتمعات المضيفة لا على المدى القريب ولا على المدى البعيد.

وكان للأزمة أيضاً أثر ضار جداً على جميع الخدمات العامَّة خاصة في القطاعين الصحي والتعليمي بالإضافة إلى آثار حادة على الخدمات كإمدادات الماء والكهرباء. وازدادت أيضاً أوجه القصور الموجودة سابقاً والكبيرة في القدرات ازدياداً حاداً رغم المساعدات التي قدمها برنامج الاستجابة الإقليمية لدعم تطوير البنية التحتية.

تتضمن الآثار السلبية **الاقتصادية الكلية** الخسائر الكبيرة التي وقعت من ناحية الأداء الاقتصادي والواردات العامة والضرائب والعوائد والاستهلاك الخاص والاستثمار وانخفاض النمو وارتفاع البطالة وزيادة العجوزات المالية الوطنية.

فعلى سبيل المثال، قدّر البنك الدولي أنَّ أثر الأزمة خفّض من نمو لبنان الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٢,٩٪ سنوياً عن معدل النمو الذي كان يتوقع أن يكون ٤,٤٪ في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ في حين كان التوقع بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من النصف مقارنة بتلك المعدلات في الأعوام الماضية. وأدى الأثر التجمعي إلى تخفيض الواردات الحكومية بـ ١,٥ مليار دولار أمريكي مع ارتفاع متزامن في المصروفات الحكومية بمبلغ وصل إلى ١,١ مليار دولار أمريكي ونمو في الطلب على الخدمات العامة.[٤]

وكان هناك انقطاع شديد في أنماط التجارة الإقليمية وآلياتها المؤثرة على أداء الاستيراد والتصدير وأسعار السلع للمستهلكين. وسوف يؤدي تغير مسار التجارة الدولية على الأمد البعيد إلى زيادة سوء وضع الاستثمار المتدهور وارتفاع البطالة وحالات نقص السلع في المنطقة. لقد ولّد النِّزاع وضعاً أمنياً وسياسياً غير مستقر وأدى إلى آثار وتبعات خفّضت من ثقة المستثمرين والمستهلكين وأدت إلى تدهور النشاط الاقتصادي وفرض الضغوط المتزايدة على التمويلات العامة.

وبالمقابل، يمكن للأزمات الإنسانية أن تشعل فرصاً إنمائية[٥] رغم عدم إدراك الجميع لذلك، بل هناك تقارير تسلط الضوء على الآثار الإيجابية للأزمات في المنطقة فازدادت العمالة الرخيصة التي تستحوذ على اهتمام أصحاب العمل، وهناك ارتفاع في الطلب والاستهلاك من اللاجئين. وهناك فوائد يحصل عليها أصحاب المشروعات الزراعية الكبيرة ومالكو العقارات والتجار المحليين والمنشآت التجارية وباعة التجزئة ومقاولو الإنشاءات بالإضافة إلى موردي البضائع والسلع إلى البرنامج الإنساني. وفي بعض المواقع، تمكن بعض اللاجئين المهنيين والمتعلمين كالمهندسين والأطباء والمعماريين الماهرين والحرفيين من تعظيم القدرات الاقتصادية المحلية. وازدادت الصادرات من لبنان إلى سوريا ازدياداً كبيراً ولأول مرة أصبح للبنان ميزان تجاري موجب مع سوريا.

حدود حماية اللاجئين

مع أنَّ لبنان والعراق والأردن لم توقّع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بروتوكول ـ ١٩٧٦ فقد أبدیا بعض التضامن الملموس تجاه جموع اللاجئين. لكنَّ المفارقة في الضيافة بين البلدان المستضيفة والسكان فيها تتزايد مع تزايد الضغوط الواقعة على سبل كسب الرزق ومستويات المعيشة.

فبمقدور السوريين الدخول إلى الأردن بجواز سفر دون الحاجة لتأشيرة أو تصريح بالإقامة. ووفق شروط معينة، يُسمح لهم البقاء في المجتمعات الحضرية. ولا بد من الحصول على بطاقة سارية المفعول صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين للحصول على المساعدات

والخدمات العامة لكنَّ اللاجئين قد يفقدون صفتهم بسرعة ويفقدون معها القدرة على الوصول إلى المساعدات إذا انتقلوا إلى خارج البلاد على سبيل المثال. وكثير منهم يخفق في التسجيل بسبب عدم وجود المعلومات لديه ولأسباب أمنية وخوفاً من تعرف الفصائل المتصارعة في سوريا عليهم.

وفي لبنان، يُطلب وجود تصريح بالإقامة ساري المفعول لما لا يقل عن ستة أشهر مع إمكانية تجديده ستة أشهر أخرى. ومع ذلك، ليس بمقدور كثير من اللاجئين تمديد الإقامة لاحقاً ما يحرمهم من وضعهم القانوني نتيجة ذلك. وفي العراق، هناك فراغ في الإطار العام التشريعي للحماية، ولا يوجد توحيد في الممارسات في مختلف المحافظات. وتحد هذه الظروف من حرية الحركة وتقيد الوصول إلى العمل والخدمات والسكن. أما الفلسطينيون-السوريون المغادرون لسوريا ممن سعوا إلى الحماية في البلدان المجاورة فهم مستضعفون على وجه الخصوص، لأنهم يعلقون بين ظروف الإقامة المشددة والموارد المستنزفة للغاية في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) المعنية بمساعدتهم. ومن الناحية العملية، تبقى تركيا منذ منتصف عام ٢٠١٤ الدولة الوحيدة المجاورة لسوريا التي ما زالت تسمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين-السوريين.

ويبدو أنَّه رغم التركيز الكبير لبرنامج المساعدات الإنسانية على الحماية، هناك كثير من السوريين الفارين ممن لا يعرفون شيئاً عن حقوقهم وواجباتهم. وعبور الحدود هو أكثر قضايا اللاجئين إلحاحاً من ناحية الحماية. وإغلاق الحدود من وقت لآخر من الجانب اللبناني استجابة للعنف والمخاطر العابرة للحدود وتقييد حركات اللاجئين يضعهم في خطر. والأردن ولبنان يمنعان من وقت لآخر دخول اللاجئين العراقيين من سوريا وغيرهم من الفئات الأخرى إذا لم يكن بحوزتهم وثائق التعريف الشخصية.

وتفيد التقارير بحدوث حالات من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين في البلدان الثلاثة (مع أنَّ ذلك أقل ظهوراً في لبنان). والفلسطينيون أيضاً كانوا عرضة للاحتجاز التعسفي. تشير الأدلة إلى أنَّ الهجرة الثانوية مع تنقل اللاجئين في مختلف أنحاء بلد اللجوء أو المشاركة في الهجرة الدوّارة إلى سوريا تزيد من المخاطر المحتملة وتضاعف استضعاف الأسر خاصة عندما يفقد اللاجئون صفتهم النظامية. ومن مصادر القلق المتنامية عدد السوريين الذين يقعون في شباك صفة الهجرة غير النظامية بسبب عجزهم عن دفع النقود اللازمة لتجديد تأشيراتهم.[٦]

. وتزيد العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغياب الصفة القانونية من تعرض اللاجئين لعدد من انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الاستضعاف سواءً في المخيمات أم في المناطق الحضرية. وبحسب التقارير، ارتفعت حالات الزواج القسري والمبكر مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الأزمة وكذلك ازدادت حالات العنف الأسري والجنسي والقائم على الجندر ضد الأطفال. وفي الأماكن الحضرية، تحمل احتمالية الطرد والإخلاء مخاطر مهمة تتعلق بالحماية خاصة بعد أن بدأت بعض السلطات المحلية بقمع اللاجئين العاملين في القطاع غير الرسمي. وزاد طول الأزمة من استضعاف المجتمعات المضيفة كما زادت التوترات بين مجتمعي اللاجئين والمضيفين من سوء مخاطر الحماية.

الاستجابة لتحديات الإيماء والحماية

يتمثل التحدي أمام الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين في إعادة الاستقرار إلى الوضع الاقتصادي السابق وتأسيس الانتقال من المساعدة إلى الإيماء والترويج للاستراتيجيات الإيماء الاقتصادي التي تدعم مجتمعي الاستضافة واللاجئين على قدم المساواة وتخفف من احتمالات الآثار الاقتصادية السلبية على تدهور التوترات المحلية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، تتطلب الضرورة المحتومة ضمان "بيئة حمائية" وتعزيزها للاجئين.

ولبناء قاعدة أكثر أمناً من الأدلة والبينات للاعتماد عليها في تصميم التدخلات الأفضل استهدافاً، لا بد من وضع بعض النواحي على قائمة الأولويات. على المستوى الاستراتيجي، هناك حاجة لمزيد من التحليلات حول تحسين تنسيق ومواءمة استراتيجيات المساعدة الإنسانية والإنمائية لتخفيض الآثار السلبية وتعظيم الفرص الإنمائية. وبالمثل، لا بد من توفير مزيد من التحليلات حول الآثار البنيوية لأزمة اللاجئين على التجارة الإقليمية وكيفية تخفيضها. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، لا بد من توفير فهم أكثر تفصيلاً لعوامل سوق العمل وفقاً لظروف العمل التي تتسم بصدمة اقتصادية هائلة وعرض فائض. وسيكون من المفيد توفير تحليل أكثر عمقاً عن العلاقة المتبادلة بين انعدام الأمن ومخاطر الحماية ونطاق الحماية المبنية على المجتمع لأنَّ ذلك سيساعد في تعزيز

أهداف الحماية التي جاءت بها خطة الاستجابة الإقليمية السادسة.

لمعالجة التكاليف والآثار وسبل كسب الرزق وحاجات اللاجئين والسكان المضيفين، سيكون من المفيد توفير برنامج تجريبي من مشروعات الأثر السريع المستهدف محلياً بالشراكة مع السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي لأن مثل هذه البرامج سوف تمكّن توفير مشروعات العمالة المكثفة في المناطق المأهولة باللاجئين. ويمكن دعم المبادرة بآليات تمويل المشروعات المتناهية بالصغر وبرامج النقد مقابل العمل وتدريب تطوير المهن والمهارات. وسيكون من أهم الأمور أنَّ تستهدف هذه الأفعال المجموعات المستضعفة في كل من مجتمعي المضيفين واللاجئين ولا بد من ضمان تفادي التسبب بتهميش السكان المضيفين مالياً بسبب هذه المبادرات.

وعموماً، يجب الانتقال نحو النقد ووضع البرامج المبنية على الأسواق لتدخلات المساعدة في كسب الرزق لأن ذلك يساعد في التصدي للفقر المتنامي الذي يعيشه اللاجئون ومضيفوهم بالإضافة إلى إجراءات التسجيل التي سوف تتيح للاجئين الحق في العمل وإنشاء أعمالهم. وينبغي أن ترتكز هذه المبادرات إلى تحسين تقييمات الأسر واستضعاف سبل كسب الرزق ومعايير الاختيار.

للتصدي للآثار على المستوى الوطني والضغط المالي الحاصل على الخدمات العامة لا بد من توفير الدعم الفني للحكومة الوطنية ووزارتي المالية والتخطيط لتعزيز قدرات التخطيط الإنمائي على المستوى الاقتصادي الكلي لكل من عملتي ترسيخ الاستقرار قصير الأمد والاستشفاء واللدونة بعيدتي الأمد.

لحماية وتعزيز حقوق اللاجئين وتضمين التوجه المبني على الحقوق في بنى الحوكمة للبلدان، يجب رفع مستويات قدرات البرامج وتوسيع نطاقاتها. وسيتطلب ذلك: ضمان الاتساق والكفاءة في ممارسات الحماية، وتوفير التدريب ورفع الوعي بين أفراد قوى الأمن الوطني بمن فيهم الموظفون العامون والحكوميون حول مفهومات حماية اللاجئين وممارساتهم، ودعم بناء استراتيجيات شاملة لاستقبال اللاجئين وحمايتهم، ودعم جماعات المجتمع المحلي المحلية في مجال حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، وإطلاق حملات المناصرة مع أصحاب المصلحة المعنيين حول حقوق اللاجئين.

من الممكن توفير مؤشرات معيارية قانونية أقوى وتغطية أفضل لثغرات الحماية في الأطر القانونية الوطنية من خلال تشجيع السلطات والهيئات المعنية على: توفير الوثائق إلى اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين بحيث توضح تلك الوثائق وضعهم القانوني وتُمكنهم من الوصول إلى الخدمات وتحديد مواقع اللاجئين غير المسجلين وتحديدهم مع عدم إغفال حساسية هذه العملية، والامتناع عن ممارسات التَّرحيل/الإعادة القسرية والاحتجاز التَّعسفي.

وأخيراً، لا بد من الترويج لاحترام حقوق اللاجئين ومنع الانتهاكات والإساءات تجاه اللاجئين وخفض الاستضعاف بما يتضمنه ذلك من تنفيذ لاستراتيجيات الحماية المبنية على المجتمعات والمناصرة لإشراك المجتمعات المضيفة وشملها في توفير الخدمات والبنى التحتية للاجئين.

روجير زيتر *roger.zetter@qeh.ox.ac.uk* أستاذ شرف في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد *www.rsc.ox.ac.uk* وإيلويش روباديل *heloise.ruaudel@gmail.com* محللة للسياسات الإنسانية والحماية.

نتقدم بجزيل الشكر لسارة ديردوف-ميلر وإيفيلين ليتنين وكاميرون ثيبوس على إجرائهم للمسح الذي بُنيت عليه هذه المقالة والتقرير الرئيسي.

١. برنامج الإنماء والحماية الإقليمي هو برنامج إقليمي يُنفّذ على مدى ثلاث سنوات في لبنان والأردن والعراق بدعم من ثلة من المانحين الإنسانيين والإنمائيين بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا وجمهورية التشيك.

٢. أزمة التَّهجير السورية وبرنامج الإنماء والحماية الإقليمي: التخطيط والتحليل التجميعي للدراسات الحالية حول التكاليف والآثار والحماية. أُعدت الدراسة لوزارة الشؤون الخارجية الدانماركية. التقرير الكامل متاح على الرابط التالي:
data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4780
(The Syrian displacement crisis and a Regional Development and Protection Programme: Mapping and meta-analysis of existing studies of costs, impacts and protection)

٣. www.undp.org.lb/programme/pro-poor/poverty/povertyinlebanon/molc/executive.htm

٤. لبنان، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية، البنك الدولي، التقرير رقم LB-81098، سبتمبر/أيلول 2013
(Lebanon, Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict)
http://tinyurl.com/WB-EconomicSocialImpact-Leb

٥. راجع "إعادة تأطير أزمات التَّهجير كفرص إنمائية"، ورقة عمل اعدها روجير زيتر لحلقة الطاولة المستديرة لمبادرة حلول التَّهجير، كوبنهاغن، 2-3 أبريل/نيسان 2014 على الرابط التالي:
www.endingdisplacement.org/wp-content/uploads/2014/02/Concept-note.pdf
(Reframing Displacement Crises as Development Opportunities)

٦. انظر أيضاً مقالة داليا عرنكي وأوليفيا كاليس في الصفحة 20

سبتمبر/أيلول ٢٠١٤

أزمة اللاجئين في لبنان والأردن: الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الإقتصادية

عمر ضاحي

الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين هي أن تتولى الدول المجاورة دوراً قيادياً في الإنفاق على المشاريع التنموية وتحديث البنية التحتية واستحداث الوظائف، وتحديداً تلك المناطق في هذه الدول التي تفتقر إلى التنمية.

أدى دخول اللاجئين السوريين إلى لبنان والأردن إلى نشوء تحديات إجتماعية وإقتصادية غير مسبوقة في كلا البلدين. وهيَ تحديات يشعر بها المواطنون اللبنانيون والأردنيون يومياً سواءً على صعيد إرتفاع أجور السكن وإنخفاض مستوى توافر الخدمات العامة أو حتى البنية التحتية لكل من قطاعي الصحة والتعليم اللذان يتحملان ضغوطاً تتجاوز طاقتيهما معاً. ومما لا شك فيه أنَّ كلتا الدولتان المضيفتان كانتا كريمتين في التعامل مع اللاجئين على نحو منقطع النظير، وتحديداً على المستوى الإجتماعي. بيد أنَّ التوتر بين المجتمعات المُضيفة واللاجئين السوريين في المجتمع اللبناني بات واضحاً للعيان، وأصبح الخطاب الحكومي والمجتمعي حول اللاجئين في كلتا الدولتين، وعلى نحوٍ ملموس، مثيراً للاستياء.

وحتى في حال تمَّ التوصل إلى تسوية سياسية ووقف لإطلاق النار داخل سوريا، فمن المرجَّح أنْ يبقىَ اللاجئون حيث هم الآن ولسنوات عدة؛ وبناءً عليه، تحتاج هذه الأزمة لتخطيط طويل الأمد من جانب الحكومات المُضيفة بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي والمؤسسات متعددة الجنسيَات. وتتطلب هذه الأزمة، على وجه التحديد، إيلاء الإهتمام لاحتياجات التنمية الاقتصادية، ويشتمل ذلك على تطوير البنية التحتية وإيجاد فرص للعمل وتحسين مستوى المعيشة لجميع الفئات السكانية واللاجئين والمجتمعات المُضيفة المستضعفة.

وقد فرضت هذه الأزمة ضغطاً هائلاً على القدرات المالية لكلا البلدين، ومن البدهي أنْ يدفع ذلك إلى مزيد من الإنفاق الحكومي. وعلى أيّ حال، فالإنفاق على التنمية مبرر ولجملة من الأسباب، هي: أولاً، يعاني اقتصاد كل من لبنان والأردن من مشاكل اقتصادية مُسبقاً. ثانياً، سيصب الإنفاق الاقتصادي في مصلحة المواطنين في هذين البلدين، فضلاً عن اللاجئين السوريين؛ وعدم الإنفاق خشية أنْ يُعد ذلك حافزاً للاجئين للبقاء سيضر بمواطني البلدين بقدر الضرر الذي سيعاني منه اللاجئون. ثالثاً، أدت حقيقة أنَّ غالبية اللاجئين في كلا البلدين غير متواجدين في المخيمات إلى مُشاكل مثيرة للتحديات على وجه الخصوص لأنَّ الوصول إلى اللاجئين وخدمة احتياجاتهم يُعد أكثر كلفةً مقارنة مع ما هو حاصل الآن بخلاف ذلك. وهذا يعني أيضاً أنَّ الإنفاق على التنمية العابر للحدود هو السبيل الأكثر فعالية لمعالجة الأزمة الإنسانية.

ويعاني الأردن ولبنان من تحديات اقتصادية قبل حدوث أزمة اللاجئين. فمثلاً، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بين الأعوام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ من ٨,٥٪ إلى ١,٤٪ في لبنان، ومن ٥,٥٪ إلى ٢,٧٪ في الأردن. وفي لبنان، أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ,السياحة. في حين انخفضت امدادات الغاز المصري إلى الأردن في أغلب الأوقات في عام ٢٠١٢ بسبب التخريب المتعمد لخطوط الأنابيب التي تربط بين البلدين، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود في الأردن.

ومن ناحية أخرى، فالتحديات الاقتصادية التي تواجه البلدين أكثر عمقاً مما ذُكر. فقد كشف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن لعام ٢٠١٠ عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ عن زيادة من ٢٢ إلى ٣٢ في عدد جيوب الفقر، والتي تُعرَّف على أنَّها المناطق أو أجزاء من المناطق حيث يكون ما نسبته ٢٥٪ أو أكثر من السكان تحت خط الفقر الخاص بالدولة. ووجد التقرير نفسه أنَّ المحافظات الثلاث الأكثر اكتظاظاً بالسكان، عمَّان وإربد والزرقاء، تحتوي على ٥٧٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ومنذ أوائل شهر مارس/آذار ٢٠١٤، يتواجد ٥٨٪ من اللاجئين السوريين المسجلين في تلك المحافظات الثلاث. وتضم محافظة المفرق- حيث يقع مخيم الزعتري وأقل بقليل من ٣٠٪ من اللاجئين السوريين المسجلين- أعلى نسبة فقر ومعدلات أمية في الأردن (جنبا إلى جنب مع محافظة معان).

فتيات لاجئات سوريات يحاولن الدراسة في مخيمهن في طوربيد في سهل البقاع.

ويمتاز الوضع في لبنان بوضوح عدم المساواة الاقتصادية والإقليمية، يرافقه الانقسامات الاجتماعية العميقة وخطوط التصدع الطائفية التي تفاقمت بسبب النزاع السوري. ويتواجد ستون بالمائة من اللاجئين السوريين المسجلين في المناطق الشمالية ومناطق سهل البقاع، وهي تعد من المناطق الأكثر فقراً في لبنان. فالمنطقة الشمالية سجلت أدنى نصيب للفرد من الإنفاق في البلاد، علاوة على أعلى مستويات عدم المساواة. وعلى مدى التاريخ، فهاتين المنطقتين مهمشتان، حيث شهدت مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٩٠ تدفق معظم الثروات إلى منطقة بيروت الكبرى.

ومع ذلك، يرغب كل من الأردن ولبنان في البدء في الإنفاق على المشاريع الرئيسية للتنمية. وهناك تخوّف من أنَّ الاستثمار الواسع النطاق في اللاجئين سيوفر حوافز لمزيد من تدفق اللاجئين- أو اندماج اللاجئين الحاليين في المجتمعات المحلية. واعترف أحد الوزراء الأردنيين في عام ٢٠١٣ أنَّ الظروف قد تمت معايرتها بحيث يُوفر الحد الأدنى من المساعدات، وعليه لا يكون لدى اللاجئين أي حافز للبقاء؛ وعلى ما يبدو أنَّها كذلك السياسة غير المعلنة في البلدان المُضيفة الأخرى[1].

وهذه الطريقة في التفكير تجانب الصواب، وحتى من منظور المصلحة الذاتية، وللأسباب التالية. أولاً، تجاهل هذه القضية يضُر بالسكان المحليين، وبالقدر نفسه يضر بالسكان من اللاجئين. ثانياً، يعتمد قرار العديد من السوريين أو قدرتهم على العودة إلى ديارهم على عدد من القضايا الأخرى أيضاً. فسيفضِّل السوريون القادمين من المناطق التي انعدمت فيها فرص الحياة الاقتصادية أو اولئك الذين يخشون جداً من تعرض حياتهم للخطر البقاء، حتى لو كان ذلك يعني أن يعيشوا في فقر مُدقع. ثالثاً، سيسبب تجاهل القضية المزيد من المشاكل بدرجة أكبر لو جرت محاولات للتصدي لها وجهاً لوجه. فالبلدان المُضيفة تمتلك الحافز لتوفير العيش الكريم للاجئين تجنباً للمشاكل الاجتماعية التي ستنشأ عن أحوال الفقر المدقع والعوز. والجميع له مصلحة في إبقاء الأطفال في المدارس بعيداً عن الاستغلال. وأخيراً، ستسفيد جميع الدول المجاورة من سورية المستقبل القوية اجتماعياً واقتصادياً. وسيغدو السماح اليوم للسوريين بمواصلة سعيهم لتأمين سبل عيشهم وبناء قدراتهم استثماراً طويل الأمد في الاقتصاد الإقليمي.

واما ما يتعلق في الحالة اللبنانية، فعلاوة على المخاوف من اندماج اللاجئين في المجتمع، تكمن القضية الأخطر في ضعف قدرات الدولة. فاللبنانيون معروفون اعتيادهم التصريح بأنه "ليست لدينا دولة"، حال سؤالهم عن سبب ضعف الخدمات المقدمة أو السبب في تداعي البنية التحتية، في حين يُنظر إلى الأزمة الحالية على أنَّها فرصة لتعزيز قدرة الدولة وعلى جميع المستويات. فقد يوفر تدفق المساعدات الخارجية للحكومة الإمكانية لتعزيز قدرتها دون الضغوط المالية الملازمة لها.

ويعني التحول إلى التنمية الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمياه والكهرباء والصحة، وكذلك إطلاق مشاريع (ربما بمزيج من مشاركة القطاعين العام والخاص) التي يمكن أن تستحدث فرص العمل وتخفف من حدة الفقر. يجب أن تستهدف هذه المشاريع المناطق الأكثر ضعفاً، مثل سهل البقاع والمنطقة الشمالية في لبنان ومحافظة المفرق في الأردن. وينبغي أن يستهدف هذا النوع من الإنفاق جميع المجتمعات المستضعفة، لا سيما المناطق الأقل حظاً في الحصول على الخدمات. وينبغي أن يصاحب هذا الإنفاق حملات توعية على نحو يمنح كلاهما، أي الإنفاق والتوعية، المجتمعات المحلية القدرة على التعبير عن مظالمهم والترويج للجهود التي تبذلها والدولة والمجتمع المساند لتلبية احتياجاتهم جنباً إلى جنب مع احتياجات اللاجئين. وتمثل زيادة المساهمات المحلية والشفافية وتوعية وسائل الإعلام مفتاحاً لاستفادة المجتمعات المحلية والوطنية من هذه المشاريع وتوعية مجتمعات اللاجئين بحقوقهم على نحوٍ أفضل.

هناك حاجة ماسة للتعاون الوثيق حتى تتكامل جهود المؤسسات متعددة الجنسيات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع تلك الجهود التي تبذلها البلدان المُضيفة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومنظمات الإغاثة الأخرى، بدلاً من العمل بمقاصد متضاربة.

يجب التفكير مليّاً باستمرار أهداف السياسة القائمة مسبقاً مثل ضبط الأوضاع المالية العامة وخفض نسب الدين مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي حسب الاحتياجات الجديدة للتنمية والاستثمارات في البنية التحتية. ورغم تحوّل نهج المفوضية نحو التنمية كما ورد في خطة الاستجابة الإقليمية ٦، [٢] إلا أنَّ هذا التحول لا يمكن تحقيقه دون تحقيق التسوية وتعاون جميع الأطراف.

وقد أظهرت جميع أدبيات البحث الأكاديمي وكذلك السياسات الخاصة بالسياسات الاقتصادية في حالات نشوب النزاع وحالات ما بعد النزاع أنَّ السياسة الاقتصادية التقليدية التي تركز على التقشف أو خفض النفقات الحكومية غير كافية وحتى انَّها تقود إلى نتائج عكسية في مثل هذه الظروف. ويجب وضع الأولوية للأهداف السياسية على القضايا الاقتصادية في هكذا حالات[٣]. ورغم أنَّ هذه البلدان نفسها ليست في حالة حرب، إلا أنَّها تعاني من عدوى الاضطرابات الإقليمية التي يطول بها الأمد.

وسيكون لمبادرات التنمية التي تشرف عليها الدولة، مثل الاستثمار في البنية التحتية في مجالات الخدمات والرعاية الصحية والتعليم وإيجاد فرص العمل واستهداف المجتمعات المُضيفة وكذلك مجتمعات اللاجئين منافع تتمثل في تعزيز قدرات الدولة وتخفيف التوترات في الوقت نفسه نتيجة لمعالجة احتياجات اللاجئين. ورغم أنَّ المبادرات واسعة النطاق تنطوي على مخاطر معينة، إلا أنَّ التقاعس عن أداء الواجب ينطوي على المخاطر نفسها، وتحديداً عندما يصبح مجتمع اللاجئين والمجتمعات المُضيفة، وعلى نحو متزايد، مجتمعات غير مستقرة.

عمر س. ضاحي، *odahi@hampshire.edu*، أستاذ مشارك في الاقتصاد في كلية هامبشاير، *www.hampshire.edu* ، وأستاذ زائر في مركز كارنيغي الشرق الأوسط في بيروت، *http://carnegie-mec.org/*

وفر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والوكالة السويدية للتنمية الدولية الدعم للمادة البحثية لهذه المقالة. والآراء الواردة في المقالة تعبر عن آراء الكاتب وليس بالضرورة عن آراء مركز كارنيغي للشرق الأوسط أو المجلس العربي للعلوم الاجتماعية أو الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

١. www.nytimes.com/2013/10/06/world/middleeast/as-syrian-refugees-develop-roots-jordan-grows-wary.html

٢. أنظر المقالة للكاتبين روجر زيتير وهيليوس رواديل صفحة 5-10

٣. بويس جيه كيه أودونيل م. (2007): السلام والثروات: سياسات اقتصادية لمرحلة بناء الدولة ما بعد الحرب. لين رينير، باولدر (Peace and the Public Purse: Economic Policies for Postwar Statebuilding.) www.peri.umass.edu/236/hash/66aec14aa0e2ccd4a1b4aaed1f9cd9b7/publication/266/

السوريون يُسهِمون في النُّمو الاقتصادي الكردي

أنوبها سود ولويسا سيفيريس

الظروف اللازمة لوضع برامج ناجحة لسبل كسب الرزق للاجئين وللمساهمة في الاقتصاد المحلي موجودة في إقليم كردستان العراق.

هناك أكثر من ٢٢٥ ألف سوري ممن لجئوا إلى إقليم كردستان العراق أي ما يمثل ٩٧٪ من اللاجئين السوريين في العراق بعد أن منعت المنطقة المركزية العراقية من دخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها. وأكثر من ٩٠٪ من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان هم من السوريين الأكراد.

وتشير النتائج التي توصلت إليها دراسة مسحية اقتصادية أجريت مؤخراً حول اللاجئين في المخيمات في إقليم كردستان إلى أنَّ نسبة كبيرة من اللاجئين لا يمتلكون إلا القليل من القدرة على الوصول إلى نشاطات توليد الدخل إن أتيحت لهم أصلاً وحتى من لهم تلك القدرة ليس بمقدورهم تلبية جميع حاجات أسرهم. وتشير النتائج أيضاً إلى أنَّ استنزاف المدَّخرات وارتفاع مستويات المديونية واستراتيجيات التكيف الاقتصادي السلبية في الأحياء ذات التركيزات العالية من اللاجئين ارتفعت إلى درجة حادة (بنسبة ٢٠٪ تقريباً في أجور السكن ١٠-١٥٪ في الممتلكات التجارية) وكذلك ارتفعت أسعار السلع الأساسية والغذاء. ومع أنَّه من غير الواضح بعد ما إذا كان ارتفاع الأسعار ناتجاً عن ارتفاع الطلب نظراً لوجود اللاجئين، فلهذه العوامل أثر سلبي حاد على سبل الأسر في كسب الرزق ما يدفع عدداً لا يُستهان به من الأسر (ومعظمهم من الفقراء ضعيفي الدخل) إلى الفقر.

ومع ذلك، يشهد إقليم كردستان العراق في الوقت نفسه ازدهاراً اقتصادياً ما أدى إلى استقطاب كثير من الأكراد الذين كانوا قد هربوا من النظام العراقي السابق. ومنذ يونيو/حزيران، تسجَّلت ٢٣٠٠ شركة أجنبية في إقليم كردستان بالإضافة إلى ١٥ ألف شركة محلية. وكذلك، شهد النُّمو ارتفاعاً خلال السنوات العشر الماضية مع ظهور فرص إقليمية في نقل البضائع والغذاء من خلال كردستان إلى أمكان أخرى مثل تركيا ما أدى إلى تخفيف وطأة الخسارة الناتجة عن فقدان التعاون التجاري مع سوريا. وتتضمن العوامل الحاثة على التوسع إلى إقليم كردستان أسعار السكن المعقولة والأمن الجيدة وموثوقية الكهرباء والبنية التحتية للمطار ونهوض هياكل النقل وقوة قطاع التجزئة وسوق النفط والسياحة وفرص الاستثمار في قطاع الضيافة. وبما أنَّ عدد سكان الإقليم لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة، فيُتوقَّع أن يشهد نمواً بنسبة ٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤. وبهذا النُّمو، يتزايد الطلب على العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة وعدداً أكبر من العمال المهرة في القطاع الخاص.

السوريون يسهمون في الطفرة الاقتصادية في إقليم كردستان

مع ضعف احتمال العودة إلى سوريا في المستقبل القريب وعدم جدوى إعادة التوطين إلا لنسبة ضئيلة من اللاجئين، قد يفضل كثير من الناس البقاء في الدول المجاورة التي يعرفون ثقافتها ويألفونها. ويتطلب الاندماج في البلدان المستضيفة الرئيسية تعزيز المجتمعات المضيفة وتنفيذ البرامج التي لا توسع الفجوة ما بين المضيفين واللاجئين بل توطد العلاقة فيما بينهما في جو تتحقق فيه الفائدة للجميع.

في عام ٢٠١٣، شرع المجلس الدانماركي للاجئين بمشروع للتعليم المهني للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في إقليم كردستان . وكانت الفكرة من المشروع مساعدة اللاجئين السوريين في الاندماج على نحو أفضل وإعالة أنفسهم والمساهمة في رفد النُّمو الاقتصادي في إقليم كردستان. وساعد المشروع ٧٠٪ من السوريين و٣٠٪ من أبناء المجتمع المضيف. فقد وزَّع المشروع السوريين على شركات خاصة في قطاع الضيافة وفي مؤسسات تجارة التجزئة لشهرين للحصول على تدريب عملي هناك وليتعرضوا لفرص العمل في السوق. وساهم معظم أصحاب العمل في دفع رواتب المتدربين إما نقداً أو بتوفير وجبات الطعام والنقل.

وحظي المشروع باستجابة طيبة إذ بدأ السوريون بشغل الشواغر الوظيفية التي لم يرغب بها السكان المحليون وعملوا في خدمة المطاعم والتنظيف في الوظائف الأدنى أجراً أو في الوظائف التي لم تحظ باهتمام كبير لدى السكان المحليين. وكان اللاجئون يكسبون عيشهم بكرامة ويتمكنون من إعالة أسرهم وفي الوقت نفسه كانوا منتجين في البلد المضيف. وبعد شهرين من توقف الدعم المالي من المشروع، ما زال قرابة ٧٩٪ من المستفيدين من المشروع يعملون في

بشتوان علي

بشتوان علي

بشتوان علي

شباب سوريون وأكراد في مواقع التوظيف.

المؤسسات التي وُزِّعوا عليها بفرق بسيط جيد هو أنَّهم اصبحوا موظفين نظاميين فيها. أما من غادر تلك المؤسسات، فقد فعل ذلك لعثوره على وظيفة أخرى أو لانتقاله إلى مكان آخر. وكانت الوظائف الأفضل من ناحية الاحتفاظ بالموظفين تُتاح في قطاع صناعة الخدمات كالعمل في المطاعم وتجارة التجزئة والوظائف الأخرى في مجمعات التسوق التجارية. ولاحظ المجلس الدانماركي للاجئين أيضاً أنَّ معظم الشابات المنتفعات من التوزيع على الوظائف في متاجر التجزئة الكبيرة بقين فيها بعد انتهاء المشروع. بالنسبة لهن، بدا أنَّ دعم المجموعة والاحترام الوظيفي النسبي والدخل الثابت من العوامل التي ساعدت على اتخاذ الفتيات لقرارات البقاء في تلك الوظائف.

ولا يمكن إغفال سياسة الحكومة الكردية أيضاً إذ سمحت للاجئين بالعمل، فقد كانت عاملاً كبيراً في تيسير الأمور. وتتيح الحكومة للسوريين الحاصلين على هوية الإقامة (مدة سريانها ٦- ١٢ شهراً) العمل رغم أنَّ ذلك يختلف من محافظة إلى أخرى. ومع أنَّ الحكومة لا تجدد هويات الإقامة حالياً، ما زال السوريون مسموح لهم بالعمل ما دام أنَّهم يمتلكون تلك الهوية حتى لو انتهت صلاحيتها. وكذلك، لم تنتهج الحكومة موقفاً واضحاً مما إذا كانت تسمح أو تمنع رسمياً حق اللاجئين السوريين في العمل تفادياً لدخول أفواج كبيرة من اللاجئين السوريين إلى سوق العمل خاصة بعد نزوح أفواج من النازحين العراقيين من الأقاليم المركزية في العراق. علماً أنَّه لا يُسمَح للنازحين العمل في كردستان على غرار الأكراد السوريين مع أنَّ بعض النازحين تمكنوا من إيجاد وظائف مؤقتة (خاصة في العمالة غير الماهرة وفي قطاع الإنشاءات). لكنه من المبكر جداً الحديث عما إذا كانت المساعدات المقدمة للسوريين وعدم تقديمها للنازحين خارج المخيمات سوف توتّر العلاقات بين المجتمعين.

ويُعزى نجاح المجلس الدانماركي للاجئين إلى حد كبير لعاملين رئيسيين هما الثغرات القائمة في سوق العمل الجاهزة ليشغلها السوريون دون إشباع سوق العمل أو إثارة التوتر ضمن المجتمعات المضيفة و رأس المال الاجتماعي القائم والاندماج بين الأكراد السوريين والمجتمعات الكردية المحلية. وعلى اعتبار أنَّ الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان هم من الأكراد، فلم تكن العوائق اللغوية كبيرة (اختلاف اللهجات الكردية مقابل العوائق الكبيرة التي يواجهها السوريون في تركيا) والأهم من ذلك أنَّ اللاجئين السوريين في كردستان كانوا قادرين على الوصول إلى الشبكات الاجتماعية التي أنشأت بيئة ملائمة لإيجاد الوظائف والأعمال.

ولذلك، تتَّسم فرص إنشاء برامج سبل كسب الرزق بأنها أكثر تطوراً ومرونة مما عليه الحال في البلدان الأخرى التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين خاصة

تلك التي تنتهج حكوماتها سياسات أكثر تشدداً إزاء حق العمل أو إنشاء المشروعات التجارية. مقارنة بذلك، كان النجاح محدوداً في مشاريع العمالة وإنشاء الأعمال التي نفذها المجلس الدانماركي للاجئين وغيره من المنظمات غير الحكومية في لبنان والأردن. وكذلك في الأماكن خارج المجتمعات الكردية، كانت العلاقات الاجتماعية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة أضعف في مواجهة الضغوط الهائلة التي يفرضها وجود اللاجئين على الموارد وأسواق العمل. فإشباع أسواق العمل خاصة من جانب العمالة غير الماهرة إما أنها عنت عدم وجود ما يكفي من فرص للعمل أو أنَّ الوظائف المتاحة تجعل العمالة السورية منافسة للقوى العاملة في المجتمع المضيف، فاللاجئون السوريون يرغبون بالعمل حتى لو كان لقاء أجور متدنية وغالباً ما يكون ذلك على حساب العمالة المحلية. وينطبق ذلك الأمر خاصةً على قطاعات الإنشاءات والزراعة وعمل المياومات والعمل المؤقت وصناعة الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر. ومثال ذلك المطاعم في بعض أنحاء جنوب تركيا التي غالباً ما توظف شباباً ويافعين سوريين بدءاً بسن العاشرة في خدمة الطاولات وتنظيف الصحون والترجمة للزبائن الناطقين بالعربية.

لكنَّ السياسات الحكومية حول حق اللاجئين السوريين في دول أخرى كانت أكثر تشدداً وتشبه سياسة الحكومة الكردية بشأن النازحين العراقيين القادمين من الأقاليم العراقية الأخرى. وهذا بدوره ما جعل تلك الحكومات تعارض فكرة السماح للمنظمات غير الحكومية بتنفيذ برامج سبل كسب الرزق لأنها لم تكن ترغب في تشجيع السوريين على "سرقة" الوظائف من المجتمعات المضيفة التي تعاني أصلاً من فقر طويل الأمد وشح في الوظائف الثابتة. أما المساعدات العينية للاجئين فعادة ما تُعد نموذجاً مقبولاً للمساعدات الإنسانية في الإقليم، لكنَّ بعض السلطات تنظر إلى عملية النقد وسبل كسب الرزق للاجئين على أنَّها مخاطر تواجه رفاه مجتمعاتها. فلا بد من الموازنة بين الترويج لتمكين اللاجئين من تحقيق الاعتماد الذاتي دون تقويض سبل كسب الرزق لدى المجتمعات المضيفة.

خلاصات حول إنشاء برامج سبل كسب الرزق

لكي تكون فكرة بناء برامج خاصة بسبل كسب الرزق للاجئين قوية، لا بد من أن تنطلق من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للبلد المضيف ولا بد من أن تنظر في الاعتبار إلى الكيفية التي يمكن من خلالها للدعم المقدم للاجئين أن يخفف من الأعباء الملقاة على عاتق الدول المضيفة و/أو تعزيز منظوماتها وأسواقها. ومن هنا، تعمل المنظمات غير الحكومية كالمجلس المجلس الدانماركي للاجئين على إيجاد الأسواق حيث يمكن للسوريين والمجتمعات المجتمعات المضيفة أن تتعاون بدلا من أن تتنافس على فرص العمل وإنشاء الأعمال. وبمقدور فرص بناء برامج سبل كسب الرزق أيضاً الاستفادة من المعارف الخاصة لدى السوريين في بعض القطاعات بغية نقل تلك المعارف إلى المجتمعات المحلية التي لا تمتلك المهارات ذاتها أو يمكن التركيز على أسواق الأعمال الانتقالية/المؤقتة التي لا حاجة لها سوى لمساعدة السوريين والتي من شأنها في الوقت نفسه أن تخفف من وطأة الأعباء الملقاة على البنية التحتية للبلد المضيف.

هناك ثلاثة تحديات تحول دون إنجاح بناء برامج سبل لدعم اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط. أولاً، على المنظمات استهداف دمج تلك البرامج في الأسواق المحلية/الإقليمية فذلك يحدد نجاح تلك البرامج على المدى البعيد، علماً أنَّ نجاح المجلس الدانماركي للاجئين في مشروعات كسب الرزق التي أطلقها كان يعود إلى حد بعيد إلى أنَّ المجلس وزّع اللاجئين والسكان المحليين في مشروعات الأعمال ذاتها وعندما انتهى المشروع، كان المستفيدون قد اندمجوا في قطاع الخدمات وحصلوا على الخبرة والعقود المناسبة لهم. وثانياً، من الصعب تنفيذ برامج سبل كسب الرزق على نطاق يفيد حقيقةً اللاجئين والمجتمعات المضيفة المستضعفة، ومن هنا كانت معظم المشروعات المقترحة في الأسواق المخصصة التي يصعب تكبيرها والتي لا يمكن أن تفيد سوى عدداً محدوداً من الأشخاص. وأخيراً، تزداد الصعوبة أكثر عند الحديث عن التأثير على حلول سبل كسب الرزق المستدامة أو دعمها في السياقات الحضرية حيث يكون لسوق العمل أو لتوجهات العرض أثراً أكبر مما لمشروعات سبل كسب الرزق على قدرة الأشخاص لكسب مصدر موثوق به للدخل. ويبقى التحدي أيضاً في التمكن من إثبات أثر بناء برامج سبل كسب الرزق في منظومات السوق الحضري تلك حيث لا تمثّل المشروعات الإنسانية إلا جزءاً واحداً من جملة من الظروف المعقدة التي تحدد نتائج سبل كسب الرزق للاجئين السوريين.

أنوبها سود ***anubha.sood@drciraq.dk*** **مدير برامج سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ للعراق ولويسا سيفيريس** ***louisa.seferis@drclebanon.dk*** **مستشارة سبل كسب الرزق والنقد في المجلس الدانماركي للاجئين-منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .** ***www.drc.dk***

محدودية الصفة القانونية للاجئين من سوريا في لبنان

داليا عرنكي وأوليفيا كاليس

لمحدودية الصفة القانونية تبعات سلبية مباشرة على قدرة اللاجئين السوريين على الوصول إلى الحماية والمساعدات طيلة مدة إقامتهم في لبنان. تزيد محدودية الصفة القانونية أيضاً من مخاطر الإساءة والاستغلال.

ينظر القانون اللبناني إلى اللاجئين من سوريا من غير الحاملين لوثائق الدخول أو الإقامة في لبنان على أنّهم "غير شرعيين" وهذا ما يحد من صفتهم القانونية في البلاد. تنطبق هذه الحالة على من يعبر الحدود غير الرسمية أو من لم يتمكن من تجديد تأشيرة إقامته. ونتيجة لذلك، يشعر أولئك اللاجئون أنّهم مُقحمون في وضع الوجود غير القانوني في لبنان ويشعرون أنّهم مجبرون على الحد من تحركاتهم خشية تعرضهم للاعتقال أو الاحتجاز بل حتى التسفير إلى سوريا. ويشعر كثير من اللاجئين من سوريا في لبنان بالخوف من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجههم بسبب هذه الوضع. فقدرة اللاجئين من ذوي الصفة القانونية المحدودة تصبح ضعيفة جداً للوصول إلى الخدمات الأساسية والعمل وإلى مواقع التسجيل الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومواقع تسجيل الولادات وواقعات الزواج. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين-السوريين فالوضع أكثر سوءاً إذ هناك أصلاً قيود على دخولهم إلى لبنان ناهيك عن تجديد إقامتهم القانونية الأشد صعوبة.

ليس لبنان من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وهذا يعني محدودية الحماية القانونية الممنوحة للاجئين وطالبي اللجوء في لبنان مع أنّ لبنان مُلزَم بالمبدأ القانوني العرفي المتعلق بمنع الإعادة القسرية وبالالتزامات التي تفرضها معاهدات حقوق الإنسان التي وقعها والمُدخلة أحكامها في الدستور اللبناني. وتوصي المعايير الدولية في الحد الأدنى تبني تدابير الحماية المؤقتة لضمان سلامة قبول اللاجئين وحمايتهم من الإعادة القسرية واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية.

ومع أنّ الحكومة اللبنانية سمحت لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بتسجيل اللاجئين، ما زالت الحماية التي يمنحها ذلك التسجيل محدوداً. فالتسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في لبنان يتيح بعض الحماية القانونية وهو مهم في تمكين الوصول إلى الخدمات لكنّها لا تمنح اللاجئين الحق في طلب اللجوء أو الحصول على الإقامة القانونية أو صفة اللجوء. وهذا ما يجعل اللاجئين في وضع لا يخلو من التحديات.

مواجهة التحديات

لمواجهة التحديات التي يواجهها اللاجئون من ذوي الصفة القانونية المحدودة، غالباً ما يتبنون آليات معينة للتكيف التي قد تقود بهم إلى مخاطر جديدة. ومن أهمها على سبيل المثال: العودة إلى سوريا في محاولة لدخول لبنان مجدداً من خلال المعابر الرسمية والحصول على قسيمة دخول جديدة مجاناً أو دفع مبالغ باهظة لقاء استعادة وثائق التعريف الشخصية من سوريا أو شراء الوثائق المزورة أو استخدام وثائق أشخاص آخرين. ومع قلة المال المتاح وارتفاع تكاليف التأشيرات، لا تتمكن كثير من العائلات من تجديد جميع تأشيرات أفرادها بل تمنح أولوية ذلك للشخص الذي يعيلها وغالباً ما يكون من أفراد الأسرة الذكور. وغالباً ما يترك ذلك بقية أفراد الأسرة دون وثيقة قانونية للإقامة.

الأثر الواقع على اللاجئين من سوريا بسبب محدودية صفتهم القانونية هائل ويؤثر على كثير من جوانب حياتهم. فأكثر من ٧٣٪ من اللاجئين وعددهم الإجمالي ١٢٥٦ لاجئاً ولاجئة ممن خضعوا للمقابلة في تقييم أجراه مؤخراً المجلس النرويجي للاجئين١ ذكر أنّ حرية الحركة كانت التحدي الأكبر الذي واجهه اللاجئون ذوي الصفة القانونية المحدودة. وقالوا إنّهم لم يتمكنوا من الحركة في المكان الذي كانوا يعيشون فيه إذ شاع بينهم الخوف من عبور نقاط السيطرة خاصة في المواقع التي شهدت ارتفاعاً في نقاط السيطرة العشوائية. وأدت محدودية حركتهم أيضاً إلى منع وصولهم إلى الخدمات وعلى الأخص منها الرعاية الصحية.

وبما أنّ الرجال (حسب المنطقة الجغرافية الموجودون فيها في لبنان) أكثر عرضة للاعتقال، فقد تقلصت حركتهم ما اضطر النساء إلى زيادة وتيرة تحركاتهن. وذكرت بعض النسوة محدودات الصفة القانونية إنّ أزواجهن يفضلون أن يرسلونهم إلى أماكن تلقي المساعدات لأنهم أنفسهم كانوا خائفين من الاعتقال في نقاط السيطرة، وينطبق هذا الأمر خاصةً على شمال لبنان. ومع أنّ القصد من ذلك تمكين الأسرة من الحصول على المساعدات، فهو يعرض النِّساء إلى مخاطر التحرش الجنسي والاستغلال أثناء الطريق، على سبيل المثال، أو في مواقع توزيع المساعدات الإنسانية. ونظراً

صبي سوري في مستوطنة مخّيمة غير رسمية في سهل البقاع شرقي لبنان.

لمحدودية صفهم القانونية، فنادراً ما يلجؤون للشرطة أو السلطات الأخرى للإبلاغ عن التحرش الذي تعرض له خوفاً من تعرضهن للاعتقال.

وكذلك البالغون ذوي الصفة القانونية المحدودة فغالباً ما يرسلون أطفالهم إلى العمل بدلاً عنهم لضعف احتمال تعرض هؤلاء للاعتقال. وبالنتيجة، يُحرم الأطفال من الذهاب إلى المدرسة وتزداد احتمالية تعرضهم للإساءة والاستغلال.

أما فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين-السوريين في لبنان فكثير منهم يواجهون مشكلات كبيرة نتيجة محدودية صفتهم القانونية بما في ذلك الحد من قدرتهم على طلب الانتصاف والوصول إلى النظام العدلي. ومع رجحان استمرار تزايد عدد اللاجئين من سوريا (السوريين والفلسطينيين) في لبنان إضافة إلى الموجودين هناك حالياً ممن ستستمر على الأرجح إقامتهم لمدة أطول مما كان متوقعاً، تظهر الحاجة الماسة لحل التحديات المرتبطة بالصفة القانونية للاجئين.

داليا عرنكي *dalia.aranki@nrc.no* مديرة برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية وأوليفيا كاليس *olivia.kalis@nrc.no* مستشارة في شؤون المناصرة والمعلومات في لبنان لدى المجلس النرويجي للاجئين. *www.nrc.no*

١. المجلس النرويجي للاجئين-لبنان (أبريل/نيسان 2014) تبعات محدودية الصفة القانونية على اللاجئين السوريين في لبنان، الجزء الثاني
www.nrc.no/arch/_img/9176603.pdf
(The Consequences of Limited Legal Status for Syrian Refugees in Lebanon)

دور المجتمعات المضيفة في شمال لبنان

هيلين ماكريث

تشير الدراسات التي أُجريت في عكَّار شمالي لبنان إلى أنَّ الدور الذي يمثله المجتمع المضيف وتبيِّن القدرة المحلية الجيدة التي ينبغي البناء عليها لتشجيع المشاركة والتمكين المتحضرين في المستقبل.

هناك مشكلتان تؤرقان الاستجابة للوضع في المجتمعات المضيفة اللبنانية إزاء حضور اللاجئين السوريين. تتمثل أولاهما في التوتر القائم على الاختيار بين الاستراتيجيات قصيرة الأمد وبعيدة الأمد إزاء التَّهجير، فالاستراتيجيات قصيرة الأمد تركز على الاستجابات لحالات الطوارئ باستثناء المجتمع المضيف أما الاستراتيجيات على المدى البعيد فهي مقاربات "إنمائية" تعالج هذه الفئة على أنها من الفئات السكانية "المستضعفة". أما الأمر الثاني فيخص الخلافات بين الفاعلين، الحكوميين على الخصوص وغير الحكوميين، من ناحيتي الإدراك والمناهج التي يتبعونها بشأن ما إذا كان يجب النظر بجدِّية إلى الفاعلين في المجتمع المضيف على أنهم قناة ممكِّنة قادرة على توصيل المساعدات أم النظر إليهم على أنهم فئات مستضعفة.

فالمجتمعات المضيفة تمثِّل دوراً مهماً لا يُستهان به في مساعدة اللاجئين السوريين بعد أن اتخذت الحكومة اللبنانية قرارها في عدم إقامة مخيمات للاجئين السوريين على أراضيها. وتتخذ المساعدات أشكالاً عدة. فعلى سبيل المثال، يستضيف الأفراد المضيفون اللاجئين مباشرة في بيوتهم، وفي مثل هذه الحالات يكون المضيفون إما من أفراد عائلة اللاجئين أو من معارفهم بل قد يكونون غرباء تماماً عنهم. وهناك من الأفراد الذين فرَّغوا بيوتاً لإسكان اللاجئين دون أي أجرة، وهناك من أصحاب البيوت من خفَّض رسوم الاستئجار أو قبل التأخيرات في السداد، وقدم أفراد آخرون أموالاً بسيطة كقروض للاجئين لتغطية المصروفات اليومية، كما قدم غيرهم للاجئين غرباء عنهم الأثاث والملابس والعمالة وكميات كبيرة من المال.

هذه الطريقة العفوية التي استقبلت بها المجتمعات المضيفة اللاجئين وقدمت لهم المساعدات تذكرنا بما حدث في المجتمع الألباني المضيف خلال الأزمة الأقل طولاً في كوسوفو عام ١٩٩٩، وهذه التجربة ما يجب إدخاله إلى الاستراتيجيات التنموية بعيدة الأمد. وينبغي أن لا ننظر إلى المجتمعات المضيفة على أنها مجرد فئة مستضعفة بحاجة للمساعدة بل يجب أن ندرك أيضاً أنَّها تمثل فاعلين ممكِّنين مفيدين لهم القدرة على توليد المبادرات المجتمعية المتماسكة. وسيتطلب ذلك تغييراً في منظور المجتمع المضيف فيجب عليه أن ينظر بطريقة أكثر دقة إلى قدراته الذاتية جنباً إلى جنب مع نقاط ضعفه.

كيف تعمل المجتمعات المضيفة؟

معظم المساعدات التي حصل عليها اللاجئون السوريون من المجتمع المضيف في لبنان جاءت من خلال التبادلات والتعاملات الشخصية. ومع دعم الإيواء الذي يقدمه الأفراد للغرباء عنهم من منطلق التعاطف الإنساني، ليس من الضروري أن تقتصر مساعدة اللبنانيين على أفراد الأسر السورية أو معارفهم، بل تمثل الصلات الوثيقة النسبة الأكبر من الدعم المقدم. وليس من الممكن تحديد أي اتجاهات عامة بشأن من يقدم الدعم. فاللبنانيون رجالاً ونساءً غنيهم وفقيرهم، أسرهم وأفرادهم جميعاً يساهمون في تقديم المساعدات. وبالطبع، لا بد من ملاحظة أنَّ هناك أفراداً ممن يستفيدون من الأوضاع باستغلال استضعاف اللاجئين فيرفعون عليهم أجرة البيوت أو يُشغِّلونهم بأجور زهيدة.

وبالمقابل، هناك أيضاً ثمة اقتصاد جزئي يتشكَّل على مستويات محلية من خلال بيع اللاجئين لقسائم الحصص الغذائية أو المساعدات الطبية التي يحصلون عليها من أجل تأمين أجور السكن أو النقد اللازم لتوفير الحاجات الأخرى. ووصفت بعض الأمهات ممن يعشن في الخيم في أرض خارج بلدة حلة أوضاعهن قائلات إنَّهن كنَّ يبعن الحفاضات التي يستلمنها كمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لدفع أجرة استئجار الأرض. وتحدثت امرأة أخرى عن أنها تقدم الطعام الفائض الذي تستلمه من القسائم الغذائية من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين جيرانها امتناناً لمساعدتهم لها في بناء حمام وفي تقديمهم لها بعض المال. ويلجأ آخرون إلى سداد ما عليهم من ديون لدى المتاجر على أساس أسبوعي. ويلاحظ بوضوح أيضاً نظام تغيير الوظائف بين العمل المهرة والمعلمين. وهذه التعاملات صغيرة النطاق بين اللاجئين ومضيفيهم مفيدة في مسايرة بعضهم بعضاً وتؤكد أيضاً على أهمية التجارة "الحرة" الكريمة للاجئين وعلى أهمية دور المجتمع المضيف في توفير المساعدات بقبول اللاجئين في الحياة الاقتصادية غير الرسمية في المجتمع المحلي.

نساء سوريات يطبخن معاً في مسجد حُوّل إلى مضافة للاجئين في عرسال، شمال لبنان. 2012

ثانياً، ليس من الضروري أن يتوقع اللبنانيون المستضيفون للعائلات السورية أي شيء مقابل دعمهم الذي يقدموه. بل بالفعل، يترفَّع كثير من اللبنانيين عن قبول أي مقابل للدعم الذي يقدمونه معتبرين عملهم ذلك واجباً إنسانياً تجاه اللاجئين. ومع ذلك، يظهر أنَّ هناك نوعاً من اقتصاد الهدايا يظهر مع توقع كثير من اللبنانيين الذين يقدمون المساعدة حصولهم على شيء في المقابل من السوريين في يوم ما في المستقبل، وهناك تفهم متبادل بين الجانبين أن ذلك سوف يحدث من مبدأ أنَّ الحياة إنما هي دين وسداد. وبالنسبة للاجئين السوريين، كثير منهم يشعر بعزة النفس التي تدفعه إلى بذل ما يتسلّمه من مساعدات للتعبير عن الامتنان للآخرين على مساعدتهم له. ونتيجة لذلك، يُنشئ السوريون الأفراد دون إرادة منهم عبئ دين أو التزام يستغرق سداده سنوات وسنوات.

وثالثاً، هناك عدد كبير من شبكات المساعدات التي نشأت بين النساء. فكثير من أسر اللاجئين يغيب عنها الرجال وإذا كان فيها رجال فمعظمهم معاقون وغير قادرين على العمل، وغالباً ما تقدم اللبنانيات المساعدة لتلك الأسر. ومع أنَّه يندر تولي النساء للوظائف في الحكومة ضمن البلدية في شمال لبنان، غالباً ما تكون النساء صاحبات للبيوت أو مسؤولات عن شؤون منازلهن أو أرامل أو لهن أزواج يعملون في دول الخليج العربي. وغالباً ما تعمد تلك النساء إلى تأجير مكان في خارج البيت أو في التسوية عند القدرة على ذلك.

يبيّن الدعم الذي يقدمه المجتمع المضيف في عكار وجود مجتمع تسوده روح الإنسانية والفهم الأخلاقي تجاه رفاه اللاجئين، ويبين ذلك أيضاً التوجه الاستباقي للبنانيين ويشير إلى الروابط القومية التي تجمع المجتمعَين (مع أنَّ تلك الروابط قد لا تقوم بين الفئات المختلفة دينياً).

تقديم مساعدة إلى المجتمعات المضيفة

لقد فتح المضيفون اللبنانيون بيوتهم أمام اللاجئين السوريين خارج إطار المساعدات الرمية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للاجئين. ومنذ البدء، كان المجتمع اللبناني "المضيف" يُنظَر إليه على أنه يمثل جماعة مستضعفة مع أنه استُثني لدرجة كبيرة من عملية التخطيط الموجهة بالطوارئ المعنية باللاجئين. وحالياً، يُنظر إلى تلك المجتمعات ليس على أنها مستضعفة فحسب بل على أنها جزء لا يتجزأ من المنهج "الإنمائي" بعيد الأمد الذي يُنظر إليه على أنَّه الطريق الأمثل نحو التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين المطوَّلة. وتتضمن خطة الاستجابة الإقليمية السادسة لعام ٢٠١٤ أن يقدِّم الفاعلون الإنسانيون والإنمائيون الدعم المجتمعات المحلية والسلطات بنشاطات تمس عدة مجالات

مثل الماء والإصحاح واللُّحمة الاجتماعية والصحة والتوظيف.[١] وتوضح هذه المبادرات المقصودة الوعي بأهمية الفاعلين المحليين الذين يمثلون دور العناصر الفاعلة الاجتماعية في دعم اللاجئين فضلاً عن ضرورة عدم إقصائهم.

هناك خطط مثل البرنامج الرائد المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية لدعم المجتمعات المضيفة اللبنانية، وما زالت تلك الخطط تؤطر المجتمعات المضيفة على أنها "مستضعفة" لا على أنها "ممكَّنَة". ومع ذلك، هناك أمثلة على الخطط التي تتوجه نحو إدامة الدعم وتضمينه في المجتمعات المضيفة. وقد ساعدت إحدى المنظمات غير الحكومية البولندية في ترميم ملحق لأحد البيوت اللبنانية المضيفة بحيث يصبح قابلاً لإضافة عائلة للاجئين وذلك ببناء حمام ومطبخ ومدخنة ونوافذ وأبواب فيه. والمهم في الأمر أنَّ هذه المنظمة غير الحكومية تعاملت مع صاحبة البناء وليس مع اللاجئين. وهناك أيضاً منظمات غير حكومية محلية (مثل شبكة عكار للتنمية) تنفذ مشروعات مع البلدية ومشروعات تمكين المرأة التي ترمي بناء قدرات المجتمع المحلي.

سابقة يمكن الاستفادة منها؟

إبّان أزمة لاجئي كوسوفو عام ١٩٩٩، هُجِّر قرابة نصف مليون لاجئ إلى ألبانيا، لكنَّ تلك الأزمة كان لها أثر في تحويل مسار المجتمع المدني في ألبانيا وتعزيز الروابط بعيدة الأمد بين الألبانيين والكوسوفيين. فكان لترحاب الالبانيين للاجئين وعرضهم السكن والغذاء والتعليم والخدمات الاستشارية لأكثر من ٧٠٪ من اللاجئين أثر في توليد الثقة بين الفئتين السكانيتين بل أثر ذلك أيضاً تأثيراً كبيراً على المجتمع المدني والحكومات المحلية. ومنح ذلك الألبان حساً بالتمكين استمر إلى ما بعد الأزمة.

وفي حالة لاجئي كوسوفو، مثلت المنظمات غير الحكومية الألبانية دوراً حاسماً في تحديد الأسر المضيفة وساعدت على الربط بينهم وبرامج مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وأقامت السلطات المحلية دور الإيواء الجماعية. وعززت هذه الجهود التعاونية من الثقة والتواصل بين مختلف شرائح المجتمع وساهمت مباشرة في رفع مستوى اللحمة الاجتماعية وتعزيز القدرات المحلية.

فالمسألة الرئيسية التي تظهر من دور المجتمعات المضيفة في لبنان هي ما إذا كان الجمع الحالي للاستجابات المحلية والوطنية والدولية للأزمة سوف يُلهم برامج بناء القدرات على المستوى المحلي. وفي حين أنَّ التأسيس على المساعدات التي يقدمها المجتمع المضيف قد لا يخلو من المشكلات نظراً إلى طبيعتها المؤقتة غير الدائمة، لا يمكن الاستهانة بقدرات المجتمع المضيف في تعزيز اللحمة المجتمعية المستقبلية والمشاركة المدنية. ما ينبغي فعله هو تغيير طريقة النظر إلى المجتمع المضيف نفسه بحيث يُنظر إليه على أنه يتمتع بالقدرات على تحقيق ذلك ولو كان مستضعفاً.

هيلين ماكريث *hmackreath@gmail.com* **مساعدة بحث في الجامعة الأمريكية في بيروت** *www.aub.edu.lb*

١. خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية 2014، لمحة عامة استراتيجية، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syria-rrp6-full-report.pdf

نشطاء اللاجئين في لبنان يسعون إلى مزيد من المشاركة في جهود الإغاثة

فرانسيس توبهام سمولوود

هناك طاقم من اللاجئين السوريين المثقفين من الطبقة الوسطى ممن كرّسوا جهودهم في تحسين ظروف السوريين في بلادهم وفي لبنان وهم يبنون بذلك مجتمعاً مدنياً في المنفى، لكنَّهم يواجهون عوائق في تعزيز حضورهم وتحسين مستوى فعاليتهم.

هناك من بين اللاجئين السوريين فئة لا يُستهان بها من مثقفي الطبقة الوسطى وممن تركوا التعليم واتخذوا من لبنان مكاناً لعيشهم وهم ملتزمون في تقديم المساعدة للاجئين المحتاجين وفي المساهمة في إعادة بناء سوريا. ومع ذلك، يمكن تعزيز طاقاتهم لتحقيق آثار أكبر.

"لا يمكنك أن تفعل لسوريا شيئاً كثيراً وأنت في الخارج". هذا ما يقوله أحد نشطاء اللاجئين الذين التقيت بهم في بيروت. وكان البعض يشارك في عدد من المبادرات لدعم أبناء بلده السوريين في بلدهم وفي لبنان تضمنت على سبيل المثال: جمع الغذاء والمواد غير الغذائية وتوزيعها

وشبكات المتبرعين من الأشخاص والمتطوعين وتحسين ظروف المخيمات ومساعدة العائلات السورية في دفع أجور سكنها. وركّز غيرهم طاقاتهم على النشاطات الثقافية والتعليمية كتقديم الدروس الفنية والموسيقية لأطفال اللاجئين أو تصوير الافلام الوثائقية عن حياة النخبة المثقفة من السوريين في لبنان. وكان كثير منهم يعملون على مشروعات يأملون أن يزرعوا من خلالها بذور المجتمع المدني السوري الديموقراطي المزدهر، فأقاموا ورشات العمل حول المواطنة الحقّة والتفاوض.

وكانت معظم تلك المبادرات تأسست منذ وصول اللاجئين إلى لبنان. وجلّ تلك النشاطات كانت تتعلق بالشؤون ضيقة النطاق على مستوى القاعدة الشعبية وكان العمل بها من خلال شبكات الأصدقاء والمعارف ضمن بنية تنظيمية رسمية بسيطة مع أنَّ بعضها تستفيد أيضاً من العلاقات القائمة مع المنظمات غير الحكومية الدولية أو اللبنانية المعروفة للحصول على التمويل والتَّوجيه والإرشاد.

ورغم أهمية العمل الذي يؤدونه بالموارد الشحيحة للغاية، هناك عوائق تقف أمام استطاعة هذه المبادرات التي يقودها السوريون في إنجاز قدراتهم. فأولاً، يقول اللاجئون السوريون إنَّ منظماتهم غير مسموح لها في التسجيل رسمياً كمنظمات غير حكومية أو فتح الحسابات المصرفية وهذا ما يقيّد قدراتهم في تأمين التمويل. ومع أنَّ بعضهم يتحايل على هذا العائق من خلال المشاركة مع المنظمات غير الحكومية اللبنانية أو بالتسجيل بأسماء ناشطين لبنانيين متعاونين، فهذا يؤدي إلى التخلي عن بعض السيطرة المالية والإدارية لمصلحة الشريك اللبناني ويصاحب ذلك تخلٍّ عن نسبة من الدخل.

وتتضمن العوائق التي تواجه العمل مع المنظمات غير الحكومية المعروفة والمهنية التمييز المُدرَك ضد السوريين والشروط الكبيرة غير المعقولة المفروضة من قبيل المهارات اللغوية والمؤهلات العلمية والخبرات، وكل ذلك يحث اللاجئين على بناء مبادراتهم بأنفسهم.

يضاف إلى ذلك أيضاً الحساسيات السياسية التي تعيق نشاطات اللاجئين. فقد أوضح أحد النشطاء الذين يعيشون في بيروت ويعملون بها أنَّ الدولة اللبنانية التي انتحت سياسة النأي بنفسها عما يحدث في سوريا "لا تجد حرجاً في عملك هنا ما عَزفتَ عن التدخل بما يحدث في سوريا." وحتى بالنسبة للمشاركين في أعمال الإغاثة داخل لبنان فقد أكدوا مراراً وتكراراً على أنَّهم يبذلون قصارى جهدهم في فصل النواحي الإنسانية عن الجوانب السياسية.

الإحباط من الاستجابة المعمَّمة

مع أنَّ اللاجئين أدركوا وجود عمل جيد ينصب في مصلحتهم، كان هناك انتقاد شبه عام حول مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمات غير الحكومية الكبرى. وقد تكون مسألتا التبذير والفساد أكثر أهمية من درجة دقتها ما زرع انعدام الثقة وتوقع المستقبل المرير في العلاقات بين هذه المنظمات والمبادرات المحلية.

وشكى كثير من اللاجئين المشاركين في أعمال الإغاثة من عدم إعطاء السوريين الفرص والدعم اللازم لتمكين السوريين من المساهمة بفعالية. "إذا لم تُشرك هذه المنظمات غير الحكومية السوريين في مشروعاتهم فلن تسير الأمور على ما يرام أبداً. نحن من يعرف ماذا يحدث لأنَّنا نعمل في المدرسة من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً ثم نجلس بعدها مع الأطفال لساعات في كل مرة. نحن سوريون وتفهم وضعهم". هذا ما قاله متطوع يعمل مع مجموعة غير رسمية في تعليم الأطفال اللاجئين في سهل البقاع. وعبَّر عن إحساس الإحباط العميق هذا متطوع ناشط آخر تحدث عن غياب الدعم الدولي لحركة المجتمع المدني السوري الوليدة قائلاً: "هذه المنظمات الصغيرة إنما هي خبرة ديموقراطية حقيقية بدأ الشباب السوري بامتلاكها." "لكنَّ السؤال: أين الدعم؟"

أما من وجهة نظر المنظمات الدولية غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بحكم دورها التخطيطي والتنسيقي بين المنظمات والهيئات، فهي ترى وجود عوائق عدة لا شك فيها تقف أمام توفير الدعم الذي يتطلع إليه هؤلاء اللاجئون. وهناك بعض المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية التي تتسلم الآن الدعم الدولي خاصة تلك التي تأسست منذ مدة أطول من غيرها أو تلك التي فيها مشاركة لبنانية. ومع ذلك، يبدو فعلاً أنَّ كثيراً من هذه المنظمات الدولية لم تتمكن من أن تترجم على أرض الواقع التزامها الرسمي في الأخذ بآراء اللاجئين في برامجها.

فرانسيس توبهام سمولوود *ftophamsmallwood@gmail.com*
كانت لوقت قريب مرشحة لنيل درجة ماجستير العلوم في جامعة أمستردام. هذه المقالة مبنية على بحث أعدتها الباحثة في لبنان ما بين شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2014 ضمن رسالتها الجامعية.

استراتيجيات التكيُّف بين السوريين المستوطنين ذاتياً في لبنان

كاثرين ثورلايفسون

مرت ثلاثة أعوام على النِّزاع وما زال السوريون المهجَّرون في لبنان يعانون من تناقض بي نظرة الحكومة ونظرة اللبنانيين من وجودهم في لبنان. ومن وجهة نظر المجتمع الإنساني الدولي، يصعِّب غياب المخيمات الرسمية في لبنان من سبل ضمان حماية اللاجئين وتنسيق المساعدات والإغاثة. لكنَّ اللاجئين أنفسهم يقولون إنَّهم يفضلون العيش خارج المخيمات حيث تُتاح لهم فرص أفضل للتأثير على وضعهم.

وللبنان تجربة في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، وأثَّرت هذه التجربة على الممارسات والسياسات المتبعة إزاء السوريين المهجَّرين. ولذلك رفضت السلطات اللبنانية إقامة المخيمات خوفاً من أن يعيد التاريخ نفسه. فتأسيس الجماعات الفلسطينية المسلَّحة في المخيمات كان من أسباب اندلاع الحرب الأهلية التي امتدت بين عامي١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، وتخشى السلطات اللبنانية من أنَّ تأسيس أي مخيمات جديدة قد يزيد من احتمالية بقاء السوريين وتشكيلهم لبؤر المقاومة للسوريين في المنفى.

وهناك أكثر من ٤٠٠ مكان أشبه بالمخيمات غير الرسمية مسجلة في شتى أنحاء لبنان لإيواء اللاجئين السوريين. وفي قرية ببنين، حيث يعيش ٤٠ ألف شخص في شمالي منطقة عكار الفقيرة، هناك مخيمات غير رسمية وتجمعات للخيم البلاستيكية البسيطة المبنية مباشرة على الأرض دون ماء ولا كهرباء أو إصحاح. وقد بدأت هذه المخيمات تظهر في عدة أماكن. وفي العادة، يصل السوريون من المناطق الريفية والحضرية فقراءَ من منطقة حمص خاوين الوفاض ومعرضين لصدمة نفسية وينتهي الحال بهم إلى الانتقال إلى أمكان مؤقتة للإيواء في المتاجر والكراجات وغرف التخزين والأروقة بل حتى في المسالخ.

وكان كثير من السوريين اللاجئين يعيشون في بلدهم بالقرب من الأقرباء. وبعد فرارهم إلى لبنان، تمزقت أواصر الأسر ما أسهم في فقدان الدعم الاجتماعي أو إضعافه. وأقام بعض السوريين علاقات اجتماعية مع أفراد من غير أقربائهم كالأسر المضيفة أو اللاجئين الآخرين ومضوا قدماً في تطبيق فئات القرابة عليهم كالأم والأب والأخت والأخ للتأكيد على التزاماتهم وأدوارهم المرتبطة بالأسرة القريبة.

وفي حين انتشرت ممارسات الضيافة المحلية إزاء اللاجئين السوريين في لبنان، استُخدِم السوريون ككبش الفداء عند مناقشة قضايا اختلال الأمن الاقتصادي والسياسي. وتتمثل استراتيجية التكيف ذات الأثر الأكبر التي يستخدمها اللاجئون السوريون في التوظيف في سوق العمالة غير الماهرة في مجال الزراعة والإنشاءات والمشروعات الصغيرة. وقبل الأزمة، اعتاد العمال المهاجرون السوريون على قبول أجور أقل من أجور اللبنانيين نظراً لانخفاض تكاليف المعيشة النسبية في سوريا. ويتنافس الآن اللاجئون مع اللبنانيين على أجور أقل مما كانوا يقبلون به في السابق فهم يتلقون المساعدات إضافة إلى الأجور، ويمثل ذلك استراتيجية للعيش لا يحظى بها الفقراء اللبنانيون. وتعتقد الأغلبية الساحقة من اللبنانيين١ أنَّ السوريين ينتزعون الوظائف من اللبنانيين وأنَّهم يعملون على تخفيض مستويات الأجور.٢

يذكر اللاجئون حوادث تتعلق لتعرضهم للعنف الجسدي. وحاول بعض السوريين تغيير لكنتهم أو أي من السمات المميزة لهم لتجنب المضايقة والتحرش. ومثال ذلك سلمى التي هربت من إدلب مع زوجها وأطفالها الخمسة، فتقول: "فررنا إلى هنا لكنني لا أشعر بأمان. نأمل أن نعود إلى ديارنا قريباً."

كاثرين ثورلايفسون *cathrine@thorleifsson.com* زميلة في دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة أوسلو، قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية. */www.sv.uio.no/sai/english*

١. البيانات من مسح وطني بلغ عدد أفراد عينتها البحثية 900 شخص.

٢. كريستوفر م، وثورلايفسون ك، وتيلتنس آ (2013)، استضافة ذات وجهين متناقضين، واستراتيجيات التكيف والاستجابات المحلية للاجئين السوريين في لبنان، مؤسسة فافو للدراسات الدولية التطبيقية
(Ambivalent Hospitality. Coping Strategies and Local Responses to Syrian Refugees in Lebanon)
www.fafo.no/pub/rapp/20338/20338.pdf

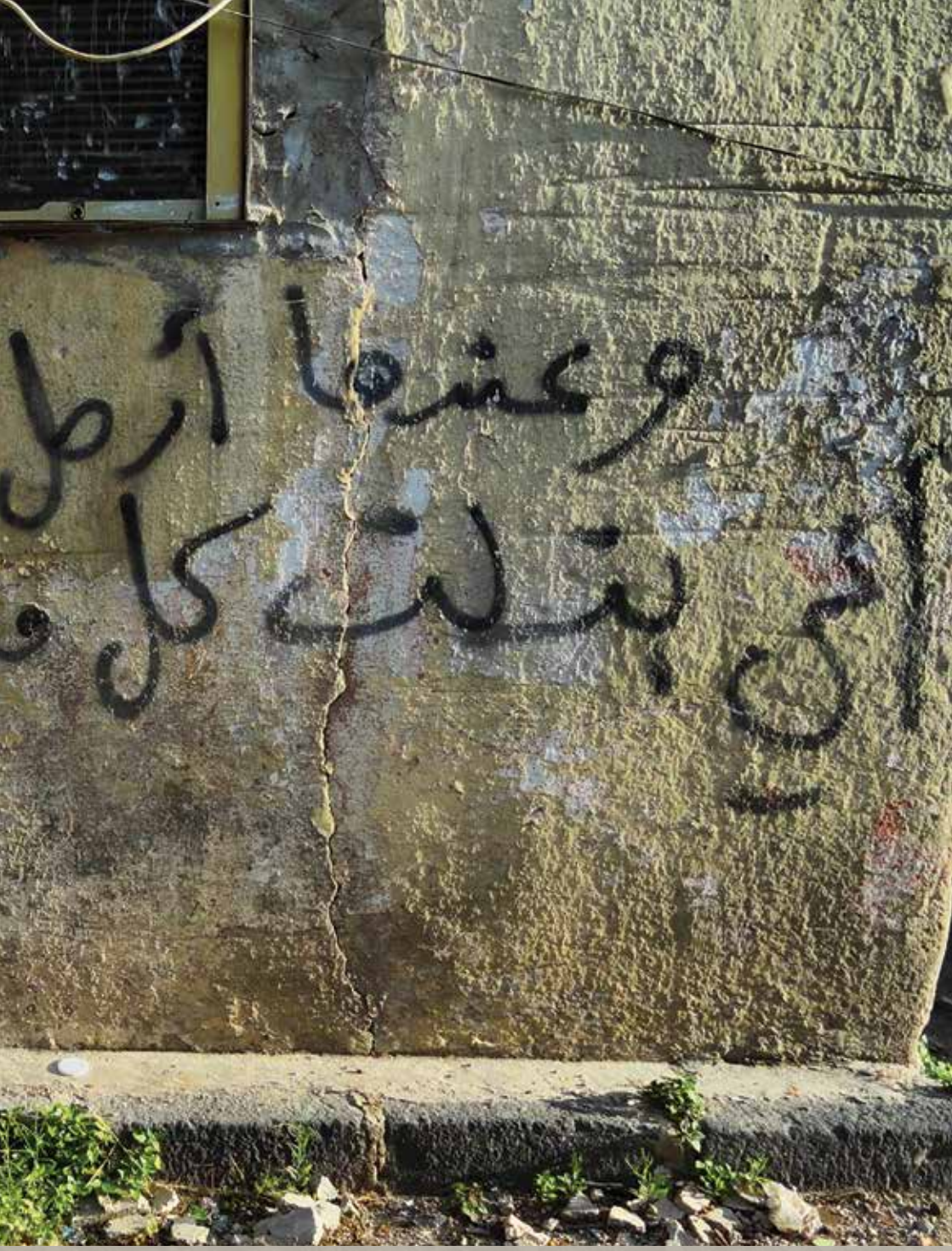

عبارة حائطية في حمص، سوريا: "وعندما

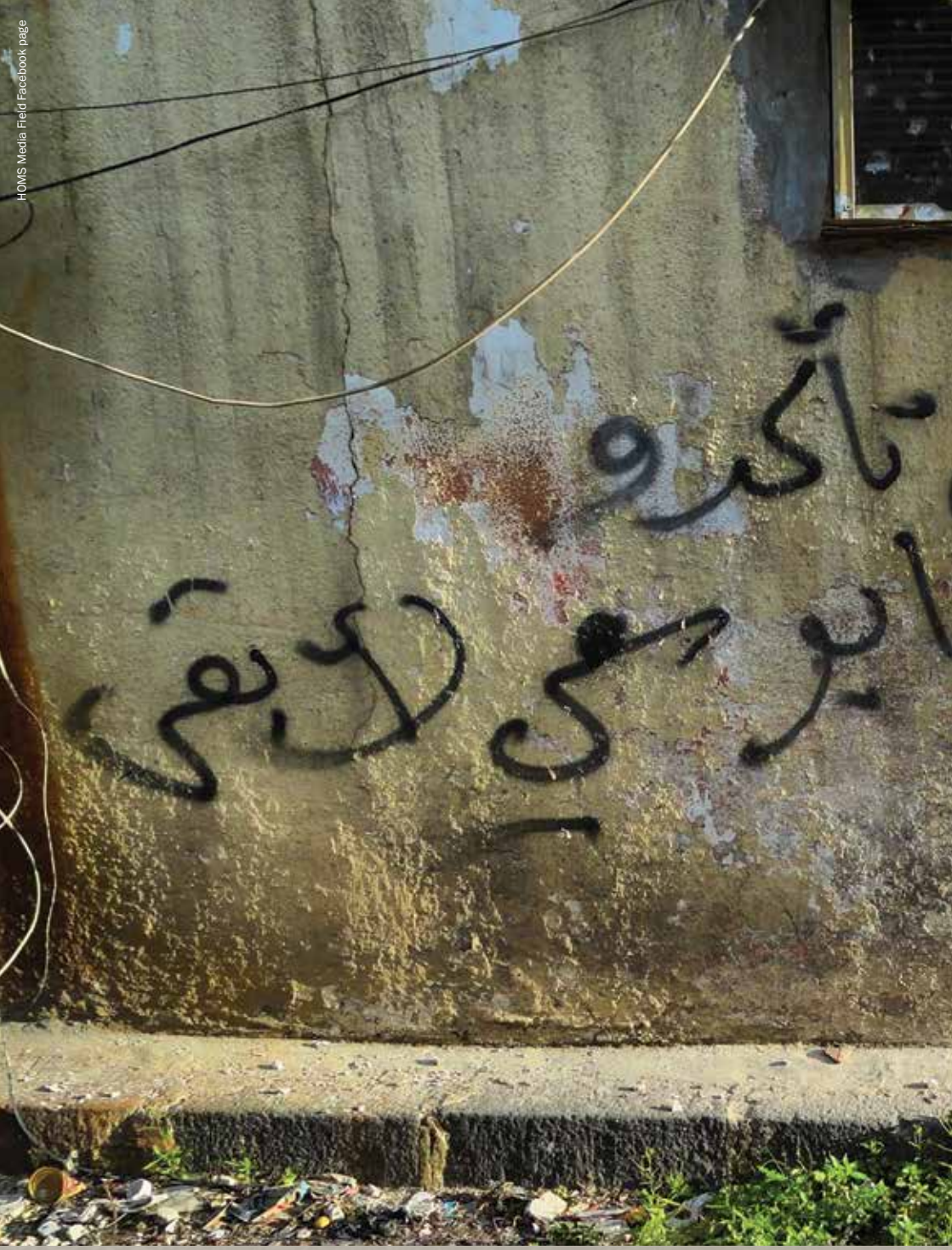

أرحل تأكدوا أنَّي بذلت كل ما بوسعي لأبقى"

لاجئ بحكم ارتباطاته

بلانش تاكس

كثير من السوريين حتى عند عدم انتقائهم على أساس فردي يستوفون معايير اللاجئين على أساس أنهم معرضون لخطر الاضطهاد بسبب تصور ارتباطهم على العموم بأحد أطراف النِّزاع.

ما قد يبدو أنَّه عنف عام أو لا يستثني أحداً في سوريا إنما هو في واقع الحال يستهدف فئات معينة بحد ذاتها على أساس الرأي السياسي، أو بمعنى آخر، على فرض دعم تلك الفئات المتصور لأحد أطراف النِّزاع. ولا يمكن اعتبار هذا العنف على أنه عشوائي إلا من ناحية أنه لا يفرق بين الأهداف العسكرية والمدنيين والعناصر المدنية. وبناء على هذه النتائج، تَعدُّ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين السوريين عرضة لخطر الاضطهاد بسبب اتهامهم بتبني رأي سياسي ما ويُبنى هذا الاتهام على حسب الجهة التي تفرض أو فرضت سيطرتها على الحي أو القرية أو المدينة التي اعتاد الأشخاص المعنيين على العيش فيها أو حسب انتماءاتهم الدينية المرتبطة أو المتصور ارتباطها بأحد أطراف النِّزاع[1].

فعلى سبيل المثال، أصدرت محكمة استئناف اللجوء في بلجيكا قراراً مؤخراً ردَّت فيه قرار محكمة البداية التي قضت بعدم منح امرأة سورية من مدينة سقبا في ريف دمشق إلا صفة الحماية الثانوية. وبدلاً من ذلك، اعتُرف بالمرأة على أنها لاجئة بناء على نتائج توصلت إليها المحكَمة مفادها أنَّ مدينة سقبا تخضع لسيطرة قوى المعارضة المسلحة وأنَّ جميع المقيمين فيها كان يُنظَر إليهم على أنَّهم داعمين لتلك الجماعات المسلحة، الأمر الذي جعل المدينة عرضة لاعتداءات مستمرة ومتكررة من القوات الحكومية بما في ذلك القصف الجوي والاعتداءات بالأسلحة الكيميائية.

وعليه، يختلف فهم "من" يجب أن يُعدَّ من "المعارضة" أو من "أتباع النظام" في سوريا باختلاف تفسيرات الأطراف في النزاع لذلك. وتشير تقارير البعثة الدولية المستقلة للاستقصاء[2] ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة إلى معلومات مستفيضة وموثقة حول تعرض الأشخاص الذين يعارضون الحكومة أو يُتصور أنَّهم يعارضون الحكومة إلى الاعتقال التعسفي وسلب الحرية مع منع التواصل مع العالم الخارجي والتعذيب والإعدام خارج إطار القضاء دون السماح للشخص بالدفاع عن نفسه. وبالمثل، وثَّقت التقارير أنَّ هناك مدنيين يدعمون الحكومة أو يُتصوَّر أنهم يدعمون الحكومة وعلى ضوء ذلك تعرضوا لعدد متنوع من انتهاكات حقوق الإنسان على يد جماعات المعارضة المسلحة رغم أنَّ ذلك لم يكن على النطاق ذاته كما في الحالة السابقة. والأكثر من ذلك أن على ما يبدو هناك ما يتجاوز استهداف المعارضين المعروفين ذلك أنَّ الرأي السياسي المعارض قد يُنسب أيضاً إلى الارتباط بمجموعة من الأشخاص، ويتضمن ذلك على سبيل المثال أفراد الأسرة.

بل على نحو أوسع نطاقاً، يتضمن ذلك أحياء برمتها وقرى ومدناً ممن تعرضت للاستهداف **بسبب الارتباط**. وهكذا، شنَّت القوى الحكومية والموالية للحكومة حملات عسكرية على مناطق بأكملها ممن كان مقاتلو المعارضة المسلحة موجودين فيها أو إذا كانت تلك المناطق شهدت مظاهرات مناوئة للحكومة. وغالباً ما صاحب تلك الحملات إعدامات ميدانية للرجال والنساء والأطفال والاعتقالات الجماعية والسلب والنهب وتدمير الممتلكات. وعلى نحو متزايد، مع سقوط مناطق كاملة تحت سيطرة قوات المعارضة المسلَّحة، فقد دأبت الحكومة السورية، وفقاً للتقارير المتواترة، على إخضاع تلك المواقع إلى القصف المدفعي الكثيف والغارات الجوية وغالباً باستخدام أسلحة غير دقيقة الهدف مثل "البراميل المتفجرة" والذخائر العنقودية. وكذلك فُرِضَ على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة تحت حصارات خانقة. أما القناصة المرابطين في مواقعهم عند المعابر فتشير التقارير إلى أنَّهم استهدفوا كل من يسعى إلى مغادرة المناطق المحاصرة أو الدخول إليها دون إذن من حواجز السيطرة الحكومية. وتشير التقارير أيضاً أنَّ الأشخاص الذين يغادرون المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة يجدون أنفسهم في خطر الاعتقال أو الاحتجاز والإساءة لا لشيء إلا على أساس أصلهم وفقاً لما تشير إليه بطاقاتهم الشخصية.

وبالمثل، تشير التقارير إلى أنَّ الجماعات المسلحة كثيراً ما تعد المناطق التي تسيطر الحكومة عليها على أنها مناطق موالية للحكومة فتستهدف تلك المناطق بسكانها عشوائياً بقذائف الهاون غير دقيقة الهدف والصواريخ ونيران بنادق القناصة والمتفجرات الارتجالية والحملات العسكرية وقطع الكهرباء والماء والغذاء والمساعدات الطبية عنها. وغالباً ما يُفسّر مصطلح "موالي للحكومة" تفسيراً فضفاضاً ليتضمن المناطق التي فيها منشآت حكومية عسكرية أو أفراد عسكريون حكوميون ويقيم فيها سكان يُنظر إليهم على أنهم موالون

للحكومة ومؤيدون لها وكل ذلك على أساس التركيبة الدينية للسكان أو الارتباط المتصوَّر لهؤلاء السكان بالحكومة علماً أنَّ ذلك الارتباط لا يُبنى تصوره إلى على مجرد الوجود المادي للمدنيين في الأحياء أو القرى أو المدن الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.

ويُبنى هذا التصور حول المعارضة ضد "الجانب الآخر" أو الموالاة له على أساس لا يتعدى وجود المدنيين المادي أو تأصلهم في الأحياء أو القرى الخاضعة حالياً أو سابقاً لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة أو الحكومة نفسها. وهذا ما يجعل المدنيين في مثل هذه المناطق معرضين لخطر الاضطهاد بسبب تصور ارتباطهم بالمعارضة أو تصور موالاتهم للحكومة. وحقيقة الأمر أنَّ خطر تعرضهم للأذى أمر في منتهى الجدية ولا يمكن إغفاله لمجرد عدم تعرضهم للاستهداف أو الأذى فردياً.

وهذا يجعل الشخص الذي تعتقله الحكومة وتعذبه أو الواقع تحت خطر تلك المعاملة للمشاركة في مظاهرة مناوئة للحكومة أو الشخص المختطف أو المعرض لخطر الإعدام على يد جماعة من المعارضة المسلحة على أساس التصور بأنه/بأنها يدعم/تدعم الحكومة، يستوفي معايير اللجوء المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٥١ وينبغي بذلك منحه صفة اللجوء. ومع كل ذلك، يُلاحَظ أنَّه لا يوجد إقرار كاف بأنَّ الفرد يمكنه أن يستوفي شروط اللاجئ دون الحاجة بأن يُنتقى انتقاءً على أساس فردي بل لمجرد أنه يتعرض للاضطهاد على أساس ارتباطه أو تصور ارتباطه بجهة ما. ولو فهمنا تفاعلات الأزمة في سوريا لخلصنا إلى أنَّ اللاجئ منها لا يفر لمجرد الخوف من العنف العام في البلاد.

هذا الأمر مهم للسوريين في كثير من بلدان اللجوء، فليست الحقوق الممنوحة للاجئ في كثير من بلدان اللجوء بموجب الأشكال الثانوية أو التكميلية للحماية نفسها الممنوحة بموجب صفة اللاجئ. وعلى وجه الخصوص، لا يحق للسوريين الممنوحين الشكل الثانوي أو التكميلي للحماية في بعض البلدان حق لم الشمل الأسري. ولا يمنع الانفصال الأسري المطوَّل الأسر عن إعادة بدء حياتهم من جديد فحسب بل يسهم ذلك في اتخاذ قرارات انفصال بعض أفراد الأسرة عن بعض للشروع في رحلات خطرة براً أو أخطر من ذلك في البحر. أما بالنسبة للفرد السوري، ستختلف حياته كلياً بمجرد منحه صفة اللجوء أو حتى أي شكل آخر من أشكال الحماية.

بلانش تاكس *tax@unhcr.org* تعمل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين *www.unhcr.org*

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتبة فقط ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، اعتبارات الحماية الدولية بخصوص الأشخاص الفارين من الجمهورية العربية السورية، التحديث الثاني، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013، ص. 8
(UNHCR International Protection Considerations with regard to people fleeing the Syrian Arab Republic)
www.refworld.org/docid/5265184f4.html

٢. www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx

تحديات التنقل المعيقة للحماية

ميليسا فيليبس وكاثرين ستاروب

من السهل القول إنَّه على الأشخاص الفارين من سوريا أن يبقوا في المخيمات أو في المدن المحيطة لكنَّ الأشخاص يتنقلون لأسباب عدة ويجب على البرامج والخدمات التأقلم لتوفير المساعدة لأولئك الأشخاص.

تزداد درجة التَّهجير من الأزمة السورية تعقيداً باتساع رقعة الأزمة الجغرافية وطبيعتها المطوَّلة. فقد خرج بعض السوريين من ديارهم مكرهين إلى الدول المجاورة وهي لبنان والاردن والعراق وتركيا في حين اختار آخرون الفرار إلى مصر وليبيا وما وراءهما بل هناك من السوريين من يتنقل بطرق غير شرعية إلى أوروبا. وفي بداية الأمر، كان الناس غالباً ما يريدون البحث عن مكان آمن يؤويهم وأسرهم إلى أن تسنح لهم الفرصة بالعودة إلى الديار. ومع مرور ثلاثة أعوام على النِّزاع، أصبحت نوايا الناس وخططهم تتغير وأصبحوا يُجبَرون على إعادة النظر فما يكتنفه المستقبل لهم. وهناك البعض ممن يتنقلون أيضاً ما يزيد من تعقيدات السمات الرئيسية للتهجير السوري، وبذلك تتعقد أيضاً مسألة توفير المساعدات الإنسانية.

تركيا

مع أنَّ تركيا حققت أشواطاً إيجابية في السنوات الماضية في تحسين الظروف والترتيبات التشريعية للتعامل مع اللاجئين

مخيم أديامان للاجئين، تركيا 2013

وطالبي اللجوء فيها، فقد ارتفعت أعداد اللاجئين ارتفاعاً ملحوظاً. وبما أنَّ تركيا تتخذ موقعاً جغرافياً في مقدمة "خط التحصين لأوروبا" وتجاور في الوقت نفسه دولاً تعيش حالة النزاع كسوريا، فقد بذلت الحكومة التركية جهوداً في استيعاب اللاجئين مع أنَّ تلك الجهود لا تضاهي الاهتمام المبذول في نقاش الاندماج المحلي والظروف المحيطة باللاجئين الحضريين على وجه الخصوص.

ويُقدر العدد غير الرسمي للاجئين السوريين في تركيا بمن فيهم غير المسجلين ما يقارب مليون شخص مع أنَّ الأرقام الرسمية تشير إلى وجود ٧٥٠ ألف لاجئ مسجل. ومن ناحية المنظمات الدولية، فتتركز في الأطراف الجنوبية من تركيا قرب الحدود مع سوريا. وتمكنت من خلال التعاون مع الحكومة التركية من تقديم الحماية للأشخاص في المخيمات وفي المدن المحيطة بها. ومع ذلك، هناك توجه متزايد من الناس المتنقلين: أولاً إلى المناطق الحضرية في تركيا في البداية بحثاً عن العمل وثانياً نحو الاتحاد الأوروبي براً أو بحراً.

أما الأرقام غير الرسمية حسب الفاعلين على أرض الواقع فتشير إلى قرابة ١٠٠ ألف سوري يعيشون في مدينة اسطنبول في مساكن غير آمنة وفي وظائف غير رسمية. وهناك غيرهم ممن يذهبون إلى اسطنبول يومياً أو أسبوعياً للعمل ثم العودة إلى الأماكن المسجلين فيها. وهناك أعداد غير معروفة من السوريين يسافرون إلى أقصى الشمال بعيداً عن انتباه المنظمات الدولية والمناصرين الدوليين سعياً منهم إلى عبور الحدود البرية بين تركيا وبلغاريا. وكان هناك أيضاً زيادة بنسبة ٦٠٠٪ في معدلات اكتشاف ما يُسمى بحالات العبور "غير المشروعة" في بلغاريا عام ٢٠١٣ معظمهم من السوريين مقارنة بالمعدلات المماثلة في السنة السابقة.[1] ويمكن عزو هذا الارتفاع الكبير جزئياً إلى ازدياد طرق الرقابة والمنع على الحدود اليونانية-التركية خاصة بعد أن أطلقت اليونان عملية أسبيدا (الدرع) عام ٢٠١٢. وكما الحال في أماكن أخرى، بدلاً من توقف الموجات غير المشروعة، يتغير طريقها ووجهتها ولذلك ارتفعت أعداد الأشخاص الذين حاولوا الوصول إلى اليونان عن طريق البحر.

ومع ذلك، كان هناك تأخير كبير في الوصول إلى السوريين والتفاعل مع تنقلاتهم. ومن الثغرات غياب فاعلي الحماية في شمال تركيا وغياب الرقابة على الحركات العابرة للحدود السورية-التركية وارتفاع الأعباء على مقدمي الخدمات بسبب حاجات اللاجئين. إلا أنَّه بدون وجود صورة أو فهم واضحين حول أنماط الحركة واتجاهاتها، بما في ذلك أنماط اتخاذ القرارات والنوايا، لا يمكن أن نأمل في أن تستجيب الخدمات المستقبلية للواقع الذي يعيشهم اللاجئون السوريون.

ليبيا

ليبيا بحد ذاتها بلد تشهد مرحلة انتقالية سياسية منذ الثورة في ٢٠١١. وكانت الهجرة إلى ليبيا من الأمور الحساسة للغاية إبَّان حكم النظام السابق الذي كان يربط بينها وبين الهوية والجنسية. ثم أصبح الأمر أكثر تعقيداً بسبب التصرفات الأجنبية لدول مثل إيطاليا ما نتج عنه اعتراض وإعادة طالبي اللجوء والمهاجرين الذين ركبوا القوارب في البحر المتوسط آملين الوصول إلى أوروبا. وليبيا ليست دولة عضو في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ولم تبرم أي اتفاق رسمي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وهذا ما يترك مجالاً ضيقاً للنقاش حول حماية اللاجئين.

وكما الحال في تركيا، تُعد ليبيا دولة مقصد ودولة انتقالية للسوريين الفارين من الأزمة. وفي أوائل مارس/آذار ٢٠١٤، كان هناك ما يقارب ١٨ ألف سوري مسجلين في ليبيا، ويُعتقد بوجود أعداد أكبر من ذلك ممن يعيشون في المدن دون أن يكونوا مسجلين. وكان المجلس الدانماركي للاجئين يعمل هناك من خلال برنامج الهجرة المختلطة مع المُهجَّرين أثناء تنقلهم. ومن أهم ما يقوم عليه ذلك العمل إدراك أنّ بعض اللاجئين وطالبي اللجوء وليس كلهم سوف يسعون إلى الانتقال إلى أماكن أخرى في غياب احتمالات الاندماج المحلي أو إعادة التوطين. فعلى سبيل المثال، واجه المجلس الدانماركي لاجئين سوريين ممن سافروا جواً إلى مصر ثم سافروا براً عبر الحدود إلى ليبيا بهدف صريح هو تأمين مكان على قارب متجه لأوروبا.[٢] كما عاش آخرون وعملوا في طرابلس لسنوات لكنهم اكتشفوا أنَّ ضعف البيئة الأمنية وظروف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم تدفعهم إلى النظر في خيارات أخرى بما فيها التنقل من جديد.

أما عدسات النظر إلى الهجرة المختلطة التي تعتبر أنَّ "الفئات" المختلفة من الناس يتنقلون في موجات مختلطة ما يؤدي إلى تغيير صفاتهن فقد أثبتت أنها نقطة بداية مهمة عند توفير المساعدات للفئات المستضعفة في ليبيا.[٣]

وأصبح الوضع أكثر خطورة نظراً لأهمية موقع ليبيا الجغرافي الذي يجعلها بلد عبور إلى أوروبا علماً أنَّ السوريين هم المجموعة الثانية حجماً المغادرة ليبيا على القوارب باتجاه أوروبا. ويبني المجلس الدانماركي للاجئين برامجه في ليبيا على أساس البحوث التي يجريها مع المستفيدين [٤] لأنه من الضروري بناء الدعم على أساس المعرفة بالواقع والتحليل والبحوث اللازمة للوقوف على الطبيعة سريعة التغير للعوامل الدينامية لكل من مجتمعي اللاجئين والمضيفين وصولاً إلى كيفية اتخاذ القرار فيهما. وعلى أساس هذه البحث، استنبط المجلس الدانماركي للاجئين لطرق العمل اللازمة للوصول إلى بيوت الأشخاص ومركز الاستقبال وشبكة الحاشدين المجتمعيين الذين يقدمون المساعدات بما في ذلك رصد الحماية والإبلاغ عن الموضوعات العاجلة وتنبيه المجلس الدانماركي للاجئين فوراً بحالات الاستضعاف في المواقع الحساسة التي تمثل تحدياً خاصاً.

المضمونات

كيف يمكن للفاعلين توفير الحماية للأشخاص كثيري التنقل في بيئة متسارعة التغير؟ وما الطرق التي يمكنهم من خلالها توفير تلك الحماية؟ للإجابة على هذه السؤال، لا بد من الاهتمام بالوصول إلى الأشخاص خاصة من خلال المجتمعات المضيفة ولا بد من العمل أيضاً مع جمعيات مجتمع اللاجئين وأماكن العبادة الخاصة بهم.

ولا بد من أن تعي السلطات أنها تمثل دوراً حساساً للغاية في مواقع العبور والبلدان المضيفة وبلدان المقاصد من ناحية الدور الرئيسي لتلك السلطات في ضمان حماية حقوق الأشخاصالمهجَّرين. كما أثبتت الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والسلطات والمنظمات الدولية في مجال التدريب نجاحها في ليبيا. فعلى سبيل المثال، استجابت المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية إلى طلب من دائرة مكافحة الهجرة غير المشروعة في وزارة الداخلية (وهي الدائرة المسؤولة عن الإدارة اليومية لمراكز الاحتجاز) لتدريبها على قانون اللجوء والإرشادات التوجيهية للاحتجاز والممارسات المثلى في الرعاية الصحية والنظافة الشخصية. وعُقدَت حتى الآن سلسلة من الجلسات التدريبية في طرابلس وما حولها بالتركيز على مديري المراكز والحراس. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المنظمات المحلية غير الحكومية تدريباً حول بدائل الاحتجاز من خلال تحالف الاحتجاز الدولي. ويُؤمَل أن يقود ذلك إلى إنشاء نظام يمكّن الجماعات المستضعفة كالنساء والأطفال من الخروج من

الاحتجاز ويحسّن آليات الإحالة إلى حين اتباع سياسة أكثر شمولية وإصلاح تشريعي في مجالي اللجوء والهجرة.

ويمثل غياب البرامج النوعية لرصد الحدود في بلدان مثل ليبيا وتركيا ثغرة كبيرة لا بد من التصدي لها لتوفير البيانات المتعلقة بالأشخاص المتنقلين، ويمكن إتمام ذلك من خلال إجراء البحوث على قضايا الحماية أثناء مسار الهجرة. وبما أنَّ الاتجاه العام يفترض أنَّ توفير الخدمات في المناطق الحضرية سوف تجذب الأشخاص أو تشجعهم على الانتقال إلى هناك، ما زال هناك ندرة في الخدمات الممولة في المناطق الحضرية لمساعدة الأشخاص. والعمل مع جماعات المجتمع المدني ضروري جداً في هذه الحالة لأنها تمتلك القدرة على توفير الدعم لمدة أطول كما أنَّها قادرة على المشاركة مع الحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة لضمان الدعم العام لمجتمعات اللاجئين. وأخيراً، علينا جميعاً أنَّ نعيد النظر مراراً وتكراراً في الافتراضات التي بُنيَت عليها مساعدتنا تجاه اللاجئين السوريين وضمان استجابة المساعدات لحاجات السكان الأكثر انتقالاً.

ميليسا فيليبس *addis.pm@regionalmms.org* **مديرة مشروعات الهجرة المختلطة في الأمانة العامة الإقليمية للهجرة المختلطة** *www.regionalmms.org* **وعملت سابقاً مسؤولة رئيسية للبرامج في المجلس الدانمركي للاجئين في ليبيا. وكاثرين ستاروب** *kathrine.starup@drc.dk* **مستشارة في مجال السياسات العالمية والحماية لدى المجلس الدانمركي للاجئين.** *www.drc.dk*

١. فرونتكس (2013)، مجلة FRAN ربع السنوية، لعدد 3، يوليو/تموز-سبتمبر/آب
Frontex (2013) FRAN Quarterly, Q3, July-September
http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/FRAN_Q3_2013.pdf
٢. انظر: الأمانة العامة للهجرة المختلطة الإقليمية (2014)، التوجه نحو الغرب: التوجهات المعاصرة للهجرة المختلطة من القرن الأفريقي إلى ليبيا وأوروبا
(Going West: contemporary mixed migration trends from the Horn of Africa to Libya & Europe)
http://tinyurl.com/RMMS-Going-West-2014
٣. انظر أيضاً كومين، ج (2014)، تحدي الهجرة المختلطة عبر البحر، نشرة الهجرة القسرية العدد 45. www.fmreview.org/ar/crisis/kumin
٤. انظر المجلس الدانماركي للاجئين 2014، "نحن نخاطر بحياتنا لكسب لقمة العيش": نتائج دراسة أعدها المجلس الدانمركي للاجئين حول الهجرة المختلطة في ليبيا
("We risk our lives for our daily bread": findings of the Danish Refugee Council study on mixed migration in Libya")
http://tinyurl.com/DRC-Mixed-Migrants-Libya-2014

واجب وعبء على الأردن

صالح الكيلاني

من المهم للأردن أن يحمي هويته الوطنية وأن يحافظ على التزاماته الثقافية من جهة ومواجهة التزاماته الإنسانية من جهة أخرى.

تعيش في الأردن جاليات عربية تزيد على ٤٠٪ من عدد السكان في الأردن منهم مليونا فلسطيني و١,٣ مليون سوري و٢٩٠٠٠ عراقي. وليتمكن الأردن من حماية هويته الوطنية في ظل هذه الظروف ونتيجة تعقيدات الوضع في المنطقة على العموم، لم ينضم الأردن إلى اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

والنصوص القانونية الأردنية حول شؤون اللاجئين معرّفة في مذكرة التفاهم المنعقدة بين الأردن ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عام ١٩٩٨ وتعديلاتها في أبريل/نيسان ٢٠١٤. وتتضمن المذكرة تعريف الاتفاقية "للاجئ" وتقبل بمبدأ عدم الإعادة القسرية وإعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث. ومع ذلك، لا يتيح القانون الاندماج المحلي كحل فالمادة ٢١ من الدستور تمنح صفة اللجوء للاجئين السياسيين مع أن ذلك محصور على حالات استثنائية للغاية ولا يُتاح هذا الحل لمعظم اللاجئين الموجودين. وهناك قانون يُصاغ حالياً ويخضع للنقاش في الأردن مع أنه قد يُؤجَّل لأسباب سياسية وأمنية إلى ما بعد انتهاء الأزمة السورية.

وحالياً، يعترف الأردن بأي شخص يعبر الحدود من سوريا على أنَّه لاجئ ما لم يمثّل خطراً أمنياً محتملاً أو ما دام لم يعبر الحدود بطريقة غير مشروعة. وعلى طول الشريط الحدودي بين الأردن وسوريا الذي يمتد ٣٧٨ كيلومتراً، هناك ٢٥ نقطة عبور رسمية إضافة إلى ٢٣ نقطة عبور تُفتح حسب تطورات الأوضاع. وفي نقاط العبور، هناك مواقع مؤقتة للتجمع حيث تُجرى عمليتا التصنيف وفرز الأولويات. وتُمنح الأولوية إلى المصابين والمرضى ثم إلى الأطفال خاصة منهم غير المصحوبين ببالغين أو القاصرين المنفصلين عن ذويهم ثم كبار السن وأخيراً مجمل الفئات البالغة. ويمثل الأطفال ٤١٪ من اللاجئين الوافدين فيما تمثل النساء ٣٠٪ ومن ثم الرجال ٢٩٪. وهناك حالياً خمسة مخيمات في الأردن وواحد آخر تحت التخطيط. ومع ذلك، تعيش الغالبية العظمى

آلاف من البيوت مسبَّقة الصنع مُنشأة في مخيم الزعتري للاجئين استعداداً لفصل الشتاء. 2012

من طالبي اللجوء السوريين واللاجئين الهاربين من النِّزاع خارج المخيمات ما يفرض أعباء على المجتمعات المحلية والمضيفة.

العبء المالي

يواجه الأردن تحديات في موازنة حقوق الإنسان مع الأمن الوطني في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني أنَّ التكاليف التي تحملها الأردن إزاء كل لاجئ سوري بلغت ٣٥٠٠ دولار أمريكي في السنة الواحدة[1] وأنَّ التكلفة المباشرة حالياً هي ١,٢ مليار دولار أمريكي يتوقع ارتفاعها إلى ٤,٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٦.[2] يضاف إلى ذلك أنَّ الأردن أصلاً يواجه أزمة مائية كبيرة ويحتاج تجنيد مزيد من عناصر القوات المسلَّحة لكنه يفتقر إلى التمويلات الكافية، ولذلك السبب جاءت خطة اللدونة الوطنية ضمن الجهود الرامية إلى حماية البنية التحتية الأردنية.

وقرر الأردن عدم إبعاد أي سوري إلى سوريا بعد وصوله إلى البلاد. لكنَّ هناك سوريين ممن عادوا إلى بلادهم كالتجار أو الراغبين بالعودة للمشاركة بالقتال هناك في حين قال بعضهم الآخر إنهم يفضلون الموت في سوريا على الحياة في المخيم. وقد كان ارتفاع تكاليف الحياة وهطول الثلوج في الشتاء من العوامل النابذة لكثير من السوريين. وهناك آخرون يصدقون ما تقوله الحكومة السورية من أنَّها تسيطر على ٧٠٪ من البلاد ما جعلهم يقررون العودة. وفي حالة العودة الطوعية، ينبغي للأفراد توقيع خطاب بحضور مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين يقرون به أنَّ عودتهم كانت بمحض إرادتهم. ثم يُرتَّب للعودة من خلال المعابر الرسمية وغير الرسمية.

ويدعم الأردن خيار إعادة التوطين في بلد ثالثة لكنَّ الحكومة ترفض مناقشة الموضوع أمام وسائل الإعلام خوفاً من أن يدفع ذلك السوريين إلى القدوم إلى الأردن "كبوابة" عبور إلى بلدان أخرى وحتى هذا الخيار لا يمكن اعتباره حلاً كافياً لمحدودية الأعداد المقبولة من اللاجئين في إطار إعادة التوطين في بلد ثالثة.

إعادة الاستقرار في سوريا هو الحل الأمثل.

لم تغفل وزارة الداخلية عن الطلب إلى المجتمع الدولي أن لا ينسى الأردن. فالأردن يمثل دوراً كبيراً في السيطرة على الإقليم والمحافظة على الأمان والسلامة فيه. وهو يساعد في احتواء آثار النِّزاع ومن هنا حماية المصالح الاقتصادية لكثير من الدول الغربية.

ومع أنَّ الأردن ليس عضواً في اتفاقية عام ١٩٥١، يشير تاريخ تعامل البلاد مع اللاجئين والمهاجرين إلى احترام الكرامة الإنسانية وتقديم العون الإنساني إلى درجة لا تقل –إن لم تكن أكبر - مما تقدمه البلدان الأخرى الأعضاء في الاتفاقية. أما العقبة الأساسية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين فلا تتمثل في غياب القانون بل في امتناع الدول عن احترام الاتفاقيات والإعلانات التي قبلوا بها بمحض إرادتهم.

د. صالح الكيلاني *Saleh.al.kilani@MOI.gov.jo* منسق شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية الأردنية. *www.moi.gov.jo*

١. http://tinyurl.com/Jordan-EcoSocCouncil باللغة العربية فقط
٢. http://www.mop.gov.jo/arabic/ /

نَحوَ صناعة برامج يقودها المستفيدون في الأردن

سنيد مكغراث

رغم التركيز الإنساني الواضح في معالجة شواغل الحماية للمهجَّرين السوريين في الأردن، كان تأثير المستفيدين إلى هذا اليوم محدوداً في كثير من برامج الحماية على شكل استجابة الحماية.

من أمثلة إخفاق استجابة الحماية في إشراك المستفيدين إشراكاً كافياً تركيز الفاعلين الإنسانيين على ظاهرة زواج الأطفال ضمن المهجَّرين السوريين علماً أنَّ الأدلة المتاحة تشير إلى أنَّ زواج الأطفال لم ترتفع معدلاته نتيجة للتَّهجير[1]، ومع ذلك، أدى تركيز وسائل الإعلام على هذه الظاهرة إلى التأثير على الجهات الفاعلة في مجال الحماية الإنسانية المستجيبة للأزمة كما أثر على الجهات الدولية المانحة.

وفي حين أنَّه من الأمور المسلم بها عالمياً أنَّ زواج الأطفال له آثار مدمرة على رفاه القاصرين والقاصرات المزوَّجين، ما زال كثير من السوريين يعتقدون أنَّ هذه الممارسة الشائعة مقبولة لضمان مستقبل آمن للإناث من أطفالهم على وجه الخصوص. ومع أنَّ رفع الوعي حول موضوعات من قبيل زواج الأطفال مهم بحد ذاته، يبقى على الهيئات الإنسانية أن تضمن بناء استجابة الحماية المباشرة على أساس أولويات المجتمع المحلي وعلى فهم الحاجات الملحة والسياق والثقافة التي تتسم بها الفئات السكانية واحترام الهيئات الإنسانية لذلك.

وعند استشارة اللاجئات السوريات، قلن إنَّ تدخلات الحماية التي يرغبن فيها أكثر من أي شيء آخر تمثلت في برامج محو الأمية. فقد شعرت تلك النسوة بأنَّ التمتع بالثقة والقدرة على قراءة لافتات المحلات التجارية وعقود الإيجار ووثائق التعريف الشخصية المتعلقة بأوضاعهن في الأردن كانت المساعدة الحمائية التي تصورن أنها ذات أكبر قيمة لهن.

سنيد مكغراث sineadmarymcgrath@gmail.com
مدير البرامج في اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة في الأردن
www.icmc.net

الآراء الواردة في هذه المثالة تعكس آراء الكاتب ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة.

١. العنف القائمة على الجندر وحماية الأطفال ضمن اللاجئين السوريين في الأردن مع التركيز على الزواج المبكر، تقييم مشترك بين الهيئات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (Gender-based Violence and Child Protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on Early Marriage)

ماذا لو قبلت إسرائيل اللاجئين والنَّازحين السوريين في مرتفعات الجولان؟

كريستال بلوتنر

هل يمكن لإعادة فتح معابر مرتفعات الجولان أمام السوريين المهجَّرين بالأزمة أن تكون خياراً مفيداً لكل من الفارين من الأزمة السورية والعلاقات الإسرائيلية مع جارتها الشمالية-الشرقية ؟

مع دخول الأزمة السورية عامها الرابع، تبقى إسرائيل الجارة الوحيدة لسوريا التي لم تقبل بعد النازحين واللاجئين السوريين الفارين من النزاع المسلح.

وفي هذا الإطار، يزداد ارتفاع أصوات منظمات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية المنادية بفتح إسرائيل لحدودها الشرقية لأسباب إنسانية. ومع أنَّ فئات من الإسرائيليين وأعضاء في الحكومة الإسرائيلية يضعون إسرائيل أمام التزامها الأخلاقي بمساعدة اللاجئين السوريين، تفضل الحكومة انتهاج منحى توزيع المساعدات الإنسانية في مخيمات اللاجئين خاصة في الأردن نظراً لأنَّ علاقات إسرائيل مع دول الجوار الأخرى المستقبلة للاجئين السوريين تتراوح بين متوترة ومعدومة. وفي حين ترحب إسرائيل بتقديم المساعدة، فقد ذكرت عدة مرات أنها تقف موقف الحياد من الحرب السورية، ومع ذلك فهي قادرة على تقديم المساعدة المباشرة بعدة طرق.

في أوائل عام ٢٠١٢، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنّها في صدد الإعداد لاستقبال اللاجئين السوريين في مرتفعات الجولان ترقباً للسقوط الوشيك لنظام الأسد. لكنَّ وزير الدفاع الإسرائيلي صرح بعد ستة أشهر أنَّ إسرائيل سوف توقف أي لاجئ يحاول عبور الحدود إلى مرتفعات الجولان. وهكذا بإثارة المخاوف الأمنية الشديدة، اتَّخذت إسرائيل تدابير سريعة وشاملة لإعادة تحصين سورها البالغ ارتفاعه ثمانية أمتار وطوله ٩٠ كيلومتراً على طول خط إطلاق النار بين الجولان المحتلة وسوريا الذي ترصده قوة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأشارت القوات العسكرية الإسرائيلية أيضاً إلى أنَّها سوف تزرع حقل ألغام جديد على طول الحدود مع سوريا بسبب عدم انفجار الألغام السابقة خلال مظاهرات عام ٢٠١١.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنَّ أي خطط كانت موجودة في عام ٢٠١١ للسماح بدخول المهجَّرين السوريين إلى مرتفعات الجولان كان من المحتمل إلغاؤها بتطبيق تدابير أخرى اتخذتها إسرائيل تقتضي بالتأكيد على حقها في الجولان على ضوء النِّزاع في سوريا، مع أنَّ ذلك الأمر مثيل للجدل. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٤،سُرِّبت تعليقات لمجلس الوزراء الإسرائيلي في أحد اجتماعاته الأمنية حول تطبيق استراتيجية للاستفادة من ضعف الصورة العامة لسوريا حالياً عن طريق الضغط على المجتمع الدولي في الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولات السورية المحتلة. وفي الشهر ذاته، أقرَّت الحكومة الإسرائيلية خططاً للشروع باستثمار بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي في بناء ٧٥٠ مزرعة جديدة للمستوطنين في مرتفعات الجولان. وبهذا، توضّح إسرائيل أنَّها لن تقبل دخول المهجَّرين السوريين إلى الجولان بل إنَّها أيضاً تنوي دون رجعة الاحتفاظ على سيطرتها على تلك المرتفعات.

ومع ذلك، هناك أعداد صغيرة من السوريين تعبر الحدود ليس كلاجئين بل كمرضى يسعون للرعاية الطبية. وكانت القوات العسكرية الإسرائيلية تعالج السوريين الذين يصلون إلى سور خط الهدنة طلباً للمساعدة الطبية في مستشفى ميداني في مرتفعات الجولان. وتشير التقارير إلى أنَّ ذلك المستشفى يعالج ما معدله ١٠٠ سوري في الشهر وأنَّ المرضى الذين يعانون من ظروف صعبة يُحوَّلون إلى مستشفيات داخل إسرائيل.

وبينما يُثمَّن العلاج الطبي الذي تقدمه إسرائيل، ينبغي ملاحظة أنَّ المرضى السوريين يُرحَّلون إلى سوريا بعد تلقيهم العلاج. وفي عام ٢٠١١، أعلن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شمول وضع اللاجئ لكل سوري يهرب من البلاد نتيجة النِّزاع ومع ذلك ما زالت إسرائيل تخالف مبدأ عدم الإعادة القسرية بهذا الخصوص. من جهة أخرى، تبذل منظمة أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل جهودها في كسب التأييد للسماح بتقدم المرضى السوريين بطلبات اللجوء بعد تلقي العلاج الطبي بدلاً من إعادتهم قسراً إلى منطقة الحرب.

لكنَّ السلطات الإسرائيلية تقول إنَّ المرضى السوريين يرغبون في العودة إلى ديارهم ما يجعل إعادتهم عودة طوعية. أما منظمات حقوق الإنسان فتقول إنَّ السوريين الجرحى الذين يتلقون العلاج في إسرائيل لا يُبلَغون أبداً عن إمكانية التقدم بطلب للجوء في إسرائيل. والأمر الثاني أنَّ الحكومة تدعي أنَّ السوريين لن يكونوا مستعدين لطلب اللجوء في إسرائيل حتى لو كان ذلك ممكناً لأنَّ ذلك يعرضهم للوصم بالعار الإجتماعي في بلدهم. إلاَّ أنَّ المقابلات المتعددة التي أُجريت مع السوريين الذين يتلقون العلاج الطبي في إسرائيل بيّنت أنَّهم سوف يقبلون دون شك اللجوء في إسرائيل إذا ما أتيح لهم ذلك.

لاجئون ونازحون للمرة الثانية

مع أنَّ التهديدات الأمنية على المدن الإسرائيلية من حزب الله والقاعدة مسوّغ لرفض قبول الفارين من النِّزاع في سوريا، يلغي الرفض أيضاً إمكانية السماح للاجئين الفلسطينيين في سوريا من دخول إسرائيل. فهناك في سوريا عشرات الألوف من الفلسطينيين الذين لجؤوا إليها إبَّان حرب ١٩٤٨ وهم الآن يُهجَّرون من جديد بسبب الحرب في سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، قُبل آلاف من الفلسطينيين كلاجئين في الجولان السورية عام ١٩٤٨ ثم ما لبثوا أن هُجِّروا خلال حرب ١٩٦٧ ويواجهون التَّهجير مرة ثالثة من مخيمات اللاجئين في سوريا.

وتفتح هذه القضية جرحاً قديماً في الجولان السورية المحتلة التي أُخضعت إلى السيطرة الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ثم أُلحقت رسمياً بإسرائيل عام ١٩٨١ رغم رفض المجتمع الدولي لذلك على أنَّه أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي. ومن بين ١٣٠ ألف مُهجَّر سوري أصلي من الجولان، تُقدَّر الأعداد الإجمالية لهم بمن فيهم ذرية هؤلاء ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف شخص. وهذه الفئة السكانية تقطن بصورة رئيسية في المناطق الحضرية في سوريا الأكثر تأثراً بالنِّزاع المسلَّح. ويواجهون الآن، كمثل كثير من الفلسطينيين التَّهجير المكرر.

وهناك أمر آخر يتعلق بصفة اللجوء، فهناك اعتراف دولي بأنَّ الجولان جزء من الأراضي السورية ومن هنا يجب اعتبار أي سوري يعبر خط الهدنة إلى تلك المنطقة على أنه نازح من الناحية الفنية وليس لاجئ من منطلق أنَّه لا يعبر بذلك حدوداً دولية. وهذا ما ينشأ عنه أحجية لإسرائيل. فإذا أكدت على سيادتها على الجولان، وجب عليها أن تمنح السوريين العابرين إلى الجولان الحقوق والحماية وفقاً لقانون اللجوء. أما إذا قبلنا أنَّ الجولان أرض سورية فهذا يعني أن تتخلى إسرائيل عن أي مسؤولية تجاه هؤلاء السوريين الذين يصبحون بالتعريف نازحين داخلياً، وهذا ما يفتح الباب لمنظمات المساعدات الدولية لمساعدة النازحين في بيئة آمنة في الوقت نفسه الذي يخفف ذلك الضغوط المتزايدة على البلدان المستضيفة الأخرى.

ومن الجدير ذكره أنَّ مرتفعات الجولان التي يبلغ مساحتها ١٢٠٠ كيلومتر مربع تؤوي ٤٠ ألف قاطن فيها. وهذه الفئة السكانية تتوزع بالتساوي بين العرب السوريين والمستوطنين اليهود. ونظراً لضآلة الكثافة السكانية ووفرة الموارد الطبيعية فيها، هناك مقدار كاف من الأرض (تسيطر عليها إسرائيل) التي يمكن أن تستوعب عدداً لا يستهان به من النازحين السوريين. وكان السكان الأصليون السوريون في الجولان قد عبَّروا بصراحة عن دعمهم لاستضافة أقاربهم وجيرانهم القادمين من ما وراء خط الهدنة وفي حالة رغب النازحون العودة إلى المناطق الحضرية في سوريا فور انحسار الأزمة، فلن يلحق النازحين الفارين إلى الجولان العار الذي سيوصمون به فيما لو طلبوا اللجوء في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، لن تكون عملية الانتقال من الناحية الثقافية صعبة بالنسبة للنازحين السوريين الداخلين إلى الجولان نظراً للبيئة الترحيبية التي تحيط بهم من جانب السوريين الآخرين.

المضي قدماً

ما تراه الحافز الذي يمكن أن يدفع إسرائيل إلى قبول السوريين كنازحين أو لاجئين خاصة في ضوء تزايد المخاوف حول الأمن القومي الإسرائيلي؟ فإذا ما تقبلت هؤلاء المهجَّرين فبمقدورها استخدام ذلك كاستراتيجية لعقد اتفاق سلام مع السوريين في المستقبل وربما يسهم ذلك أيضاً في تأسيس استقرار مستدام في المنطقة نظراً لدور سوريا في الجغرافية السياسية للشرق الأوسط. فبعد دهر من الانخراط في النزاعات التي أدت إلى موجات اللجوء إلى الدول المجاورة، لإسرائيل اليوم فرصة في مد يد الصداقة باستضافة الفارين من الحرب الوحشية.

فبعد أربعين عاماً من الهدوء النسبي في الجولان، تمثل المنطقة الآن دوراً استراتيجياً في كل من النِّزاع في سوريا وعلاقات إسرائيل مع سوريا. ومن النتائج الثلاث المحتملة للنزاع في سوريا (بقاء الأسد في السلطة أو سيطرة الجيش الحر/ المعارضة على الحكم أو سيطرة الجماعات الإسلامية) صرح كل من نظام الأسد والجماعات المسلحة علناً أنَّهم ينوون استعادة الجولان المحتلة بعد الانتهاء من النِّزاع في سوريا. وبالمقابل، خلال مقابلة في مارس/آذار ٢٠١٤، أصدر قائد من قادة المعارضة كمال اللبواني بياناً جدلياً يؤكد أنَّ قوى المعارضة إن استولت على السلطة في سوريا فسوف تكون راغبة في التفاوض مع إسرائيل حول قضية الجولان وصولاً إلى اتفاق سلام مع إسرائيل.

وأيٌّ كانت نهاية النِّزاع في سوريا، سوف يكون له تبعات على الجولان السوري المحتل. وبقبول اللاجئين والنازحين السوريين، سيُتاح لإسرائيل المجال لتمهيد الطريق أمام تحسين العلاقات مع جارتها المتعثرة لكن المؤثرة في الوقت نفسه.

كريستال بلوتنر *cjplotner@gmail.com* **باحثة في المناصرة القانونية، المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان** *http://Golan-marsad.org*

الجندر والتجنيد والحماية والحرب في سوريا

روشيل دايفيز وآبي تايلور وإيما ميرفي

المكابدات التي تجشّمها الرجال ممن بقوا في سوريا والعوائق التي واجهها غيرهم ممن يختارون الفرار من القتال في البلاد تكشف عن وجود حاجة لإعادة تعريف المفهومات التقليدية للاستضعاف وإعادة النظر في الرجال المدنيين وحاجاتهم كجزء من الحل لا كجزء من المشكلة.

أتاح وقف إطلاق النَّار الإنساني في حمص في سوريا في فبراير/شباط ٢٠١٤ إخلاء السكان المدنيين المحاصرين هناك منذ مدة طويلة ممن عانوا على نحو متزايد من نقص من الغذاء والرعاية الصحية والمؤَن منذ أواخر ٢٠١٣. وفي حين سُمح للنِّساء والأطفال وكبار السن مغادرة الحي، احتُجز أكثر من ٥٠٠ من الرجال من أعمار مختلفة ما بين ١٥ إلى ٥٥ عاماً في المدينة لاستجوابهم ولإخضاعهم للتمحيص الأمني.

وما يؤكد عليه الوضع في حمص حقيقة ينطبق على النِّزاع في سوريا على نطاق أوسع. ومعنى ذلك أنَّ الرجال من الفئات العمرية المذكورة وعلى الأخص منهم الشباب يُنظر إليهم بحكم الذكورية بعين الريبة على أنَّهم من المقاتلين. وتعني هذه الخاصية الديموغرافية أنَّه حتى لو لم يكن بحوزة الرجل أي سلاح كان وحتى لو أنَّه لم يكن مشاركاً في القتال أصلاً، فسيبقى في دائرة الشك من أنَّه على الأقل سيكون راغباً في القتال. فيُنظر إليه بذلك على أنَّه إما معارض أو خطر على النظام أو حركات المعارضة أو الحكومات في البلدان المستضيفة. فلن يُنظر إليه على أنَّه مجرد مدني محايد على غرار ما يُنظر إليه النساء والأطفال.[1]

التجنيد الإلزامي والقتال داخل سوريا

داخل المناطق التي يسيطرعليها النِّظام، يواجه الرجال بغض النَّظر عن معتقداتهم أو آرائهم السياسية مشكلة التجنيد الإلزامي في الجيش. هناك عدة قواعد محدودة يُعفى لأجلها الذكر من بعض أنواع الخدمة العسكرية منها أن يكون وحيداً لوالديه أو لأحدهما أو إذا كان يعاني من مشكلة صحية حرجة. ويمكن أيضاً للذكور الحصول على إعفاء من الخدمة العسكرية إذا ما دفع مبلغاً مالياً كان يبلغ ٧٥٠٠ دولار أمريكي إلى أن رفعته الحكومة إلى ١٥ آلف دولار أمريكي عام ٢٠١٣. ويمكن لمن يدرس في الجامعة أن يؤجل التحاقه في الخدمة العسكرية وكذلك الأمر إذا كان يعمل لدى جهة حكومية أو يعيش مغترباً خارج البلاد وعليه في أي من تلك الأحوال أن يتقدم بطلب رسمي سنوي للتأجيل ويحق له أن يؤجل الخدمة ما لا يزيد على خمس سنوات. لكنَّ النِّزاع جعل الحكومة تستدعي للخدمة العسكرية حتى الذكور الذين أنهوا الخدمة من قبل إلى عمر ٤٢ عاماً.

ونظراً لتقلبات السياسات السورية وتطبيقها الاعتباطي، يعبّر كثير من الرجال السوريين عن خوفهم وترددهم بشأن البقاء في سوريا أو استكشاف النظام بصورة قانونية فيها. وقد فرَّت أعداد كبيرة من الرجال في سن الخدمة العسكرية من التجنيد الإلزامي والخدمة بعد ظهور الجيش السوري الحر في أواخر يوليو/تموز ٢٠١١ وارتفاع شدة الحملة الضارية للنظام في جميع أنحاء البلاد. وقال كثير من الأشخاص إنَّ نقطة التَّحول كانت عندما قرع ضابط باب المنزل بإشعار بالتجنيد لإبنه أو أخيه البالغ من العمر ١٨ عاماً.

ونظراً لوفاة كثير من أفراد الأسرة، يصبح بعض الرجال أرباب أسرهم وهذا ما يتطلب وجودهم لتوفير الإعالة لبقية أفراد الأسرة وهو الشيء الذي لن يتمكنوا من فعله إذا كانوا مقاتلين فعليين أو محتملين في سوريا. وهناك آخرون من الذين خضعوا للمقابلات من طلاب الجامعات الذين تعرضوا للمضايقات المتكررة أو ممن دمَّر بيوتهم النظام ما منعهم من الاستمرار في الدراسة في الجامعة الأمر الذي بدروه يعني إنهاء إعفائهم من الخدمة العسكرية الإلزامية. وقال هؤلاء الشباب إنَّهم فرُّوا لأنهم لم يكونوا راغبين بالانضمام إلى الجيش الوطني أو المعارضة المسلَّحة.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض الرجال الذين خدموا في الجيش السوري سابقاً إلى الاتهام بأنَّهم انشقُّوا لعدة أسباب منها أنَّهم أمروا بإطلاق النَّار على المدنيين السوريين المتظاهرين سلمياً في الشوارع. وكان لإدخال المعارضة المسلَّحة إلى الانتفاضة السلمية دور كبير في تحفيز الرجال على الفرار من سوريا حتى لو كان بعضهم يقفون من الناحية العقيدية في صف المعارضة.

ولجميع هؤلاء الرجال، يعني البقاء في سوريا واحداً من أمرين: الانضمام إلى العمل العسكري أو تفادي الخدمة العسكرية الإلزامية أمَّا الإخفاق من الفرار من قبضة الخدمة العسكرية فيعني ذلك احتجازاً مطوَّلاً أو التعرض للتعذيب أو الموت.

ومن هنا، يختار كثير من الذكور (أو يجبرهم أفراد أسرهم على) الفرار إلى البلدان المجاورة أو إلى المناطق السورية الأخرى التي لا يسطير عليها النظام أو الاختباء في سوريا. وتحدث البعض عن اصدقاء وجيران لهم ممن توجه أبناؤهم للاختباء أو حبكوا قصة تعرضهم للاختطاف أو الموت لتجنب الخدمة الإلزامية. ومن المهم أن يدرك المجتمع الدولي والسوريون وجميع من لهم شأن بالنِّزاع أنَّ هؤلاء الرجال اختاروا عدم المشاركة في القتال ونأوا بأنفسهم عنه رغم مخاطر السلامة عليهم وعلى أسرهم.

وينظر كثير من السوريين إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام بل الخاضعة لسيطرة الجيش السوري الحر أو المجالس المحلية على أنَّها ملاذات آمنة للفارين من التجنيد العسكري أو الفارين من الجيش. لكنَّ تقارير أخرى تفيد أنَّ الشباب والأولاد الذكور في تلك المناطق في الفئة العمرية ١٢-١٦ يُسوَّسون على الانضمام إلى الجماعات الجهادية الإسلامية وذلك من خلال الحملات العقيدية، وبهذا السياق يذكر أفراد من الاسر كيفية هبروهم من أجل إخراج ابنائهم وأخوانهم من تلك البيئة. ومنذ مارس/آذار ٢٠١٤، كان لامتداد وصول حملة الضربات العشوائية العسكرية للنظام والقتل المستهدف للنشطاء السلميين في مدنهم وقراهم في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام عند استيلاء الجماعات الجهادية الإسلامية عليها أثر طارد لمجموعة أخرى من الرجال (خاصة أولئك الذين نظروا إلى تلك المناطق على أنها آمنة نسبياً) للفرار مجدداً عبر الحدود في كثير من الأحيان.

عوائق أمام مغادرة سوريا

ليس من الممكن دائماً حصول الرجال الراغبين في مغادرة سوريا الحصول على حق المغادرة أو إيجاد الملاذ الآمن في دولة أخرى. ففي حين منعت الحكومة السورية سابقاً الرجال ممن لم يتموا خدمتهم العسكرية التي تمتد سنتين من مغادرة البلاد، امتد تطبيق القيود في مارس/آذار ٢٠١٢ ليشتمل على **جميع** الرجال في الفئة العمرية ١٨-٤٢ مانعة إياهم من مغادرة البلاد قبل الحصول على إذن مسبَّق بغض النظر عما إذا كانوا أدوا الخدمة العسكرية الإلزامية من قبل أم لا.

ويمكن بالطبع لكثير من الرجال الهرب (وهذا ما يفعلونه) دون إذن أو الاختباء بين الحشود في الحواجز السورية على الطرق إلى لبنان والأردن. وفي الوقت نفسه، هناك آخرون ممن يفرون مع أسرهم من المناطق التي يسيطر عليها النظام إلى مناطق أخرى محاذية للحدود مع تركيا أو العراق. ومع أنَّ هؤلاء الرجال لن يواجهو مجدداً خطر التجنيد في الجيش السوري فسوف يواجهون أخطاراً أخرى تتعلق بالجندر. وحسب نشاطهم الشخصي السياسي أو نشاط افراد أسرتهم في هذا المجال، قد يتعرضون إلى

مدينة حلب بريشة الفنان السوري وسام الجزيري www.wissamaljazairy.daportfolio.com

الاحتجاز أو التَّعذيب بل حتى التهديد بالإعدام على يد الجماعات المسلَّحة الجديدة بسبب أنَّهم ذكور أو بسبب النظر إليهم على أنَّهم يمثلون خطراً إما لإشعال العنف أو المقاومة.

أما بالنسبة للرجال القادرين على عبور الحدود السورية، فقد واجهوا قيوداً من حين لآخر تفرضها الدول المجاورة منعاً لهم من الدخول حتى لو كان دخولهم مُلزمٍ قانونياً. ونشأ عن ذلك الأمر فئتان من السوريين الذين يعيشون في لبنان وتركيا والأردن والعراق: فئة الداخلين للبلاد بصفة قانونية وفئة من دخلها بصورة غير قانونية دون التسجيل في سجلات منظومة الهجرة لدى الحكومات المضيفة. وتشير التقارير للأوضاع قبل تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق إلى أنَّ الحكومة المركزية العراقية كانت تعيق دخول الشباب السوريين من سوريا مع أنَّ حكومة إقليم كردستان في الشمال كانت تتيح لهؤلاء الدخول إلى البلاد ما دامت حدودها مفتوحة وعاملة. وليس من الواضح ما إذا كان للسيطرة الحالية التي تمارسها الدولة الإسلامية في العراق والشام على مختلف المعابر الحدودية أثر على حركة اللاجئين وعلى هذه السياسات. ومنذ عام ٢٠١٣، فرض الاردن حظراً على الرجال غير المصاحبين بأفراد أسرهم من الدخول للبلاد. ونتيجة لذلك، اضطر بعضهم أن يطلب إلى قريباته الإناث السفر معهم أو إلصاق أنفسهم مع عائلات أناس آخرين عند عبور حواجز السيطرة على الحدود، في حين اختار غيرهم الشروع في رحلات خطرة وطويلة إلى الصحراء الشرقية للعبور إلى الأردن بطريقة غير شرعية.

وجاء هذا التمييز ضد سفر الرجال وحدهم من فرضية أنَّ الرجال المنفردين والأولاد الواضح انفصالهم عن أفراد أسرهم يمثلون خطراً على الأمن، أما المصاحبين بغيرهم من آباء وأبناء وأخوان وأزواج فلا يمثلون ذلك الخطر. وفي هذه الأوضاع، يتعرض الرجال إلى استضعاف مزدوج فهم لا يملكون القدرة على رعاية أسرهم وحمايتهم من ناحية، ويُنظر إليهم في البلدان المستضيفة على أنَّهم خطر من ناحية أخرى. أما النساء والبنات غير المصاحبات بأزواج أو أخوان أو آباء فلا يُنظر إليهن إلا على أنهن مستضعفات. ومن الضروري النَّظر فيما إذا كانت السياسات الإنسانية المستهدفة للاسر التي تقودها النِّساء تشجع دون قصد فصل أفراد الأسرة بعضهم عن بعض ما يزيد المخاطر على النساء سوءاً **وكذلك** على الرجال.

محدودية الحماية خارج سوريا

بما أنَّ كثيراً من الشباب والرجال في سن التجنيد العسكري اختاروا النأي بأنفسهم عن النِّزاع فمن الضروري على المجتمع الدولي بما فيه المانحون ووسائل الإعلام والحكومات المضيفة وصانعو السياسات أن يروهم بالتعريف على أنهم مدنيون مستحقون للحماية من جهة وبحاجة للمساعدة من جهة أخرى.

وعلى العموم، يُمنح الرجال من المدنيين الفارين من النِّزاع الحمايات القانونية ذاتها التي يتمتع بها غيرهم. ومع ذلك، في أوقات الأزمات، غالباً ما يحدد الفاعلون الإنسانيون مجموعات بيعنها على أنَّها مستضعفة ما يقود إلى توجيه مجموعات معينة من المساعدات إلى الفئات التي يُنظر إليها على أنَّها "في خطر كبير". وفي حالة اللاجئين السوريين، كما الحال مع كثير غيرهم، يستهدف الحجم الأكبر من المساعدات النساء والأطفال والمسنِّين وذوي الإعاقة. ولا يعني ذلك الشك في حاجات هذه المجموعات أو في درجة استضعافها في أوضاع النِّزاع بل القصد الإشارة إلى هذه التقسيمات الفئوية الديموغارفية التي تُوزَّع بموجبها المساعدات الإنسانية بطريقة تستثني جميع الذكور من غير الأطفال أو المسنِّين أو المعاقين.

كيف يُصبح هؤلاء الرجال من فئة التجنيد العسكري مستضعفين؟ أولاً، لا يمكنهم العودة إلى سوريا. لن يكون بمقدور الفارين من الخدمة العسكرية العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في سوريا في الوقت الحالي وإلا فسوف يواجهون العقاب والحبس وربما الموت أيضاً بتهمة الانشقاق. وليس بمقدور كثير من الذين هربوا من الجيش العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام لأنهم كانوا في وقت ما في الجيش السوري ما يجعلهم محل ريبة وشك في أعين جماعات الثوار. وكذلك الذين فروا أو دفعتهم عائلاتهم إلى الخروج من الجيش السوري الحر أو الجماعات الجهادية لا يمكنهم العودة للأسباب ذاتها.

وثانياً، يواجه كثير من الشباب الذكور خاصةً عواق مالية ونفسية هائلة في البلدان المستضيفة وبإقرار بسيط بالأسباب التي دعتهم للفرار والخطر العظيم الذي سيواجهونه لو عادوا إلى سوريا، قد يصبحوا في نظر الحكومات المضيفة على أنَّهم خطر محدق بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

أما النمط الحالي الذي ننظر من خلاله إلى نقاط الاستضعاف في أوضاع النِّزاع، فهو يُدرج الشباب في أغلب الأحيان ضمن فئة المعادين الخطرين المنفتحين على التطرف أو العنف. وهذا ما يشوش نقاط الاستضعاف بل له مضمونات مؤذية على الرجال المدنيين وأسرهم لأنَّ البلدان المستضيفة تخشى من أن يكون الرجال المنفردين العابرين لحدودها مقاتلين دخلوا البلد المضيف إما للاستراحة ورؤية ذويهم أو لتجنيد المزيد من الأفراد وتنظيم المعارضة المسلَّحة أو لتصدير القتال إلى البلد المضيف. وهناك أدلة تشير إلى أنَّ مثل هذه النشاطات تحدث في هذه القضية أيضاً. ومع ذلك، هناك من طلب اللجوء في تلك البلدان المجاورة للنأي بأنفسهم عن القتال ولتجنب الانضمام إلى أي من الأطراف المتحاربة. هذا هو الموقف الذي ينبغي للمجتمع الدولي ولمجتمع المساعدات الإنسانية على وجه الخصوص أن يدركه ويدعمه وهؤلاء الناس هم نفسهم الذين يجب أن نقلق من أجلهم ونهتم بهم ضمن مساعينا في البحث عن الحلول لإنهاء المعاناة التي يرزح تحت وطأتها ملايين السوريين.

وعلى المجتمع الدولي أن يجدد اهتمامه بالتقسيمات الفئوية الديموغرافية ومفهومات الاستضعاف والعداء التي تبني عليها تلك التقسيمات. فالمخاطر التي يواجهها هؤلاء الرجال المدفوعين رغم إرادتهم إلى القتال أو السعي للهرب من القتال ينبغي أن تجعلهم على سلم الأولويات جنباً إلى جنب مع الجماعات التي تعارف عليها الفاعلون الإنسانيون على أنَّها "مستضعفة". وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي حث الحكومات المضيفة ودعمها لتخفيف القيود المفروضة على الحدود وتوفير التدريب لكوادرها الأمنية وتجهيز مرافق الاستقبال المناسبة في مواقع الحدود للتأكد من تمكين من يرغب من الرجال في العرب من القتال. وبالمقابل، ربما يُنصح المجتمع الدولي ببناء برامج تتضمن نشاطات نفسية مناسبة والتطوع والتدريب المهني للرجال والتعامل مع مخاوف البلدان المستضيفة حول المخاطر التي تصاحب هؤلاء الرجال. وأخيراً، قد يصبح الرجال الذين يختارون عدم المشاركة في القتال سر إنهاء النزاع وقد يشاركون في إيجاد إمكانات جديدة لمستقبل سوريا.

روشيل دايفيز *rad39@georgetown.edu* **أستاذ مشارك في مركز الدراسات العربية المعاصرة، وآبي تايلور** *act64@georgetown.edu* **باحثة مشاركة في معهد دراسة الهجرة الدولية ، وإيما ميرفي** *emm234@georgetown.edu* **زميلة باحثة في مستوى التعليم العالي في مركز مورتارا للدراسات الدولية، وكلا الباحثين يعملان في كلية إيدموند ب ولش للخدمات الخارجية في جامعة جورج تاون** *http://sfs.georgetown.edu*

يستند هذا المقال إلى أكثر من 100 مقابلة مع لاجئين سوريين في الأردن ولبنان وتركيا خلال المدة ما بين منتصف 2013 وبواكير 2014.

١. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع كاربنتر آر سي (2006) "نساء بريئات وأطفال بريئون": الجندر والمعايير وحماية المدنيين. هامبشير: آشغايت للنشر، (Innocent Women and Children': Gender, Norms and the Protection of Civilians) وهيلتون إيه سي (1992) "مقاومة التجنيد العسكري أو التجنيد القسري من قبل المسلحين كأساس لحماية اللاجئين: منظور مقارن" مجلة سان دييغو للقانون، (Resistance to Military Conscription or Forced Recruitment by Insurgents as a Basis for Refugee Protection: A Comparative Perspective) وجونز إيه وآخرون (2004) الإبادة الجندرية والجندر. ناشفيلي: مطبعة جامعة فانديربيلت. (Gendercide and Gender)

تغطي **اتفاقية جنيف الرابعة** ("المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب") جميع الأفراد "ممن لا ينتمون إلى القوات المسلَّحة ولا يشاركون في الأعمال العدائية لكنهم يجدون أنفسهم في قبضة الأعداء أو السلطة المحتلة." وتنص الاتفاقية، من بين أحكام أخرى، على:

المواطنون المدنيون ينبغي أن: - يعاملوا بإنسانية في جميع الأوقات وان يتلقوا الحماية من أي أعمال للعنف أو تهديدات بإيقاع العنف أو الإهانات والفضول العام.

المواطنون المحميون لا ينبغي أن: - يمارس التمييز ضدهم بسبب العرق أو الدين أو الرأي السياسي

- إيقاع العقوبة بهم بسبب جناية لم يرتبكها/ترتكبها شخصياً.

اتفاقية جنيف الرابعة متاحة على الإنترنت على الرابط التالي:

www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

أثر التَّهجير على المعاقين والمسنين في مجتمع اللاَّجئين السوريين

ماركوس سكينير

في سياقات التَّهجير، من المهم للغاية التعرف على بعض المجموعات السكانية التي قد تحتاج إلى اهتمام خاص. وللوعي بهذه الحاجات تبعات أساسية على أنماط الخدمات المقدَّمة وطرق تقديمها.

في عام ٢٠١٣، أجرت منظمتا مساعدة المسنين الدولية والإعاقة الدولية دراسة في الأردن ولبنان لتوفير أدلة وبيانات موثوق بها حول أعداد اللاجئين ذوي الإعاقة والمسنين والمصابين وذوي الأمراض المزمنة وللوقوف على حاجاتهم. وسعت الدراسة أيضاً لإتاحة الفرصة أمام مقارنة هذه الحاجات بحاجات مجتمع اللاجئين الذي يضمهم.[1]

القصور الوظيفي

يقدِّر تقرير الإعاقة العالمي[2] أنَّ ١٥,٣٪ من سكان العالم يعانون من الإعاقة المتوسطة إلى المتقدمة وأنَّ هذه النسبة سترتفع على الأرجح إلى ١٨-٢٠٪ لدى السكان المتأثرين بالنِّزاع.[3] وبالمقارنة، تبين أنَّ ٢٢٪ من عينة الدراسة متأثرون بقصور وظيفي وأنَّ ٦٪ منهم في حالة متقدمة. وتبين أيضاً أنَّ واحداً من كل خمسة من المصابين بالقصور الوظيفي يعانون من أكثر من إعاقة واحدة. أما كبار السن فقد كانت النسبة عالية إذ تبين أنَّ ٧٠٪ منهم يعانون من قصور وظيفي واحد على الأقل. كما أنَّ أرجحية إصابة كبار السن بالقصور الوظيفي العقلي بلغت ضعفي الأرجحية لإصابة الأطفال به.

لكنَّ تحديات جمع البيانات الدقيقة حول القصور الوظيفي والإعاقة في سياق حالات الطوارئ الإنسانية تتجسد جلياً في عدم توافر البيانات في لبنان. وفي وقت الدراسة، لم يزد عدد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين من ذوي الإعاقة على ١,٤٪ وكان تحديد الإعاقات الحسّية أقل بكثير من الإعاقات الحركية.

وبالنسبة لمن يعاني من القصور الوظيفي، تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهونها في التكيف مع بيئة جديدة في غياب الدعم الأسري والمجتمعي الذي اعتادوا عليه وعدم تمكنهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمتخصصة. وأشارت تقارير فرق الدراسة إلى أنَّ ذوي الإعاقات العقلية وأسرهم كانوا يواجهون التحديات الأكثر صعوبة. وبغياب الصورة الواضحة عن أعداد الأشخاص المتأثرين بالقصور الوظيفي يصعب بطبيعة الحال على المنظمات الاستجابة بفعالية.

وحللت الدراسة أيضاً الصعوبات الماثلة أمام "النشاطات الحياتية اليومية". وتضم هذه النشاطات التي يشير إليها المختصون الصحيون باللاتينية بكلمة ADL التغذية والاستحمام وارتداء الملابس ذاتياً دون مساعدة الغير. وتظهر النتائج أنَّ ٤٥٪ من اللاجئين من ذوي القصور الوظيفي أو الإصابة أو المرض المزمن يواجهون صعوبات في النشاطات الحياتية اليومية وأنَّ ٦٠٪ من كبار السن يواجهون هذه التحديات. وبالمقارنة، لم يذكر أكثر من ٦٪ من مجموع اللاجئين الخاضعين للدراسة مواجهتهم لتلك الصعوبات. وتظهر الخبرة أنَّ هؤلاء اللاجئين أقل قدرة على الوصول إلى الخدمات الثابتة، وهذا ما يعني بالنتيجة أنَّ فعالية أي استجابة لحاجات هؤلاء الأشخاص تعتمد اعتماداً كبيراً على إدخال برامج التوعية المتنقلة وتقديم الدعم الأسري واستراتيجيات التكيف المجتمعي ضمن تلك الاستجابة.

الإصابات

الإصابات الناتجة عن النِّزاع من أهم ملامح الأزمة السورية المُلاحَظة. فقد تبين للدراسة أنَّ واحداً من كل ١٥ لاجئ سوري في الأردن وواحداً من بين كل ٣٠ لاجئ في لبنان أصيب جرَّاء الحرب. ويبين تحليل الفئات العمرية والجندر أنَّ الرجال ممن هم في سن العمل يعانون من تعرضهم لخطر الإصابة وتعود بعض أسباب ذلك إلى دورهم في القتال من جهة ولمسؤوليتهم في جلب الغذاء والماء من جهة إضافة إلى أنَّ بعض الشباب كانوا مضطرين للعودة إلى سوريا لتفقد ممتلكاتهم هناك. وكثير من الأشخاص المتأثرين بالإصابة لا يتلقون الرعاية الكافية.

وفيما وراء الرعاية الصحية المباشرة، تتطلب تلك الإصابات برامج طويلة المدى لإعادة التأهيل الفيزيائي والدعم النفسي بالإضافة إلى حاجة المصابين بقصور

وظيفي دائم إلى الرعاية مدى الحياة. ومن المخاوف الخاصة محدودية إتاحة دعم إعادة التأهيل الفيزيائية اللازمة للحيلولة دون تردي الظروف الصحية المرتبطة بالإصابات الحالية ولتخفيف تطور الإعاقة المحتمل ديمومتها. ولذلك، من المهم جداً أن يعمل مقدمو الرعاية الصحية الوطنية والدولية معاً على مواجهة الحاجات الحالية لهذه الفئة من السكان، بل عليهم أيضاً التخطيط للمتطلبات المالية والبشرية بعيدة الأمد بما يفي بإعداد المنظومات الصحية والأسر والمجتمعات لضمان توفير الدعم الكافي. وتمثل حاجات الرعاية بالنسبة للمصابين تحدياً رئيسياً الآن لشركاء المساعدات الإنسانية وللحاجات بعيدة الأمد للمنظومات الصحية في الأردن ولبنان وسوريا في نهاية المطاف. فقد أوضح نظام الأسد أنَّه سيعتبر جميع اللاجئين المصابين العائدين من البلدان المجاورة على أنهم جزء من قوى المقاومة المعارضة للحكومة، ويعني ذلك أنَّ هؤلاء مقدر عليهم مواجهة مستقبل غامض في تلك البلدان.

الأمراض المزمنة

تسجّل الاستجابات الصحية التقليدية في الأزمات الإنسانية إخفاقاً كبيراً في معالجة حاجات الأشخاص الذين يعانون من الظروف الصحية المزمنة لكن غير السارية والتي يمكن إدارتها. وقد تؤدي محدودية الوصول إلى الرعاية والتقطع المتكرر في تقديم الرعاية الصحية إلى مضاعفات خطيرة وارتفاع في مستويات المرض والوفيات.

ولكنَّ كثيراً من اللاجئين يجدون في تكلفة الوصول إلى الخدمات الصحية عائقاً أساسياً. ففي لبنان، الخدمات الصحية مُحالةٌ إلى القطاع الخاص وتستلزم رسوماً مالية للحصول عليها. ومع أنَّه بإمكان اللاجئين على العموم الوصول إلى مرافق الخدمات الصحية، ما زال يُتوقَّع منهم تغطية تكاليف العلاج التي قد تكون أكبر بكثير من قدراتهم المالية. وقال بعض اللاجئين في لبنان إنَّهم لم يتمكنوا من سداد تكاليف النقل للوصول إلى المراكز الصحية ناهيك عن المساهمة المطلوبة منهم في تغطية تكاليف العلاج في المستشفيات.

وفي لبنان والأردن، التثقيف الصحي شبه غائب بالنسبة للمرضى والقدرة محدودة بين الكوادر الصحية على التقييم السليم للمرضى ذوي الأمراض المزمنة، والخدمات محدودة في مجال دعم الفحص المبكر للأمراض المزمنة ولا يوجد هناك متابعة صحية من ناحية الرصد الملائم والفحوصات المخبرية. وأخيراً، من المهم أن ندرك الرابط بين الأمراض المزمنة والإعاقة، فنحن نعلم أنَّ هناك نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يعانون من أمراض غير سارية ممن سوف يعانون من قصورات وظيفية مع تقدم الحالة المرضية.

وكما الحال بالنسبة للاستجابة لحاجات المصابين، تصاحب السمات الرئيسية للأمراض التي يعاني منها اللاجئون السوريون تبعات حادة على دعم المنظومة الصحية. ومن هنا تعمل منظمة المسنين الدولية ومنظمة الإعاقة الدولية مع الشركاء المحليين والدوليين بمن فيهم منظمة أطباء العالم ومؤسسة عامل لتحسين عمليتي تحديد الأشخاص ذوي الأمراض غير السارية وإحالتهم ودعم المنظومات الصحية الوطنية بهدف تحسين مستويات الرعاية.

الصحة النفسية

أفاد أكثر من نصف اللاجئين في عينة البحث والمصابين بقصور وظيفي أو إصابة أو مرض غير سار تعرضهم لعلامة واحدة متكررة على الاقل من علامات التوتر النفسي المتمثل في التغيرات العاطفية أو السلوكية أو المعرفية أو في العلاقات مع الغير. ومجدداً، تتأثر فئة المسنين تأثراً كبيراً مع إبلاغ أكثر من ٦٥٪ منهم بتعرضهم لتلك العلامات في مستويات أعلى ثلاث مرات من المستويات التي يتعرض لها عموم مجتمع اللاجئين. وفي حين قد تنشغل أجيال الشباب في العمل أو في البحث عن العمل، غالباً ما يُقصَى اللاجئون ذوو القصور الوظيفي أو المسنون منهم عن العمل ويُتركون في معاناتهم لأمد بعيد.

ماركوس سكينير *mskinner@helpage.org* **مدير السياسات الإنسانية في منظمة مساعدة المسنين الدولية**
www.helpage.org

١. هذا المقال مقتبس عن تقرير نشرته عام 2014 منظمة مساعدة المسنين الدولية ومنظمة الإعاقة الدولية. الضحايا غير المنظورين للأزمة السورية: اللاجئون من ذوي الإعاقة والمصابون والمسنون
(The hidden victims of the Syrian Crisis: disabled, injured and older refugees.)
www.helpage.org/download/537207495fe87
انظر أيضاً مقالة "المسنون والتَّهجير"، بيرو كالفي-باريسيتتي في العدد 43 من نشرة الهجرة القسرية. www.fmreview.org/ar/fragilestates/calviparisetti

٢. منظمة الصحة العالمية
http://whqlibdoc.who.int/hq/2011/WHO_NMH_VIP_11.06_ara.pdf?ua=1

٣. 35 www.fmreview.org/ar/disability النشرة الموجزة للعدد انظر أيضاً

استضعاف اللاجئين الفلسطينيين-السوريين

ليا موريسون

في الوقت الذي قد يُكتب فيه للمواطنين السوريين العودة إلى بلادهم، ما زال مستقبل الفلسطينيين-السوريين يزداد غموضاً. وفي أثناء ذلك، يتعرض الفلسطينيون-السوريون إلى استضعاف أكبر من غيرهم ويعاملون بأسوء من المعاملة التي يتلقاها اللاجئون الآخرون الفارون من النِّزاع في سوريا.

هجَّرت الأزمة السورية أكثر من نصف الفلسطينيين-السوريين داخل سوريا وخارجها ويصل عددهم قرابة ٢٧٠ ألف ومع أنَّ النزاع أثر على جميع الأشخاص من سوريا بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، سلطت التبعات السيئة للأزمة السورية الضوء الاستضعاف المتأصل في الفلسطينيين-السوريين.

فالذين هربوا منهم إلى لبنان أو الأردن لم يجدوا سوى قليلاً من الدعم ولم يتمكنوا من العودة إلى سوريا لأنَّ ثلثي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تدمرت أو علقت في الأزمة. وكانت قدرة سوريا على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين أساساً تنبثق عن الظروف الاقتصادية المواتية في وقت كانت فيه أعداد اللاجئين إلى البلاد قليلة نسبياً قبل ٦٠ عاماً. لكنَّ الخسائر الاقتصادية السورية لعام ٢٠١٢ وحده بلغت ٨١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ وارتفعت معدلات البطالة من ١٠,٦٪ إلى ٣٤,٩٪. والوضع الاقتصادي الحالي له أثر ضار جداً على الفلسطينيين، الذين حتى إن كانوا قادرين على العودة إلى سوريا فمن المرجح جداً أن تكون فرص العمل محدودة ناهيك عن التمييز.

أما وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فقد غدت بسبب نقص التمويل المزمن عاجزة عن توفير الحاجات الأساسية للفلسطينيين في الأردن ولبنان. وارتفعت كذلك معدلات لاجئي فلسطينيي سوريا ممن يحتاجون إلى مساعدات الأونروا ارتفاعاً كبيراً من ٦٪ قبل النِّزاع إلى أكثر من ٩٠٪ في الوقت الحالي. وقوَّض النِّزاع من الاستقلال الجزئي الذي كان المجتمع الفلسطيني يحظى به من قبل في سوريا ما تركهم معتمدين اعتماداً كبيراً على الأونروا وتمويلات المجتمع الدولي. وبما أنَّ تفويض الأونروا يقتصر على برامج الإغاثة والتشغيل فلا يُسمح لها بممارسة نشاطات الحماية.

ويزداد استضعاف الفلسطينيين في النِّزاع في سوريا سوءاً بالعوائق التي يواجهونها عند سعيهم للفرار من البلاد. ومنذ بداية النِّزاع، فرَّ قرابة ٧٠ ألف فلسطيني إلى البلدان المجاورة بما فيها الأردن ولبنان ومصر وتركيا والعراق، وفي تلك البلدان يتعرض الفلسطينيين للاستثناء ولمزيد من القيود بشأن الوصول إلى اللجوء وهذا ما جعلهم مصدر عداء متنام في البلدان والمجتمعات المضيفة. وظهرت حالات معاملات التمييز والاحتجاز التعسفي وإغلاق الحدود واحتجاز القاصرين والعنف والمواقف الكارهة للأجانب والإعادة القسرية التي اتسمت بها المعاملة الحالية التي يتلقاها الفلسطينيون-السوريون في الأردن ولبنان ومصر ما دامت تلك الدول مستمرة في انتهاك التزاماتها المفروضة عليها بموجب القانون الدولي.

وفي الأردن، أُغلقت الحدود أمام الفلسطينيين-السوريين مع أنها بقيت مفتوحة جزئياً أمام اللاجئين السوريين. أما الفلسطينيين الذين تمكنوا من الدخول إلى البلاد قبل اندلاع النِّزاع فتعرضوا للاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية. وفي لبنان، يُمنع الفلسطينيون-السوريون من العمل في كثير من المهن وتشترط الحكومة عليهم التقدم بطلب تأشيرة العمل باتباع إجراءات تختلف عن تلك التي يتبعها اللاجئون السوريون وتزيد عنها تكلفة. والفرق في المعاملة بين اللاجئين السوريين والفلسطينيين-السوريين واضح أيضاً في مصر التي تسمح للسوريين التسجيل في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والتمتع بحق إعادة التوطين في بلد ثالثة وبخدمات الرعاية الصحية وغيرها من المساعدات. لكنَّ الحكومة المصرية منعت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين من تسجيل الفلسطينيين-السوريين ما يحرم هذه الفئة من الحصول على أي من المساعدات رغم أنهم فروّا من النِّزاع نفسه.

أما على صعيد العودة، فما زال احتمال العودة إلى الديار قائماً للاجئين السوريين خلافاً للفلسطينيين-السوريين الذين سيجدون العودة إلى سوريا أمراً أكثر تعقيداً. فالنِّزاع في

سوريا تسبب في تدهور سريع للظروف المادية للمجتمع الفلسطيني المقيم في سوريا الذي يواجه تهديدات إضافية في سوريا ما بعد النزاع من ناحية القدرة المحتملة على إعادة الاندماج في المجتمع السوري.

وأثناء النِّزاع، تعرضت مدارس الفلسطينيين ومرافقهم الطبية ومراكزهم المجتمعية للاعتداء والتدمير داخل المخيمات وخارجها. فمخيم اليرموك الذي كان يعد "القلب النابض" لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والذي كان يستضيف أكثر من ١٥٠ ألف فلسطيني قبل اندلاع النِّزاع في سوريا تضاءل عدد سكانه إلى ١٨ ألف عدا عن أنه أصبح مستهدفاً من قوى النظام والمعارضة على حد سواء. ونتيجة منع دخول مواد الإغاثة الإنسانية للمخيم، توفي ١٢٨ شخصاً من الجوع وفقاً لمنظمة العفو الدولية. ورغم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، أدت عودة الجيش مجدداً للمخيم في مارس/آذار إلى إعاقة توزيع المساعدات. ودمار المخيم الذي كان محور الحياة السياسية والتجارية للمجتمع الفلسطيني في سوريا يعني ظهور المصاعب أمام الفلسطينيين في استئناف حياتهم التي اعتادوا عليها في سوريا.

ليا موريسون *morrison_leah@hotmail.com* **تخرج حديثاً من برنامج الماجستير في الإيواء وممارسات الطوارئ في جامعة أكسفورد بروكس** *www.brookes.ac.uk*

الصِّحة العقليَّة للأطفال والمراهقين السُّوريين اللاجئين

ليا جيمس، وآني سوفسيك، وفرديناند غاروف، وريم عباسي

يمكن للصِّحة العقليَّة أنْ تكون المفتاح الرئيسي لاستعادة الأطفال والمراهقين عمل الوظائف النفسيَّة الأساسيَّة ودعم لدونتهم واستراتيجيات التكيف الإيجابية.

تعرَّض الرجال والنساء والأطفال الفارين من سوريا عموماً أو شهدوا التعذيب والخطف والمجازر، ووقعوا ضحية الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، ودمرت منازلهم وأحياؤهم، واستُهدفوا- ورأوا الناس يُقتلون-باستخدام القنابل وعلى أيدي القناصة. ويعانون من إصابات جسدية أدَّت إلى إصابتهم بإعاقات مُزمنة، وفقدوا أحباءهم الذين إما قُتلوا أو اختفوا.

وكشف تقييم للصِّحة العقليَّة والاحتياجات النفسيَّة والاجتماعيَّة للمُهجَّرين السُّوريين في الأردن أنَّهم يعانون من الخوف المستمر والغضب والافتقار إلى الاهتمام بالنشاطات والشعور باليأس ومشاكل في الوظائف الجسمانية لأساسية. فمن بين ما يقرب من ٨,٠٠٠ فرد شاركوا في التقييم، أفاد ١٥,١٪ منهم بشعورهم بالخوف الشديد، و٢٨,٤٪ يشعرون بالغضب الشديد لعدم امتلاكهم أي شيء يهدئ من روعهم، و٢٦,٣٪ يشعرون "باليأس إلى درجة أنهم لا يريدون الاستمرار في العيش،" ويشعر ١٨,٨٪ منهم "أنهم غير قادرين على ممارسة النشاطات الأساسية في حياتهم اليومية بسبب مشاعر الخوف والغضب والتعب وعدم الاهتمام واليأس أو الانزعاج التي تتملكهم."[١]

وأفاد كثيرٌ من البالغين السوريين أنَّ رفاه ومستقبل أطفالهم المحتمل يشكلان مصدر التوتر الأكبر لهم. وعلى ضوء هذه النتائج، أصبحت خدمات الصحة العقلية التي تستهدف الأطفال تمثل أولوية للمجتمع ككل. فالعديد من البالغين يشعرون بالقلق المستمر على أبنائهم وتأثير أهوال الأوضاع التي خاضوا تجربتها. ويصف أحدهم بناته بأنهنَّ من "المتضررات نفسياً بحدة" من الحرب- ويعانين من القلق والخوف وليس لديهنَّ اعتقاد بوجود ملاذ آمن في أي مكان.[٢] وفي مجموعات الاستشارات كان يُطلب من الأطفال رسم "مكان آمن" اعتماداً على ماضيهم، إلا أنَّهم لم يكن بوسعهم، في بعض الأحيان، سوى التعبير عن ذكريات عنيفة، فيرسمون الدبابات وأحياءهم الآهلة بالجنود.

وشعور العديد من الأطفال والمراهقين السوريين بالضيق هو نتاج التعرض المباشر للصدمات الناجمة عن الحرب، الأمر الذي يشكل تحدياً لديناميكية الأسرة المرتبطة بالصدمة والتَّهجير، والضغوطات المتعلقة بالتكيف مع الحياة في الأردن. ومن المرجح أنَّ الوالدين وأفراد الأسرة الآخرين الذين تعرضوا لتجارب مؤلمة وتظهر عليهم أعراض مرتبطة بالتوتر والصدمات النفسية أن يمارسوا

أطفال لاجئون سوريون في مخيم أديامان للاجئين، تركيا

سلوكات سيئة تشمل الإساءة والإهمال في بعض الحالات.

وعادة ما يعبّر الأطفال السوريون الذين يتلقون الخدمات في مركز ضحايا التعذيب عن شعور هائل بالمسؤولية الشخصية لدعم وحماية أفراد أسرهم، بمن فيهم الوالدين. وبعضهم يصف ذلك "بحراسة" أسرهم كدورية ثابتة عند الباب، أو يقلقون في التفكير بأفضل السبل لمواساة والديهم عند شعورهم بالضيق. وقد يلجأ الطفال إلى حماية والديهم بالامتناع عن الكشف عن تجاربهم المؤلمة والأعراض المرتبطة بها.

ويتشارك العديد من الأطفال والمراهقين، في الوقت نفسه، تجربة عدم إطلاعهم على أمور خاصة تطرح للنقاش خلال جلسات عائلية معينة. ويُعبر الأطفال عموماً عن شعورهم بالإحباط والقلق نتيجة لاستبعادهم من هذه المناقشات، كتلك التي تدور حول المخاوف المتعلقة بالسلامة أو أماكن سكناهم أو رفاه أفراد الأسرة المفقودين، قائلين أنهم يدركون في بعض الأحيان تماماً الظروف المحيطة بهم، ولكنهم يتصنعون البراءة حتى لا يعكروا صفو والديهم أكثر من ذلك.

وفي محاولة لتسهيل التعافي والتأقلم الإيجابي بين الأطفال السوريين ووالديهم، يوفر مركز ضحايا التعذيب خدمات الصحة العقلية، وتقديم الاستشارات للمجموعات والأفراد، وخدمات العلاج الطبيعي في عياداته في المناطق الحضرية في كل من عمَّان والزرقاء في الأردن، وكذلك خدمات العمل الاجتماعي والتثقيف النفسي للوالدين حول الاستجابات العامة للصدمة والتوتر لدى الأطفال.

والهدف الرئيسي هنا هو تسهيل تحوَّل النظرة الذاتية للأفراد من الضحية السلبية إلى ناجين نشطين يمكنهم الاعتماد على خبراتهم لينعكس ذلك كله إيجاباً على الآخرين. وبإشراف مركز ضحايا التعذيب، تعافى الناجون من التعذيب وفظائع الحرب من الأعراض النفسية والجسدية التي كانوا يعانون منها، وتمكَّن المركز من مساعدتهم على استعادة السيطرة على حياتهم بنجاح. ويُظهر المراجعون باستمرار تحسُّناً في الأداء التكيفي ومؤشرات الحالات التي ليس لها أعراض مرضية، وكذلك في الحدِّ من الأعراض، مثل أعراض الاكتئاب والقلق. ويعمد الطاقم الطبي إلى إجراء تقييمات لأداء الوظائف والأعراض التي تقاس عند دخول المريض إلى المركز وبعد مضي ٣، و٦، و٩، و١٢ شهراً بعد استكمال تقديم الخدمات له. وينطبق الحال كذلك على مؤشرات الألم الجسدي حيث تحققت نتائج مماثلة. وعند مقارنة النتائج حال خروج المريض مع النتائج التي ظهرت عند دخوله، أظهرت الأغلبية الساحقة من المرضى انخفاضاً في الألم أو انخفاضاً في تأثير الألم على نشاطات حياتهم اليومية.

وتركّز المجموعات، في الوقت نفسه، على بناء مهارات التأقلم اللازمة لتحديد التحديات الشائعة ضمن

سياق اللاجئين والتفاعلات الصعبة ضمن الأسرة. وتمثل قضايا السلامة وعلاقة الرعاية الأسس للاستكشاف اللاحق للتجارب المؤلمة والمشاعر المرتبطة بها (مثل، الخوف والخجل والشعور بالذنب والضياع والحزن)، والتي تنتهي في ذروتها بالتواصل مرة أخرى مع الذات والآخرين والحياة.

تعمل كل من ليا جيمس *ljames@cvt.org* وآني سوفسيك *asovcik@cvt.org* وريم عباسي *ralshayeb@cvt.org* لدى مركز ضحايا التعذيب، *www.cvt.org* أما فريناند غاروف *ferdinand.garoff@gmail.com* فهو مدرب نفسي سابق لدى مركز ضحايا التعذيب، الأردن.

١. الهيئة الطبية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة الأردنية والشبكة الشرق أوسطية للصحة المجتمعية (يوليو/ تموز 2013): تقييم للصحة العقلية والاحتياجات النفسية الاجتماعية للنازحين السوريين في الأردن.
(Assessment of Mental Health and Psychosocial Needs of Displaced Syrians in Jordan)
http://tinyurl.com/MHPSS-syrians-in-jordan-2013
٢. الموافقة الخطية المسبقة لاستخدام قصته موجودة في ملفه في مركز ضحايا التعذيب.

القصة من الداخل: النُّزوح داخل سوريا

إيرين موني

مع تشكيل النَّازحين داخلياً لثلثي المقتلعين من جذورهم بسبب النِّزاع، تتطلب "القصة الداخلية" للنُّزوح في سوريا بذل مزيد من الاهتمام.

من بين ٩,٤٥ مليون شخص أُجبروا على الهرب نتيجة النِّزاع في سوريا إلى هذا اليوم، أكثر من الثلثين أي قرابة ٦,٤٥ مليون شخص هم من النَّازحين داخل البلاد، وهو رقم صاعق.[١] وبالفعل، أصبحت سوريا الآن البلد ذات العدد الأكبر من النَّازحين داخلياً في العالم. وكثير منهم اقتلعت جذورهم عدة مرات. وموجات النُّزوح مستمرة، وفي كل دقيقة، هناك عائلة تفرُّ من مكانها، بمعدل يصل إلى ٩٥٠٠ شخص في اليوم[٢] ويمثل الأطفال ما لا يقل عن نصف عدد النَّازحين.

وقد أوردت اللجنة الدولية للتقصي التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة معلومات مفصلة عن "هجمات واسعة الانتشار على المدنيين" تضمنت: القتل والإعدامات دون محاكمة، والمجازر واحتجاز المدنيين بمن فيهم الأطفال، وممارسة التعذيب المنهج والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العسكرية والإخفاء القسري واحتجاز الرهائن واصطياد المدنيين ببنادق القناصة والهجمات بالأسلحة الكيماوية ضد المدنيين والهجمات المستهدَفَة على المستشفيات والكوادر الطبية والصحفيين ، وكان كل ذلك يُرتكَب دون رقيب أو حسيب على يد القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول.[٣] وليس من الغريب إذن أن يفرُّ كثير من المدنيين خوفاً على حياتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تتحدث اللجنة عن "نزوح عشوائي هائل" كنتيجة مباشرة "للقصف العشوائي الكبير بالطائرات والمدفعية" للمناطق التي يعيش فيها المدنيون إضافة إلى إخفاق الأطراف المتحاربة في الوفاء بالالتزامات المفروضة بموجب القانون الإنساني الدولي التي تقتضي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين النازحين وتقديم المساعدة لهم ولضمان عدم انفصال أفراد الأسرة الواحدة بعضهم عن بعض. وتوثّق اللجنة أيضاً حالات تُعد من جرائم الحرب التي ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة من غير الدول بتهجيرها المتعمد للمدنيين. ومن تلك الحالات، على سبيل المثال، إصدار إنذارات عامَّة لجماعات عرقية معينة من بين السكان المدنيين تأمرهم فيها بالمغادرة تحت طائلة التعرض للهجوم المباشر، علماً أنَّ كثيراً من هذه الحالات أدت بمن غادر المنطقة إثر الإنذار للتعرض للاختطاف على حواجز السيطرة إضافة إلى تعرض ممتلكاتهم التي خلّفوها وراءهم للسلب والنهب والحرق.

وهذا يعني أنَّ الفرار بحد ذاته قد يكون مصدراً للخطر مع استمرار الانتهاكات والاعتداءات على طول الطريق. ولا يقل صعوبة الوصول إلى الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية وغيرها من الأمور الضرورية التي أصبحت مصدر معاناة يومي. فعلى سبيل المثال، أقل من ٣٪ من النَّازحين داخلياً يمكنهم الحصول على مأوى في مراكز الإيواء الجماعية الرسمية التي أقامتها الحكومة. أما البقية فيعيشون مع العائلات المضيفة أو في المساكن الخاصة وتحكم مدة مكوثهم هناك مقدار الموارد المالية التي لديهم. وهناك أيضاً من يعيش في مخيمات مؤقتة ومستوطنات متناثرة غير رسمية حيث تستشري المخاطر الأمنية.

وفي أثناء ذلك، تستخدم الأطراف المتحاربة حرب الحصار كتكتيك على جميع أصعدة النِّزاع ويعني ذلك أن يصبح كثير من المدنيين (عددهم الحالي ٢٤١ ألفاً) بكل معنى الكلمة عالقين في مجتمعاتهم المحلية ومقطوعين عن المساعدات وعاجزين عن

الفرار. وبالفعل، يمثل النَّازحون داخلياً الفئة الأكبر من السكان المحتاجين للمساعدات الإنسانية العاجلة في البلاد والذين يصل تعدادهم ١٠,٨ مليون شخص.

ويقدَّر أنَّ ٤,٨ مليون شخص ممن يحتاجون للمساعدة داخل سوريا يعيشون فيما تطلق عليه الأمم المتحدة عبارة "مناطق يستعصي الوصول إليها" من قبل الفاعلين الإنسانيين. فقد قُتل أكثر من خمسين عاملاً من عمال الإغاثة منذ اندلاع النِّزاع بمن فيهم ٣٦ شخصاً من أفراد الهلال الأحمر العربي السوري. وبالإضافة إلى المخاطر الأمنية، تعاني المساعدات الإنسانية من عوائق بيروقراطية وإدارية متعبة تتطلب الحصول على الموافقات الرسمية ما يؤدي في النهاية إلى تأخير وصولها إلى درجة حرجة. كما أنّ قوافل الإغاثة فور مرورها في الطريق تتعرض للاعتراض الكلي على يد الأطراف المتحاربة. فقد ذكر منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، على سبيل المثال، أنَّ سنتين تقريباً انقضتا بعد إرسال الأمم المتحدة لأكثر من عشرين طلباً قبل وصول المساعدات الغذائية والطبية في يوليو/تموز ٢٠١٤ إلى ٢٤ ألف شخص يرزحون تحت الحصار في مدينة معضمية الشام بريف دمشق التي لم تتسلم أي مساعدات قبلها منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. أما برنامج الأغذية العالمي فتمكن من الوصول إلى مجتمع محلي يبلغ عدد أفراده عشرة آلاف نسمة بأمس الحاجة إلى المساعدة في درعا في يوليو/تموز ٢٠١٤ ولم يكونوا قد استلموا أي مساعدة خارجية على الإطلاق منذ اندلاع النِّزاع في مارس/آذار ٢٠١١. ولغاية منتصف يوليو/تموز ٢٠١٤، لم تحصل القافلات الإنسانية العابرة للحدود، التي من شأنها أن تقدم خطوطاً مباشرة أكثر للأشخاص المحتاجين، على الموافقات المطلوبة. وفي أثناء ذلك، لم تصدر الموافقات اللازمة لطلبات لجنة التقصي ولا طلبات غيرها من الخبراء الحقوقيين التابعين للأمم المتحدة بشأن الدخول إلى البلاد.

ورغم المعوقات، تستمر المساعدات في الوصول حيث ومتى تقدر على ذلك. فعلى سبيل المثال، يُسلّم برنامج الأغذية العالمي شهرياً الغذاء إلى ٣,٧ مليون شخص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة على حد سواء. ففي يوليو/تموز ٢٠١٤، وزَّعت منظمة الصحة العالمية الأدوية والمطاعيم وغيرها من الإمدادات الطبية العاجلة على أكثر من نصف مليون شخص، في حين ساعدت منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف) ١٦,٥ مليوناً على الوصول إلى المياه الآمنة.

لكنّ التمويل ما زال يواجه التحديات. فمن أصل مبلغ ٢,٢٨ مليون دولار أمريكي المطلوب لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام ٢٠١٤، لم يُستلم سوى ٣٠٪ من المبالغ المطلوبة لغاية نهاية شهر أغسطس/آب. ولا يزيد التمويل المقدم لبعض القطاعات الحرجة بما فيها الحماية والمأوى والتعليم على أكثر من ١٥٪ من المطلوب.

وإلى حين انتهاء النِّزاع، ستتزايد أعداد الأشخاص (وهي للتو أعداد هائلة إذ تبلغ ٩,٤٥ مليون شخص أي قرابة نصف عدد السكان في سوريا قبل الحرب) ممن يجدون أنفسهم مضطَّرين على الفرار إلى المناطق الأخرى داخل سوريا أو إلى خارجها. ويتسم البُعد الداخلي لأزمة التهجير بأهمية خاصة بل هناك خطر في زيادتها أيضاً نظراً لتزايد صعوبة عبور السكان في سوريا، خاصة الفلسطينيين السوريين منهم، إلى الدول المجاورة والبقاء فيها. فأكثر من مائة شخص، على سبيل المثال، رُحّلوا من الأردن إلى سوريا التي مزقتها الحرب منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣،[٤] وبالإضافة إلى ذلك، كان قرابة ثلاثة ملايين لاجئ ممن تقدموا بطلب اللجوء إلى الدول الأخرى قد نزحوا داخلياً أثناء رحلتهم لعبور الحدود الدولية. وبالنسبة للأشخاص الذين يُجبرون على الفرار، غالباً ما تمثل أزمتا النُّزوح الداخلي والتهجير الخارجي عناصر مشتركة في القصص التي يسردونها عما مروا به من تجارب. وفي حين ينصب كثير من الاهتمام في المجتمع الدولي ووسائل الإعلام وأوساط الباحثين على البُعد المأساوي للبُعد الخارجي الأكثر وضوحاً أي أزمة اللاجئين (التي أصبحت الأكبر في العالم) يزيد عدد النَّازحين داخلياً في سوريا على ضعفي عدد اللاجئين ويرزحون وغيرهم من المدنيين تحت خطر يفوق التخيل. وستتطلب الاستجابة الفعالة "لأزمة التَّهجير السورية" مقاربة شاملة تضع في الاعتبار ضمان توفير الحماية للأشخاص داخل سوريا وخارجها على حد سواء.

إيرين موني *erin.d.mooney@gmail.com* مستشار أوَّل في الحماية، منظمة ProCap للاستجابة الإنسانية، وكانت ضمن كوادر الأمم المتحدة التي انتشرت في سوريا عام 2013، وهي من المستشارين الدوليين لنشرة الهجرة القسرية.

١. ما لم أُشر إلى غير ذلك، جميع الأرقام مأخوذة من الأمم المتحدة لغاية نهاية شهر أغسطس/آب 2014. للحصول على تحديثات منتظمة عن الأرقام وتحليلات للوضع الإنساني داخل سوريا، انظر www.unocha.org/syria

٢. مركز رصد النُّزوح الداخلي، 14 مايو/أيار 2014 http://tinyurl.com/IDMC-Syria-every-60-seconds

٣. تأسست اللجنة الدولية المستقلة للتقصي للجمهورية العربية السورية بواسطة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أغسطس/آب 2011. انظر تقريرها السابع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2014، وتقريرها الثامن في 27 أغسطس/آب 2014 على الرابط التالي http://tinyurl.com/OHCHR-SyriaCommission

٤. منظمة مراقبة حقوق الإنسان www.hrw.org/news/2014/08/07/jordan-palestinians-escaping-syria-turned-away

تغيُّر أدوار النساء في سوريا بسبب الأزمة

زرين الحدّاد

لقد كان لأهمية النِّساء بصفتهن موزِّعات ومستقبلات أثر حيوي في تنفيذ المساعدات الإنسانية، لكنَّ ذلك الأمر أيضاً يشير إلى ازدهار آلية جديدة من العلاقات الاجتماعية التي نشأت نتيجة الاضطرابات التي تمخضت عن الحرب.

يعم في سوريا همٌّ يؤرق البال منذ مدة طويلة يتعلق بندرة الحضور الفعلي للمنظمات غير الحكومية داخل البلاد. وساهم هذا الواقع في تولي المنظمات المحلية وشبكات المدنيين لمقدار لا يُستهان به من الاستجابة الإنسانية. ونظراً للحاجة المحضة، أصبحت النِّساء السوريات مشاركات نشطات في العملية ما أدى إلى نقلة في أدوارهنَّ الاجتماعية ليصبحن عاملات من عوامل التغيير.

"كانت حياتنا [في السابق] من النوع الذي يمكن التنبؤ به. كنا جميعاً نعرف بداية قصتنا ومنتصفها ونهايتها ثم جاءت هذه الأزمة وقلبت كل شيء رأساً على عقب. لم يعد من الممكن أن أعود لأفعل ما كنت افعل من قبل. لم يعد من الممكن لي أن أكون مجرد امرأة وديعة وعادية". هذا ما قالته امرأة تبلغ من العمر أربعين عاماً وتعمل مترجمة ومحاضرة في اللغة الإنجليزية وهي الآن مسؤولة عن توزيع مساعدات الطوارئ لنحو عشرة آلاف أسرة في الشهر في مدينة حلب. "أنا الآن أعرف حلب والحلبيين أكثر من أي وقت مضى. فهذا التفاعل الذي لا مفر منه مع الناس ما كنت لأحظى به من قبل وقد غيّر نظرتي المستقبلية بالكامل".

وفي المناطق المحاصرة، تخاطر النِّساء بأنفسهن على الدوام للمساعدة في تهريب الأدوية أو الغذاء عبر حواجز السيطرة نظراً لأنهن قادرات على المرور دون تعرضهن للتفتيش من قبل السلطات في بعض الأحيان مع أنَّ العقوبة ستكون مغلّظة عليهن إذا ما اكتُشف أمرهن. وأصبحت النِّساء أيضاً خط تزويد حيوي في هذه الأوضاع بل أصبحت مشاركتهن حاسمة في بقاء غيرهن من المدنيين على قيد الحياة.

والغالبية العظمى من السوريين المحتاجين الذين يبلغ عددهم تسعة ملايين نسمة هم من النَّازحين، ودفع ذلك الواقع النِّساء في تلك الأسر إلى التخلي عن أدوارهن الاجتماعية التقليدية ضمن الأسرة والبنى المجتمعية على حد سواء. فالنساء في المجتمعات الفقيرة ممن كانت أدوارهن مقيدة إلى حد ما في حدود البيت أصبحن في غالب الأحيان الوحيدات من البالغين والبالغات في الأسرة ولم يعد من مفر لهن في تولي شؤون تدبير أمورهن بأنفسهن وأمور الأطفال وكبار السن في الأسرة. والأمر نفسه ينطبق على النساء الريفيات اللواتي نزحن عن الأماكن حيث كنّ يكسن قوتهنَّ من الزراعة، ثمّ وجدن أنفسهن الآن في سياق مختلف تماماً لا تكفي فيه مهاراتهن الزراعية لتدبير الأمور المعيشية اليومية. وهكذا، أصبحت النساء الآن مشاركات في نشاطات لم يألفنها من قبل، وتزايد الطلب على مشروعات كسب الرزق ارتفاعاً كبيراً في محاولة لتوفير دخل بديل للنساء في حدود المهارات التي يمتلكنها.

وفي الداخل السوري، اضطر كثير من الأطفال إلى ترك المدرسة لسنتين أو ثلاث سنوات. وباستخدام نموذج يرتكز إلى تعليم الأم لطفلها، يُقدَّم التدريب الآن لتجهيز الأمهات بالأساليب اللازمة لتشجيع أطفالهن على التعلم إذا ما كنَّ يقضين معظم أوقاتهن في البيت. وأصبح هناك كثير من النساء الريفيات أو النازحات من المجتمعات متدنية الدخل الأمِّيات أو اللواتي لم يجتزن أكثر من المرحلة التعليمية الأساسية يستفدن من الدعم التعليمي المقدم للنساء استجابة للأزمة. ومن خلال تمكين الأمهات في تعزيز مهاراتهن التعليمية والمشاركة بنشاط في تعليم أطفالهن، يستمر نماء الأطفال الذين لولا مثل تلك المبادرات لكانوا افتقروا إلى أي بنية من بنى دعم التّعلم.

لكنَّ الجهل المستشري بين النساء يتجاوز قضية الأمية في القراءة والكتابة. بل إنَّهن غير مدركات للمحاذير الصحية والنظافة الشخصية الأساسية التي يجب الانتباه لها في ظل تردي الظروف المعيشية، رغم أهمية ذلك في ضمان المحافظة على صحتهن وصحة أطفالهن. وقبل تصاعد وتيرة النِّزاع، كانت تلك النِّساء قادرات على الاعتماد على المنظومة الصحية التي كان الوصول إليها متاحاً في كل مكان ومجاناً. لكنَّ الوضع الآن اختلف، فالقطاع الصحي في سوريا شبه منهار ويعني ذلك فقدان رابط حيوي مهم في حياتهن. وتسعى المنظمات المحلية إلى ردم هذه الفجوة عن طريق توفير الخدمات المباشرة في المستوصفات والمرافق الصحية بالإضافة إلى ضمان تثقيف النِّساء بالأمور الأساسية في النظافة الشخصية والمخاطر التي يُمكن أن يتعرضن وأسرهن إليها وتوافر المساعدة الصحية من قبل مختصين في هذا المجال.

ومـع أنَّ تطـور الأحـداث قـاد إلى نقلـة في أدوار الجنـدر في المجتمـع، فلـم تكـن تلـك النقلـة تغيـراً جذريـاً كامـلاً. ففـي المناطـق الخاضعـة لسـيطرة القـوى المحافظـة، مـا زال اسـتقلال النسـاء مقيـداً.

وباسـتثناء بعـض الحـالات، لم تحمـل المـرأة السـلاح في النِّـزاع ومع ذلـك فقـد تحمّلـن ويـلات الحـرب جسـدياً ونفسـياً ومادياً. ولا يمكـن إنـكار أهميـة دور المـرأة في مقاومـة منطـق الحـرب الـذي يهـدد حاليـاً باكتسـاح سـوريا كلهـا. فالنسـاء اللـواتي شـاركن في جهـود الإغاثـة الإنسـانية بشـكل أو بآخـر ينبغـي أن يُتـاح لهـن المشـاركة النشـطة في أي محاولـة محتملـة لإعـادة إطـلاق عمليـة السـلام. والتزامهـن بالنجـاة مـن الحـرب بأسـلوب نابـذ للعنـف يجعلهـن متميـزات عـن غيرهـن مـن النـاس بأنَّهـن يمثّلـن فئـة تنـادي وتدافـع مـن أجـل مجتمـع دامـج.

زرين الحدّاد *zerene.haddad@jrs.net* **مسؤولة المناصرة والاتصال الإقليمية للهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** *www.jrsmena.org*

التقرير متاح باللغة الإنجليزية فقط

الحماية المقدمة في أوروبا للاجئين من سوريا - خلاصة السياسات الصادرة عن مركز دراسات اللاجئين، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.

ينظر هذا التقرير في استجابة الدول الأوروبية لأزمة اللاجئين في المنطقة السورية. تقدّم المؤلفتان سينثيا أورتشارد وآندي ميلير لمحة عامة عن رد الفعل الأوروبي على وجه العموم وملخصات موجزة لاستجابات الدول المختارة (ألمانيا والسويد والنرويج وبلغاريا واليونان وإيطاليا) ودراسة حالة أكثر تفصيلاً للمملكة المتحدة.

في حين تثني المؤلفتان على الجهود الإنسانية المبذولة في مساعدة اللاجئين وإعادة التوطين المستمر، فهما تعتقدان بعدم استدامة الهدف الرئيسي للاستجابة الأوروبية المتمثل في احتواء الأزمة في البلدان المجاورة لسوريا وتعزيز الرقابة على حدود أوروبا. ويوصي التقرير بأن تنفّذ البلدان الأوروبية خطة شاملة للعمل من أجل اللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا بحيث تتضمن تلك الخطة ثلاثة مكونات هي: البحث عن نظام يمنح الحماية المؤقتة الإقليمية، وتوسيع خيار إعادة التوطين وتأسيس مسارات قانونية أخرى للدخول إلى البلدان الأوروبية.

متاح على الإنترنت
http://tinyurl.com/RSC-Syria-PolicyBriefing-2014

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
UN Rapid Response Team

Guido Ambroso
UNHCR

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Dawn Chatty
Refugee Studies Centre

Jeff Crisp
Refugees International

Mark Cutts
OCHA

Eva Espinar
University of Alicante

Elena Fiddian-Qasmiyeh
Refugee Studies Centre

Rachel Hastie
Oxfam GB

Lucy Kiama
Refugee Consortium of Kenya

Khalid Koser
Geneva Centre for Security Policy

Erin Mooney
ProCap

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Richard Williams
Independent consultant

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2013-2014

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات

لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

Arcus Foundation • Regional Development and Protection Programme • Danish Refugee Council • ISIM, Georgetown University • Lex Justi • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • John D and Catherine T MacArthur Foundation • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Ministry of Foreign Affairs • Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre • Oak Foundation • Open Society Justice Initiative • Oxfam • Refugees International • Swiss Agency for Development and Cooperation/Swiss Cooperation Office - Afghanistan • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNDP Evaluation Office • UN-Habitat • UNHCR • UNOCHA• US Dept of State's Bureau of Population, Refugees, and Migration • Women's Refugee Commission

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت
www.fmreview.org/ar/online-giving

التنقل على أنّه حل

لوكاس أوش

تميل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بل الباحثون أيضاً إلى وسم جميع السوريين الموجودين في البلدات المجاورة لسوريا على أنّهم لاجئون. وفي حين أنّ ذلك يعكس الفئة الإدارية التي تضم المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، فهو ليس الطريق السليم للتعبير عن النطاق المتنوع من حقائق أولئك السوريين. فليس كل من ذهب إلى دول جوار سوريا مسجلاً وليس جميعهم يعدّون نفسهم لاجئين.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال بعض "مهاجري الأزمة" هؤلاء يتنقلون من سوريا إلى الدول المجاورة وبالعكس. ويتيح ذلك لهم إبقاء مسافة ممكنة لينأوا بها عن العنف في بلدهم وفي الوقت نفسه يتيح ذلك السعي وراء الفرص الاقتصادية أو الثقافية أو التعليمية.

لكنَّ "الحلول المستدامة" التقليدية المتاحة للمهجَّرين بالكاد تلائم استراتيجيات التنقل التي يلجأ إليها بعض الأفراد والتي تتطلب منهم القدرة على الاستمرار في التنقل بين عدم أماكن بما فيها بلدهم الأصل. والطبقة الحضرية السورية الوسطى توضّح هذه النقطة جيداً. فهناك عدد كثير منهم يتنقلون بين دمشق وبيروت حيث يمكن للمرء أن يرى عدداً كبيراً من السوريين.

وإلى جانب العمال المهاجرين وطبقة الصفوة ممن هم موجودين منذ وقت طويل في العاصمة اللبنانية، هناك الآن أبناء الطبقة السورية المتوسطة بل بعضهم كان سيقيم هناك قبل الأزمة، ولو لم تندلع الأزمة لما كانوا هناك الآن. وفي حين أنَّ تجنب القتال هو واحد من بواعث هؤلاء الأشخاص، فهم يرون في ذلك أيضاً سبيلاً لممارسة النشاطات التي لم تعد مستدامة في سوريا وحدها.

وبعضهم تابع بيئة عمله التي اعتاد عليها في سوريا: المعلم مع طلبته والممثل مع فرص التمثيل والفنان مع جمهوره وهكذا. لكنَّ غيرهم اختار إنشاء مشروعاته التجارية أو فتح فروع لمنشآته القائمة في دمشق. والحقيقة أنَّهم لم "يهجروا" دمشق ويستقروا في بيروت، بل "ينتقلون" بين المدينتين ويحافظون على بعض النشاطات في سوريا سواء أكان ذلك التنقل يشتمل على أسرهم أم لا. وبالنسبة لهؤلاء المهاجرين، لا يتمثل الأثر في ظاهرة جديدة، بل لا يتعدى الأمر عن أن يكون امتداداً لتحركاتهم قبل الأزمة التي لا تختلف عن التنقل من منطقة ما داخل سوريا إلى غيرها.

وحتى لو كانت أعداد السوريين من تلك الفئة من الأشخاص الموجودين في بيروت قليلة فهم يمثلون نسبة لا يُستهان بها وظاهرة غالباً ما يُغفل عنها. بل يجب النظر إلى "حياة التنقل وتعدد أماكن التنقل" على أنها احتمالية عند التفكير في الخيارات المتاحة أمام المهجَّرين السوريين. ولحد الآن، ما زال لبنان يطبق سياسة الباب المفتوح ما يسمح لهذه الاحتمالية في الوقت نفسه الذي تضع فيه البلدان الأخرى العوائق أمام تلك التحركات.

لوكاس أوش *lucas.oesch@graduateinstitute.ch* زميل في مرحلة ما بعد الدكتوراه في المؤسسة السويسرية الوطنية للعلوم ، مجموعة البحوث والدراسات حول البحر المتوسط والشرق الأوسط - ليون *www.gremmo.mom.fr*

مدينة حلب بريشة الفنان السوري وسام الجزيري www.wissamaljazairy.daportfolio.com